د. جلال أمين

ماذا حدث للمصريين؟



دار الشروق

طبعة دار الشروق الأولى
١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

دار الشروق ©
٨ شارع سيبويه المصرى
مدينة نصر - القاهرة - مصر
تليفون: ٤٠٢٣٣٩٩
فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
email: dar@shorouk.com
www.shorouk.com

ماذا حدث للمصريين؟

جــلال أميــن

ماذا حدث للمصريين؟

تطور المجتمع المصرى فى نصف قرن 1945/1995

دار الشروق

مقدمة الطبعة الرابعة

صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب عن دار الهلال، منذ سبع سنوات (١٩٩٨)، واستقبل استقبالا حسنا من القراء والنقاد، فأعيد طبعه فى مكتبة الأسرة فى السنة التالية (٩٩٩)، وظهرت طبعة ثالثة فى سنة ٢٠٠١. ولما نفدت هذه الطبعة أيضا أعددت هذه الطبعة الرابعة دون أى تغيير يذكر، إذا ن زلت اعتقد أن وصف هذا الكتاب «لما حدث للمصريين» خلال نصف القرن الماضى ما زال صحيحا حتى الآن، بل إن كثيرا مما يصفه هذا الكتاب من تطورات ازداد قوة ورسوخا مع مرو الوقت ولا يظهر أى دليل على انحساره أو تراجعه.

وبعد ظهور الطبعة الأولى من هذا الكتاب، اتضح لى من التطورات التى لحقت بالمجتمع المصرى، ما لم يكن واضحا لى من قبل، فتناولتها بالوصف والتحليل فى كتاب آخر هو «عصر الجماهير الغفيرة» (دار الشروق ٢٠٠٣) الذى يمكن اعتباره الجزء الثانى من نفس الكتاب «ماذا حدث للمصريين؟»، ولكن بينما كان التأكيد فى الكتاب الأول على ظاهرة الحراك الاجتماعى وآثارها، كان التأكيد فى الكتاب الثانى على ظاهرة «الجماهير الغفيرة»، ازدياد حجم الطلب على السلع والإعلام والثقافة، وأثر كل ذلك مع مختلف جوانب الياة فى مصر.

ولا زلت اعتقد أن كلا الظاهرتين، ارتفاع معدل الحراك الاجتماعى، وازدياد حجم الطلب على مختلف السلع والخدمات، ويمثلان عاملين من أهم العوامل التى شكلت تطور مصر الاجتماعى والسياسى والثقافى فى مصر فى الخمسين عاما الماضية.

جلال أمين

سبتمبر ٢٠٠٥

مقدمة الطبعة الأولى

فى سنة ١٩٩٦ فتحت مجلة الهلال ملفا بعنوان «ماذا حدث للمصريين؟» طلبت فيه من عدد من كتّابها أن يدلى كل منهم بدلوه فى الإجابة عن هذا السؤال، من أى زاوية يشاء، إذ قدّرت المجلة أننا، ونحن على أعتاب القرن الواحد والعشرين، يجدر بنا أن نتأمل ما طرأ على الحياة الاجتماعية فى مصر من تغيرات، وأن يحاسب المصريون أنفسهم على ما ارتكبوه من أخطاء، على أمل أن يبدأوا صفحة جديدة فى القرن الجديد يحققون فيها ما فشلوا فى تحقيقه من قبل.

وقد رحّبت بالمساهمة فى النقاش، واخترت أن أكتب عما طرأ على مركز المرأة فى مصر خلال الخمسين عاما الماضية، من خلال ما حدث من تطورات لمستها من خبرتى أنا الشخصية، فقارنت بين مركز ثلاثة أجيال من النساء فى أسرتى: جيل أمى، وجيل أختىّ، وجيل ابنتى. وحاولت أن أفهم الخاص من خلال العام، والعام من خلال الخاص، إذ مزجت بين تجربة أسرتى الخاصة بتجربة المجتمع المصرى بصفة عامة، ووجدتهما، كما توقعت، متطابقتين. وقد شجعنى ذلك، كما شجعتنى أهمية الموضوع، على أن أتناول ناحية بعد أخرى من المجتمع المصرى فأتتبع تطوره فى الخمسين عاما الماضية، هى عمر وعيى وإدراكى لما يحدث حولى، مازجا دائما بين تجاربى الشخصية وما أعرفه من دراستى الأكاديمية للاقتصاد والمجتمع المصرى. وقد خرجت من ذلك بحصيلة من المقالات وجدتها جديرة بالجمع والنشر فى مجلد واحد.

على أنى كنت كلما كتبت مقالا جديدا فى هذه السلسلة استرعى انتباهى بشدة ما أجده من أثر عميق لما يسميه علماء الاجتماع «الحراك الاجتماعى»، على كل جانب تقريبا تناولته فى هذه المقالات من جوانب المجتمع المصرى، وكأن هذا العامل، الحراك الاجتماعى، هو العامل الأساسى الذى حكم تطور المجتمع المصرى خلال نصف القرن. والحقيقه أننى لم أتعجب من هذا، فالحراك الاجتماعى، أى ما يطرأ على المركز النسبى للطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة، صعودا وهبوطا، ظاهرة شديدة الصلة ببعض من أقوى النوازع الاجتماعية، كالرغبة فى اكتساب احترام وتقدير الآخرين، أو الرغبة فى التفوق على الآخرين، أو الرغبة فى إشباع الميل إلى السيطرة، أو الخوف من فقدان كل ذلك. فظاهرة الحراك الاجتماعى قد يكون لها فى تفسير تطور المجتمعات ما لهذه النوازع الطبيعية من أهمية فى تفسير السلوك الفردى. أضف إلى هذا أن فترة الخمسين عاما الماضية شهدت معدلا للحراك الاجتماعى لعله أعلى مما شهدته مصر طوال تاريخها الحديث كله على الأقل.

هذا الخيط المتصل الذى وجدته يربط بين معظم هذه المقالات التى كتبتها لمجلة الهلال خلال العامين ٩٦ ـ ١٩٩٧، ذكّرنى بمقالات قليلة أخرى كنت قد كتبتها من قبل عن ظاهرة الحراك الاجتماعى فى مصر فى نصف القرن الماضى، فرأيت من المناسب أن أضم هذه إلى تلك، أملاً فى أن يؤدى هذا الضم إلى إلقاء صورة أوضح وأدق وأشمل، من مقالات الهلال وحدها.

هذا إذن هو مضمون هذا الكتاب. سوف يجده القارئ مزيجا من التحليل الأكاديمى والانطباعات الشخصية، وهو مزج من شأنه فى رأيى أن يزيد من فهمنا لظاهرة أعتبرها من أهم الظواهر التى شكّلت التاريخ الاجتماعى المصرى فى النصف الثانى من القرن العشرين، إن لم تكن أهمها على الإطلاق.

جلال أمين

القاهرة ١٩ أكتوبر ١٩٩٧

(١)

الحراك الاجتماعى

ليس هناك فى مصر من لا يتكلم عن «الأزمة» أو «المحنة». فسواء كان الموضوع هو الاقتصاد أو المجتمع أو السياسة أو الثقافة، ما أسرع أن ترد عبارات مثل محنة الاقتصاد المصرى، أو تدهور الأخلاق والقيم، أو مأزق السياسة فى مصر، أو انحطاط الثقافة المصرية . . . إلخ .

الاقتصاديون المصريون يشكون اختلال الهيكل الإنتاجى لصالح القطاعات غير الإنتاجية، ومن اختلال هيكل العمالة لصالح نفس القطاعات، ومن الاختلال المستديم فى ميزان المدفوعات، وشدة الاعتماد على استيراد الغذاء، ومن اختلال توزيع الدخل واتساع الفجوة بين مستويات الدخول، ومن انخفاض معدل الادخار والاستثمار، ومن أنماط الاستهلاك وأنماط الاستثمار: فالاستهلاك منصرف إلى سلع ترفية على حساب إشباع الحاجات الأساسية، والاستثمار منصرف إلى قطاعات يعتبرها الاقتصاديون غير منتجة.

وعلماء الاجتماع يشكون شيوع ما يسمى بالفساد أو التسيب وعدم الانضباط، ومن ازدياد حوادث العنف، وظهور أنواع جديدة من الجرائم، وتفكك الاسرة، وانتشار قيم مادية تعلى من قيمة الكسب السريع على حساب العمل المنتج، وضعف روح التعاون والتضامن الاجتماعى، وتدهور نمط الحياة فى المدينة والقرية على السواء: المدينة تزداد تلوثا وازدحاما وضوضاء وقبحا، والقرية تتحول من قرية منتجة إلى قرية مستهلكة. فالمبانى السكنية تزحف على الأرض الزراعية، والأراضى الزراعية يجرى تجريفها

وتفقد خصوبتها لإشباع حاجات استهلاكية بحتة. كما يشكون ازدياد تغريب الحياة الاجتماعية، سواء انعكس ذلك فى أنماط السلوك اليومية، أو فى اللغة المتداولة، وانتشار تقديس كل ماهو أجنبي وتحقير كل ماهو وطني.

والمعلقون السياسيون يشكون ضعف روح الولاء والانتماء للوطن، وانتشار اللامبالاة بالقضايا القومية الكبرى، وانشغال الناس عنها بقضايا معيشية يومية، وغياب ما يسمونه بالمشروع الحضارى أو القومى، ومن التخاذل نحو اعتداءات إسرائيل المتزايدة، ومن ضعف الاهتمام بهدف الوحدة العربية، وازدياد التبعية السياسية للغرب، وزيف الديموقراطية وعجز المعارضة عن المشاركة فى اتخاذ القرارات الأساسية.

وأخيرا يشكو المهتمون بقضية الثقافة فى مصر شيوع ثقافة هابطة تهتم بالجنس وتستجيب للغرائز الدنيا، ومن شيوع اللاعقلانية فى التفكير الدينى، واتجاه الحركات الدينية إلى التمسك المفرط بطقوس وخزعبلات كانت بريئة منها فى العشرينات والثلاثينات، وتدهور مكانة اللغة العربية، وتدهور محتوى التعليم وانحطاط حال الجامعة.. إلخ.

إن أكثر التفسيرات شيوعا لكل هذه المشكلات أو معظمها هو ردها إلى سياسة الانفتاح الاقتصادى. فالانفتاح الاقتصادى يعنى فى الأساس ثلاثة أمور: فتح الباب أمام السلع والاستثمارات الاجنبية، وإطلاق حرية الاستهلاك والاستثمار للمصريين، وسحب الدولة ليدها من مختلف صور التدخل فى القرارات الفردية وتخليها التدريجي عن كثير من مسئولياتها الاقتصادية والاجتماعية التى تحملتها فى الستينات. ومن السهل رد كثير من مظاهر الأزمة الاقتصادية إلى سياسة الانفتاح محددة بهذا المعنى. فالاختلال فى هيكل الإنتاج والعمالة يمكن رده إلى تضاؤل دور الدولة فى الاستثمار وضعف دورها فى توجيه الاستثمار الخاص، واختلال ميزان المدفوعات يمكن رده إلى فتح أبواب الاستيراد، واختلال توزيع الدخل يمكن رده إلى إطلاق حرية الاستثمار وتخلى الدولة عن بعض مسئولياتها وتهاونها فى تحصيل الضرائب، كما أن كثيرا من الأمراض الاجتماعية والسياسية والثقافية يسهل الربط بينه وبين ضعف السلطة السياسية فى ظل الانفتاح وقبولها للتبعية للغرب، كما يمكن رد الكثير منها إلى ازدياد التفاوت فى الدخول الذى يرد بدوره إلى الانفتاح.

على أننى، وإن كنت أقبل هذا التفسير باعتباره أقرب التفسيرات المتداولة إلى الصحة ولقدرته على تفسير أكبر عدد ممكن من الظواهر الجديدة التى طرأت على الاقتصاد والمجتمع المصرى منذ مطلع السبعينات، أعتقد أنه، على الرغم من ذلك، تفسير قاصر وغير كاف. بعبارة أخرى، إن رد معظم هذه المشكلات إلى سياسة الانفتاح الاقتصادى وإن كان يلمس جزءا أساسيا من الحقيقة فإنه يتجاهل ظاهرة أخرى قد لا تقل عن الانفتاح أهمية فى تفسير ما يجرى فى المجتمع المصرى. إن هناك فى رأيى حلقة مفقودة فى العلاقة بين الانفتاح ومشكلات الاقتصاد والمجتمع المصرى حان الوقت للالتفات إليها وإعطائها ما تستحق من الأهمية.

ذلك أن قوانين الانفتاح وإجراءاته تتعلق فى نهاية الأمر بإباحة سلوك معين أو منعه، ولكنها لا تخلق هذا السلوك خلقا. أو كما يقال فى المثل الإنجليزى: «إنك تستطيع أن تقود حصانك إلى النهر ولكنك لا تستطيع أن تجبره على الشرب». وكثير من المظاهر الاقتصادية والاجتماعية التى بدأنا بالحديث عنها تتعلق بسلوك الأفراد، والقوانين بذاتها لا تخلق سلوكا، بل وقد لا تنجح فى منعه، إلا إذا تطابقت هذه القوانين مع دوافع الأفراد وطموحاتهم. بل إن كثيرا من مظاهر السلوك الاقتصادى والاجتماعى التى تشكل ما أسميناه «بالأزمة» تتعلق بتغير فى القيم الاجتماعية، والقيم الاجتماعية بطيئة التغير بطبعها ولا يمكن رد التغير فيها بصورة آلية ومباشرة إلى مجرد إصدار قوانين أو إجراءات معينة وإلغاء غيرها.

كيف يمكن لنا مثلا الربط بين إجراءات الانفتاح وضعف الولاء للوطن، ربطا آليا مباشرا دون المرور على التحول الذى طرأ على نفسية الأفراد وطموحاتهم وقيمهم وطريقة تفكيرهم؟ بل إنه حتى فيما يتعلق بالسلوك الاقتصادى، الذى قد يبدو لنا أقرب ما يكون إلى سياسة الانفتاح، لا يجوز هنا أيضا الربط ربطا مباشرا بينه وبين الانفتاح دون المرور على التغير الذى طرأ على قيم الأفراد وبواعثهم. فقوانين الانفتاح تسمح بحرية الاستيراد ولكنها لا تجبر أحدا عليه، كما أنها لا تحدد بذاتها نوع السلع المستوردة. إنما يتم تأثير حرية الاستيراد فى القرار بالاستيراد من خلال بواعث الفرد على الاستهلاك أو الادخار، وتقييمه للسلع الوطنية والأجنبية، ومدى تعلقه بسلعة دون أخرى. وقل مثل ذلك على التضخم. إنك لا تستورد التضخم بقانون. وإنما الذى يستورد التضخم أو لا يستورده أفراد يطلبون السلع

المستوردة أو لا يطلبونها، حسب دوافعهم ورغباتهم الفردية التى تتحدد بمختلف العوامل النفسية والاجتماعية.

بل إن هذا لينطبق حتى على بعض القوانين الاقتصادية التى تبدو وكأنها أقرب القوانين إلى الترجمة إلى الواقع دون تدخل أو عائق من رغبات الأفراد وبواعثهم، كقوانين الضرائب مثلا. فقوانين الضرائب قد تقف دون تطبيقها هذه الرغبات والبواعث الخاصة، إذ إن استعداد الممول للتهرب من الضريبة هو موقف نفسى تحكمه شتى الاعتبارات الفردية والاجتماعية، واستعداد محصل الضريبة لقبول الرشوة أو رفضها تحكمه أيضا نفس الاعتبارات. وكأننا نقول فى الواقع إن الانفتاح وإن كان هو الذى يجلب الحصان إلى النهر فإنه ليس هو الذى يجعله يشرب منه.

لا عجب إذن أن تؤدى نفس القوانين إلى نتائج مختلفة فى المجتمعات المختلفة. فلا يمكن مثلا أن نتوقع أن يؤدى انفتاح دولة كالصين إلى نفس النتائج التى أسفر عنها فى مصر، حتى لو تصورنا أن طبقت الصين نفس درجة الانفتاح المصرى ونقلت عنا نفس القوانين.

* * *

كذلك فإنه من أكثر التفسيرات شيوعا لأزمة الاقتصاد والمجتمع فى مصر، ردها إلى ظاهرة الهجرة إلى الدول النفطية، حيث يرى بعض من أبرز الاقتصاديين وعلماء الاجتماع المصريين أنها هى المسئولة عن كثير من أمراض المجتمع المصرى الراهنة، ولا يبدون أى استعداد للاعتراف بفضيلة واحدة أو أثر إيجابى واحد لها. فالهجرة فى نظرهم مسئول أساسى عن شيوع الاستهلاك المظهرى والترفى، وعن ازدياد الميل إلى الاستيراد، وعن ارتفاع معدلات التضخم، وعن ازدياد التفاوت فى الدخول، كما أنها مسئولة عن تدهور القيمة الاجتماعية للعمل المنتج، وتفكك روابط الأسرة، وتحول القرية من الإنتاج إلى الاستهلاك، وعن الانصراف عن القضايا القومية والانشغال بالكسب المادى. . . إلخ.

ونحن من جانبنا لا يسعنا إلا الاعتراف بالآثار العميقة لظاهرة الهجرة على المجتمع المصرى، بل لعلها من أهم ما حدث للمجتمع المصرى خلال هذا القرن، ولكنى أجد هذا التفسير بدوره تفسيرا متعجلا وقاصرا، وأميل هنا أيضا إلى الاعتقاد

بأن هناك حلقة مفقودة فى الربط بين ظاهرة الهجرة ومظاهر الأزمة الاقتصادية والاجتماعية فى مصر. إن المهاجر شخص ينتمى إلى شريحة أو طبقة اجتماعية معينة، والتغير فى سلوكه الناجم عن ارتفاع دخله ومدخراته خلال الهجرة وبعدها إنما تحكمه خصائص تلك الشريحة أو الطبقة التى ينتمى إليها ودوافعها وطموحاتها. كذلك فإن أثر الهجرة على سلوك من لم يهاجر إنما تحكمه أيضا طبيعة الطبقة أو الشريحة الاجتماعية التى ينتمى إليها، وبواعثها وطموحاتها. لا يجوز إذن القفز مباشرة من واقعه الهجرة إلى السلوك الاجتماعى العام دون التعرض لما يحدث من تغير فى العلاقات الاجتماعية بين الطبقات وفى المركز النسبى لكل منها.

النتيجة التى أريد أن أصل إليها هى أن كلا من الانفتاح والهجرة لا يمارس أثره فى مجتمع متجانس بل فى مجتمع منقسم إلى طبقات، والتغير الذى يحدثه الانفتاح أو الهجرة فى سلوك هذه الطبقات لا ينجم فقط عن مجرد ارتفاع أو انخفاض دخلها المطلق، بل ينجم أساسا عن تغير وضعها النسبى فى المجتمع أو ما يسميه علماء الاجتماع «بالحراك الاجتماعى Social Mobility». هذا الحراك الاجتماعى هو فى رأيى الحلقة المفقودة فى التفسيرات المطروحة لأزمة الاقتصاد والمجتمع المصرى، بحيث يكاد يستحيل فى رأيى فهم ما حدث للمجتمع المصرى من تطورات خلال نصف القرن الماضى إلا بتأمل ما حدث من تغير فى المركز النسبى للطبقات والشرائح الاجتماعية.

مقولتى الأساسية إذن فى هذا الفصل هى أن أهم ما طرأ على المجتمع المصرى من تحولات فى الاقتصاد والحياة الاجتماعية والسياسية وفى المناخ الثقافى، لا يمكن رده مباشرة إلى تغير فوقى فى السياسات الاقتصادية أو الخارجية. وإنما مارست هذه السياسات أثرها من خلال تأثيرها فى التكوين الطبقى للمجتمع المصرى، أى من خلال ما أدت إليه من ارتفاع مذهل فى معدل الحراك الاجتماعى بين الطبقات، لم تشهد مصر مثله فى تاريخها الحديث على الأقل. إن سياسة الانفتاح والهجرة قد ساهمتا بالطبع فى الإسراع بهذا المعدل وتغير طبيعته ولكنهما ليسا المسئولين الوحيدين عنه. كما أن جذور هذا التغير تمتد إلى ما قبل السبعينات، أى إلى ما قبل تطبيق سياسة الانفتاح وتسارع معدل الهجرة. يترتب على ذلك أن المبالغة فى الربط بين سياسة الانفتاح أو بين الهجرة وبين الأزمة الراهنة من شأنها

توليد اعتقاد خاطئ بسهولة التحول من السياسات الحالية إلى نقيضها، وقد يولد تفاؤلا غير مبرر بسهولة احداث التغير المنشود. ولكن إهمال ظاهرة الحراك الاجتماعى والتغاضى عن أثرها فى مختلفة مظاهر السلوك الاقتصادى والاجتماعى من شأنه، من ناحية أخرى، أن يحجب عن أعيننا بعض الجوانب الإيجابية التى تتعايش جنبا إلى جنب مع مختلف مظاهر الأزمة الراهنة، ويولد إفراطا فى التشاؤم بمستقبل التنمية والثقافة فى مصر فى المدى الطويل.



لقد تعرضت ظاهرة الحراك الاجتماعى فى مصر، على الرغم من أهميتها الفائقة فى تفسير ما حدث ويحدث للاقتصاد والمجتمع المصرى، إلى إهمال غريب من جانب الاقتصاديين وعلماء الاجتماع على السواء. وقد يكون إهمال الاقتصاديين المصريين لهذه الظاهرة أمرا مفهوما، فالمتغيرات التى يتعامل معها الاقتصادى هى فى الأساس كميات كلية، كمعدلات الإستهلاك والإدخار والإستثمار فى المجتمع ككل، أو أحجام الواردات والصادرات الكلية، أو حجم الإيرادات الحكومية المحصلة من المجتمع كله أو النفقات الحكومية على المجتمع بأسره. وكلها أرقام تتجاهل فى معظم الأحوال الإنقسام الطبقى الذى نتحدث عنه. فإذا تعرض الاقتصادى إلى موضوع الانقسام الطبقى وما أصابه من تغير فإنه يقنع عادة بأرقام ميتة قد تصلح لوصف ظاهرة كيميائية أو طبيعية ولكنها لا تصلح لتحليل كائن حى كالمجتمع، كأن يقول مثلا إن نسبة معينة من السكان كانت تحصل على نسبة بعينها من الدخل ثم ارتفعت هذه النسبة الأخيرة أو انخفضت. ولكن القول بأن نسبة ٥٪ مثلا من السكان تحصل اليوم على ٢٠٪ من الدخل القومى بعد أن كانت تحصل على نسبة أقل لا يفيدنا قيد أنملة فى الكشف عن شخصية هذه الـ ٥٪ من السكان، فقد تتكون هذه النسبة من السكان الآن من فئات اجتماعية مختلفة تماما عما كانت تتكون منه فى التاريخ الأسبق، وقد يأتى نصيبها من الدخل من مصادر مختلفة تماما عن المصادر التى كانت تولده من قبل. إن هذا التغير فى التوزيع الشخصى للدخل لا يتقدم بنا إذن خطوة واحدة نحو فهم الحراك الاجتماعى، ومن ثم لا يمكن أن يفيدنا فى فهم التغير فى أنماط الاستهلاك أو الاستثمار، ناهيك عن فهم التغير فى أنماط السلوك الاجتماعى والتفكير.

وقل مثل ذلك عما يقدمه إلينا الاقتصادى من بيانات عن التوزيع الوظيفى للدخل.

فهو هنا أيضا يتعامل مع كميات كلية، كنصيب عائد العمل فى الدخل القومى، ونصيب عوائد الملكية، ويحاول أن يستشف من ذلك ما إذا كان توزيع الدخل قد ساء أو تحسن، فلا يكاد يخبرنا بشئ تشوقنا معرفته على الإطلاق. فالأجور تشمل مرتبات موظفى الحكومة وجزءا من دخول المهنيين والحرفيين على السواء، وعوائد الملكية تضم دخل الفلاح شبه المعدم إلى جانب دخول الرأسمالية الزراعية أو الصناعية أو التجارية الكبيرة، هذا إذا انتبه الاقتصادى إلى استبعاد دخل الدولة الذى يصنف أيضا ضمن عوائد الملكية. والأهم من ذلك أن ارتفاع نصيب عوائد الملكية قد لا يكون دليلا على تدهور توزيع الدخل إذا كان راجعا إلى تحول العامل الأجير إلى مالك، أو إلى أن جزءا من دخله قد أصبح يأتى من ملكية أرض أو رأس مال. وفى فترات الحراك الاجتماعى السريع تتغير مصادر الدخل بسرعة، فيزداد عدد الأجراء الذين يتحولون إلى ملاك وقد يزداد أيضا عدد الملاك الذين يتحولون إلى أجراء. كما قد تتغير طبيعة العمل وطبيعة الملكية ويزيد الجمع بين مصادر الدخل المختلفة.

كان الأمل بالطبع أن يمدنا علماء الاجتماع بالتحليل المطلوب لما طرأ على الحراك الاجتماعى فى مصر، ولكن النتيجة هنا أيضا مخيبة للآمال، إذ يكاد يستحيل العثور على دراسة واحدة مستفيضة للحراك الاجتماعى فى مصر خلال الخمسين عاما الماضية وعلاقته بما طرأ من تغير على أنماط السلوك والقيم. إن علماء الاجتماع فى مصر يتكلمون عن «قيم الإنفتاح» وكأن القيم التى ساعد الانفتاح فى توليدها هى قيم المجتمع المصرى بأسره، ويتكلمون عن ضعف الولاء للوطن وكأن موضوع الولاء عند طبقة هو نفس موضوع الولاء عند غيرها.

هناك بالطبع من علماء الاجتماع لدينا من يتناول بكثرة الانقسام الطبقى فى مصر، ولكنهم يصرون على الاستمرار فى فهم الإنقسام داخل المجتمع المصرى بما لا يتعدى الانقسام إلى طبقة طفيلية وطبقة منتجة، طبقة مستغلة وطبقة مستغَلة، ويرفضون أن يروا ما يمكن أن يكون قد طرأ من تغير على مستوى الدخول والمركز الاجتماعى النسبى للشرائح المكوّنة لكل من هاتين الطبقتين، أو على الأقل يقللون بشدة من أثر هذا التغير. فصعود فئة من الفئات الاجتماعية التى درجوا على اعتبارها من الطبقات الخاضعة للاستغلال، لا يحظى منهم بالاهتمام ويسرعون بإضفاء مختلف الأوصاف عليه مما يوحى بأنه كان من الأفضل ألا يحدث. وهبوط بعض

الفئات التى درجوا على اعتبارها من الفئات المستغلة يتغاضون عنه أيضا أو يحاولون صرف النظر عنه بالإلحاح على ظهور طبقات مستغلة جديدة، دون الاهتمام بأن هذه الطبقات قد تكون قد ارتفعت من مستويات للدخل منخفضة للغاية.

ماهو إذن هذا التحول الخطير فى طبيعة ومعدل الحراك الاجتماعى فى مصر، وما هى أسبابه وآثاره؟ وكيف نفسر به أزمة الاقتصاد والمجتمع الراهنة؟ هذا هو ما نتناوله الآن، فنتكلم أولا عن عوامل الحراك الاجتماعى فى مصر خلال نصف القرن الماضى وعلاقته بالوضع الاقتصادى الراهن، ثم نتكلم عن آثاره الاجتماعية والسياسية والثقافية.

عوامل الحراك الاجتماعى فى مصر ١٩٤٥-١٩٩٥:

ليس ثمة مجتمع، أيا كانت درجة جموده وركوده، لا يحظى بدرجة ما من الحراك الاجتماعى. ففى أشد المجتمعات ثباتا قد نصادف أمثلة لصعود فرد هنا أو هناك من أدنى درجات السلم الاجتماعى إلى أعلاها. ومن ثم فإنه مهما بدا لنا التركيب الطبقى فى مصر فى منتصف هذا القرن ساكنا وجامدا، بتربع الارستقراطية الزراعية وتلك الشريحة محدودة العدد من البورجوازية الصناعية والتجارية والمالية الكبيرة، على قمة الهرم الاجتماعى، وقبوع الغالبية العظمى من المصريين من العمال الزراعيين وصغار المزارعين فى قاع المجتمع، ومهما كانت درجة ارتفاع الحواجز المانعة من انتقال أفراد من طبقة اجتماعية إلى أخرى، فإن المجتمع المصرى لم يعدم أمثلة لهذا الانتقال حتى قبل ثورة ١٩٥٢. والأهم من ذلك أنه حتى قبل ثورة ١٩٥٢ كانت الحواجز الفاصلة بين الطبقات قد بدأت بالفعل فى التفكك والتآكل.

كان التوسع فى التعليم هو أهم عوامل هذا التفكك التى بدأت قبل ١٩٥٢، وقد بلغ قمته فى سنوات ما قبل الثورة بتطبيق المجانية فى جميع المراحل السابقة على التعليم الجامعى، على يد طه حسين. كما كان السماح لأبناء الطبقات الدنيا بالالتحاق بالكلية الحربية عاملا حاسما فى قيام الثورة نفسها وتدشين حكم العسكريين.

ثم جاءت الحقبة الناصرية فدفعت بمعدل الحراك الاجتماعى إلى مستويات غيرمسبوقة، كمحصلة لعدد من العوامل التى تكوّن فى مجملها ما يعرف بالسياسة

الناصرية. من أهم هذه العوامل التوسع الكبير فى التعليم ومد المجانية فيه إلى الدراسة الجامعية، وقوانين الإصلاح الزراعى، وإجراءات التأميم والحراسة، ورفع معدلات الضرائب، والإسراع بالتنمية الصناعية والزراعية، ونمو المؤسسة العسكرية وتزايد امتيازاتها، ونمو البيروقراطية المصرية بسبب تزايد تدخل الدولة فى الحياة الاجتماعية والسياسية والتزام الدولة بتعيين جميع الخريجين. كانت محصلة كل ذلك تخفيض المراكز الاقتصادية والاجتماعية للارستقراطية الزراعية والرأسمالية الكبيرة فى الصناعة وتجارة الاستيراد والتصدير التى ورثتها الدولة، ورفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى لطوائف واسعة من مستأجرى الأراضى الزراعية وأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة والعمال الصناعيين وأصحاب المهن الذين فتح لهم نمو البيروقراطية واتساع دور الدولة فى الاقتصاد أبوابا جديدة للترقى السريع كمديرين لشركات أو مؤسسات تملكها الدولة أو ككوادر فى الحزب أو أعضاء فى المجالس النيابية والمحلية. وحظى ضباط الجيش على الأخص بأكبر حظ فى هذاالترقى السريع بصرف النظر عن بداياتهم الطبقية.

ثم جاءت السبعينات فقدمت مساهماتها الخاصة فى الإسراع بمعدل الحراك الاجتماعى. صحيح أن بعض عوامل الحراك الاجتماعى التى مارست أثرها بقوة خلال الستينات قد ضعف نبضه فى السبعينات، إذ تضاءل معدل اتساع دور الدولة فى الاقتصاد، مما ضيق من فرص الترقى أمام أصحاب المهن، وتضاءل معدل التوسع فى خلق فرص جديدة للعمالة الصناعية، وتقاعست الحكومة عن استصلاح أراضى جديدة وإقامة مشروعات جديدة للرى. وفى نفس الوقت كفت الدولة يدها عن أصحاب الدخول العليا بل وأعادت لأجزاء من الارستقراطية الزراعية والرأسمالية الكبيرة التى ضربها عبد الناصر بعض امتيازاتها برفع الحراسات عنها، وإطلاق حريتها فى ممارسة الاستغلال الزراعى الكثيف، وفى طرق أبواب جديدة للاستثمار. ومع كل ذلك فإن من الخطأ التقليل من أثر السبعينات والثمانينات فى رفع معدل الحراك الاجتماعى، بل إن هناك من الدلائل، التى قد يصعب توثيقها بالأرقام ولكنها تستند إلى انطباعات قوية، ما يشير إلى أن معدل الحراك الاجتماعى فى السبعينات والثمانينات قد يكون أكبر بكثير مما كان فى الخمسينات والستينات.

فمن المهم أولا أن نلاحظ أن هناك من عوامل الحراك الاجتماعى فى الخمسينات

والستينات ما استمر يعمل بقوة خلال السبعينات والثمانينات أيضا . فالتوسع فى التعليم مثلا ، الذى بدأ قبل الثورة وتلقى دفعة قوية فى عهد عبد الناصر ، لم تستطع أية حكومة مصرية ، اشتراكية كانت أم انفتاحية ، أن تقف فى وجهه ، إذ لم تستطع أية حكومة فى مصر ، أيا كانت فلسفتها الاقتصادية والاجتماعية ، أن تصد الضغوط الاجتماعية المطالبة به . بل إنه على الرغم من انخفاض معدل الزيادة فى إنشاء المدارس والفصول الجديدة ، اقترنت السبعينات والثمانينات بتوسع غير مسبوق ، حتى بالمقارنة بالخمسينات والستينات فى التعليم الجامعى ، وعلى الأخص فى الأقاليم .

كذلك فإنه على الرغم من كل ما رفعته السبعينات والثمانينات من شعارات السلام وما وقعتها من اتفاقيات ، فإنها لم تستطع أن توقف التوسع فى حجم المؤسسة العسكرية وامتيازاتها ، تلك المؤسسة التى كانت دائما قناة من قنوات الصعود الاجتماعى .

ولكن السبعينات والثمانينات قد أضافت بدورها عواملها وقنواتها الخاصة التى أدت إلى الإسراع بمعدل الحراك الاجتماعى . من هذه القنوات التى تميز بها العقدان الأخيران بوجه خاص ، العمل فى خدمة الأجنبى ، وهى قناة تتميز عن غيرها من قنوات الحراك الاجتماعى بأن ما تتيحه من تحسن فى المركز الاقتصادى يفوق بكثير ما تتيحه أية فرصة أخرى للعمل داخل الوطن ، كما أنها تتيح للفرد رموزا للتميز الاجتماعى تتعدى ما تتيحه من مجرد الارتفاع فى مستوى الدخل ، كاستخدام لغة الأجنبى وعاداته فى الزى وأنماط السلوك . وقد أفاد من هذه القناة العاملون فى شركات وبنوك الانفتاح ، والعاملون فى قطاع التصدير والاستيراد ، وكتاب البحوث للمكاتب الاستشارية الأجنبية والهيئات الدولية ، فضلا عن المشتغلين بالخدمات الشخصية للأجانب . على أن أهم عاملين من عوامل الحراك الاجتماعى فى السبعينات والثمانينات كانا هما : الهجرة إلى دول النفط ، وارتفاع معدل التضخم ، وهما عاملان لم تعرفهما الخمسينات أو الستينات بأى معدل يقارب معدلهما فى السبعينات .

* * *

كلنا يعرف أن الهجرة لم تلعب دورا يذكر فى التاريخ المصرى حتى استقر

الكتاب على وصف الشعب المصرى بأنه شعب لا يهاجر بطبعه. كان تزايد السكان حتى مطلع القرن التاسع عشر يعالج بالطريقة المالثسية، وطوال القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى كان يعالج بزيادة الأراضى الزراعية ومشاريع الرى، ثم توقف كلا العلاجين فى فترة ما بين الحربين إلى أن قدمت الحقبة الناصرية علاجها الجديد وهو التنمية الصناعية. ولم نتبين خطأ مقولة إن الشعب المصرى لا يهاجر بطبعه إلا بعد أن توقف هذا العلاج الجديد أيضا، وإذا بالشعب المصرى يظهر كغيره شعبا قادرا على الهجرة عندما تغلق أمامه جميع الأبواب. ولكن الهجرة من مصر ظلت حتى ١٩٧٤ محدودة النطاق ولم تلعب دورا مهمًا حتى ذلك الوقت فى رفع معدل الحراك الاجتماعى بسبب غلبة المهاجرين هجرة دائمة على إجمالى المهاجرين من ناحية، وغلبة المهنيين، من مدرسين وأطباء ومهندسين ومحامين ومديرين، على الهجرة المؤقتة. فالمهاجرون الدائمون يقطعون صلتهم بالوطن ويصحبون معهم عائلاتهم ومن ثم يتجه استهلاكهم واستثمارهم إلى الخارج. والمهنيون المهاجرون هجرة مؤقتة ينتمون فى الأساس إلى شرائح الدخل العليا حتى قبل الهجرة، ومن ثم فإن وضعهم الطبقى يظل فى الأساس، حتى مع ارتفاع دخولهم بسبب الهجرة، كما كان قبلها.

إن الانقلاب الاجتماعى الكبير الناجم عن الهجرة لم يحدث إذن إلا فى أعقاب ١٩٧٤، مع التزايد المذهل فى أعداد المهاجرين من عمال البناء والحرفيين والعمال الزراعيين حتى أصبحت لهم الغلبة فى هيكل العمالة المهاجرة. هؤلاء لا تنقطع صلتهم بالوطن، فهم يذهبون ليعودوا، وهم يرسلون تحويلاتهم إلى عائلاتهم المقيمة بمصر فيغيّرون من مركزهم فى السلم الاجتماعى حتى قبل أن يعود عائلوهم، ثم يعود هؤلاء لينضموا على الفور إلى طبقة أعلى، وإذا عادوا ذهب غيرهم ليفعلوا نفس الشىء.

لقد قدمت الهجرة منفذا للصعود الاجتماعى أمام طوائف واسعة من الشعب المصرى لم يكن أمامها منفذ غيره. فهجرة الأيدى العاملة غير الماهرة أو شبه الماهرة، وكذلك هجرة الحرفيين، تقدم طريقا للصعود الاجتماعى لا يتطلب توفر درجة تذكر من التعليم أو قدرا يذكر من رأس المال، اللهم إلا ما يتطلبه الحصول على جواز السفر وتذكرة الطائرة، دون حاجة إلى توفر القدرة حتى

على ملء بطاقات الخروج والدخول. فالمال الضئيل اللازم يمكن استدانته ريثما يبدأ الادخار فى الخارج، وبطاقات الدخول يمكن أن يملأها لك الشخص الجالس إلى جوارك فى الطائرة. كما أنها لا تتطلب توفر تلك الخصائص النفسية التى يتطلبها كثير من منافذ الصعود داخل الوطن، حيث تشتد حدة المنافسة حتى بين المتعلمين. فهى لا تتطلب نفس الدرجة من الشطارة والقدرة على تنمية العلاقات الشخصية اللازمة للحصول على وظيفة أفضل فى الحكومة، ولا نفس الدرجة من المداهنة اللازمة للتسلق فى العمل السياسى. ومن ثم أتاحت فرصا للصعود أمام أفراد وطوائف كانت فرص الترقى مغلقة تماما أمامهم لولاها، إما بسبب قلة الحظ من التعليم أو رأس المال، أو قلة القدرة على اقتناص الفرص، أو بسبب اعتزاز زائد بالكرامة الشخصية أو حتى بسبب درجة عالية من الكسل النفسى.

أضف إلى ذلك أنه حتى بصرف النظر عن ارتفاع مستوى الدخل الناتج عن الهجرة، فإن تولد الدخول الجديدة فى الخارج والاحتكاك بأنماط استهلاكية جديدة وغير مألوفة للمصريين القابعين فى بلدهم، يتيح للمهاجر فرصة أكبر لاقتناء رموز جديدة للتميز الاجتماعى ترفعه درجات فوق أقرانه السابقين الذين لم تتح لهم نفس الفرصة. فالتميز والصعود لا ينتجان فقط من القدرة على الحصول على سلع أعلى ثمنا وإنما ينتجان أيضا من استحواز سلع غيرمألوفة أو غير شائعة. إن استبدال الزى الأوروبى بالجلباب يندرج تحت هذا الطريق من طرق التميز، وكذلك القدرة على إدخال بعض الكلمات الأجنبية فى الحديث، أو تزويد الأطفال بألعاب ووسائل للتسلية غير مألوفة فى الوسط الذى نشأوا ابتداء فيه، أو حتى مجرد اكتساب المعرفة بعالم جديد وخبرات جديدة ولو لم تتعد المعرفة بقواعد ركوب الطائرات وربط أحزمة المقاعد.

* * *

اقترنت السبعينات والثمانينات أيضا بارتفاع كبير فى معدّل التضخم مما رفع بدوره من معدل الحراك الاجتماعى. وارتفاع معدل التضخم يعود كما هو معروف إلى تدفق السيولة النقدية بمعدل أكبر من معدل الزيادة فى السلع والخدمات، وقد ساهمت الهجرة فى ارتفاع هذه السيولة التى حصل عليها المهاجرون وعائلاتهم فى

مصر مقابل إنتاج تم فى الخارج. ولكن أضيف إلى تحويلات المهاجرين تدفق عائدات النفط المصرى وتزايد إيرادات قناة السويس والمعونات الأجنبية والأنفاق الاستثمارى والاستهلاكى للأجانب الوافدين إلى مصر، فضلا عن التضخم المستورد بسبب الانفتاح، والذى يتمثل فى حلول واردات محل منتجات مصرية أقل سعرا.

ومن المؤكد أن التضخم، كماحدث فى مصر فى السبعينات، قد أحدث تقلبات عنيفة فى المركز النسبى للطبقات. فليس كل من أفاد من التضخم كان أصلا من شرائح الدخل العليا ولا كل من أضير به كان أصلاً من الفقراء.

فقد أفاد من التضخم ليس فقط ملاك العقارات المبنية الجديدة وأراضى البناء والمقاولون وأصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة والمتوسطة الذين يزرعون محاصيل غير تقليدية، وأرباب الصناعة والمشتغلون بتجارة الجملة وتجارة التصدير والاستيراد، وكبار المهنيين المشتغلين لحسابهم، الذين استطاعوا جميعا رفع دخولهم أو هوامش أرباحهم أو قيمة أصولهم بما يفوق معدل التضخم، بل أفاد أيضا من التضخم طوائف واسعة من الحرفيين وعمال البناء والعمال الزراعيين الذين أفادوا من ندرة العمل الناجمة عن الهجرة، وهى طوائف كانت تنتسب تقليديا إلى شرائح الدخل الدنيا.

من ناحية أخرى لم يكن المضارون من التضخم هم فقط المتبطلون عن العمل وأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة وأصحاب المعاشات وصغار الموظفين وعمال القطاع العام، بل أضيرت منه أيضا شرائح واسعة من الطبقة الوسطى من موظفى الحكومة والقطاع العام وصغار المهنيين حديثى العهد بالتخرج.

أضف إلى ذلك ما أتاحه التضخم من فرص وخلقه من دوافع لتغيير مصدر الدخل، كترك موظف الحكومة أو ضابط الجيش وظيفته للعمل بالنشاط الحر، أو اشتغال موظف الحكومة بالتجارة أو الزراعة أو بنشاط خدمى إلى جانب وظيفته، أو التحاق خريج الجامعة بخدمة المشروعات الأجنبية مهما انقطعت الصلة بينها وبين تخصصه، أو تحوّل المالك الزراعى الغائب إلى استغلال أرضه استغلالا مباشرا، أو تحول الحرفى إلى مقاول، أو صاحب العقار إلى مؤجر لشقق مفروشة.. إلخ. وهى تحولات لا ينبهنا إليها الاقتصادى عادة عندما يقتصر على القول بأن التضخم يضر

بأصحاب الدخول النقدية الثابتة دون الالتفات إلى أن التضخم يؤدى إلى تغيرات عميقة فى مصادر الدخل نفسها. كذلك يساعدالتضخم على دفع عجلة الحراك الاجتماعى بإجبار المرأة الملازمة لبيتها على البحث عن عمل خارج البيت، وما يؤدى إليه ذلك من إضافة مصادر جديدة إلى دخل الأسرة، وانتساب الأسرة الواحدة إلى مراكز اجتماعية مختلفة باختلاف مصادر دخل أفرادها.

خلاصة القول أنه اجتمعت مجموعة من العوامل طوال نصف القرن الماضى، للعمل على صعود طبقات وشرائح اجتماعية كانت طوال النصف الأول من القرن تنتسب إلى الدرجات الدنيا فى السلم الاجتماعى، فارتفع مستوى دخلها إلى حد سمح لها بمنافسة الطبقات الوسطى والعليا فى نمط معيشتها. هذه العوامل هى التوسع فى التعليم ونمو المؤسسة العسكرية والبيروقراطية الحكومية، ومشروعات التنمية الصناعية والزراعية، والاتصال بالنشاط الأجنبى، والهجرة والتضخم. وفى نفس الوقت عملت مجموعة من المؤثرات على انحدار طبقات وشرائح اجتماعية كانت تجلس فى أعلى السلم الاجتماعى، تاركة مكانها لشرائح صاعدة من الطبقات الوسطى والدنيا. من هذه المؤثرات قيام الثورة نفسها بإحلال العسكريين محل الارستقراطية الزراعية والبورجوازية الكبيرة فى الحكم، وإحلال مؤسسات سياسية جديدة محل الأحزاب والمجالس السياسية التقليدية، وإجراءات الإصلاح الزراعى والتأميم والحراسات، واتساع دور الحكومة والقطاع العام على حساب القطاع الخاص، ثم ظاهرة التضخم مرة أخرى.

لم يكن هناك بد من أن يحدث هذا الانقلاب فى البناء الطبقى للمجتمع المصرى آثارا بعيدة الغور فى السلوك الاقتصادى والاجتماعى وفى المناخ الثقافى والسياسى العام. وسوف نتناول فيما يلى كلا من هذه الآثار على التوالى.

الحراك الاجتماعى وأنماط الاستهلاك:

لقد ترددت الشكوى من شيوع الاستهلاك المظهرى أو الترفى منذ مطلع السبعينات، وهى ظاهرة ترد عادة إلى ما يسمى «بأثر المحاكاة» أى اندفاع الفرد إلى تقليد غيره، الأعلى دخلا، فى نمط استهلاكه. وليس ثمة شك فى أهمية أثر

المحاكاة فى زيادة الميل إلى الاستهلاك المظهرى، ولكن من المهم أيضا أن نلاحظ أن من أهم عوامل المحاكاة رغبة الفرد فى الظهور بالانتماء إلى طبقة أعلى من طبقته الحقيقية أو الأصلية. ومن ثم فإن من أهم دوافع الاستهلاك المظهرى الرغبة فى الحصول على رموز طبقية تؤكد الارتفاع على درجات السلم الاجتماعى. إن الإصرار على اقتناء السيارة الخاصة مثلا، أو التليفزيون الملون، أو جهاز الفيديو، هو وسيلة من وسائل الطبقة الصاعدة لتأكيد صعودها ونفى انتسابها إلى القديم، ولكنه قد يكون أيضا وسيلة الطبقة المهددة فى مركزها الاجتماعى للتظاهر بعدم انحدارها واستمرار احتفاظها بمركزها الاجتماعى القديم.

إن هذا التأكيد من جانبنا على الدافع الطبقى الكامن وراء الاستهلاك المظهرى تنبع أهميته من أمرين:

الأمر الأول: أنه يبين لنا خطأ المبالغة فى قدرة السلطة السياسية على كبح جماح هذا النوع من الاستهلاك. فهذا الميل إلى الاستهلاك المظهرى قد يظهر لنا، فى ضوء هذا الاعتبار الطبقى، أقل حظا من اللاعقلانية مما يتصور البعض، وأشد عنادا ومقاومة لأية محاولة تبذل لتقييده والحد منه. فالرغبة الجامحة فى اقتناء السيارة الخاصة من جانب عائلة انضمت حديثا إلى شريحة عالية من الدخل، من السهل المبالغة فى تحقيرها بالقول بأنها مجرد مثل من أمثلة الرغبة فى المحاكاة، وكذلك القول بأن التصرف العقلانى يفرض على واضعى السياسة الاقتصادية الحد من استيراد السيارات ومن إنتاجها محليا ومن بناء الكبارى العلوية والأنفاق السفلية والاستعاضة عن كل ذلك بإنتاج المزيد من وسائل المواصلات العامة. قد يكون الأمر بهذه البساطة فعلا لو كانت تلك السيارة الخاصة مجرد وسيلة من وسائل الانتقال، ولكنها فى الحقيقة، فضلا عن ذلك، رمز من رموز الصعود الاجتماعى، وهى بهذا الوصف تفرض نفسها فرضا على أفراد الطبقة الصاعدة وواضعى السياسة الاقتصادية على السواء، خصوصا إذا كان واضعو السياسة الاقتصادية هم أنفسهم من المنتمين إلى هذه الطبقات الجديدة.

والأمر الثانى: أنه يبين أنه قد يكون من الخطأ الإمعان فى التشاؤم بالاعتقاد بأن هذا الميل القوى إلى الاستهلاك المظهرى قد يبقى معنا إلى الأبد. فقد يكون الإقبال

على هذا النوع من الاستهلاك مرتبطا فقط بالمراحل الأولى من مراحل الصعود أو الهبوط، يزول أو تقل أهميته مع ازدياد ثقة الطبقة الصاعدة بنفسها، ومع إدراك الطبقات الهابطة لعدم جدوى المقاومة.

إن هذا يقودنا أيضا إلى إدراك إلى أى مدى يرتبط الاختلال فى ميزان المدفوعات بارتفاع معدل الحراك الاجتماعى. فالتزايد المذهل فى قيمة الواردات المصرية (وتراخى النمو فى الصادرات) هو فى جزء منه انعكاس لهذا الحراك الاجتماعى، الذى قد يفوق فى أهميته فى هذا الصدد، مجرد الزيادة فى عدد السكان أو مجرد الزيادة فى متوسط الدخل. بل إن هذا لا ينطبق على الواردات الكمالية وحدها. فاستهلاك القمح نفسه قد يمثل صعودا اجتماعيا لأسرة ريفية فقيرة، كما يعتبر استهلاك جهاز التكييف أو المروحة اليابانية أو السجائر الأجنبية رمز الصعود لأسرة حضرية أعلى دخلا.

إذا صح ذلك فإن ما يسمى بترشيد الواردات قد يصادف صعوبات أكبر بكثير مما يتصوره البعض ممن يقصرون نظرهم على الصفات المادية للسلع ويغفلون عن وظيفتها الاجتماعية. وقد تنطبق نفس الملاحظة على الإنفاق المتزايد على السلاح الذى قد يبدو غريبا فى حقبة لا تكف عن رفع شعارات السلام، إذا لم نأخذ فى اعتبارنا الضغوط الآتية من المؤسسة العسكرية التى يتضاعف عدد أفرادها لأسباب اجتماعية.

الحراك الاجتماعى وأنماط الاستثمار:

لقد شاعت أيضا الشكوى من اتجاه الاستثمار فى مصر إلى فروع غير منتجة أو قليلة الإنتاجية من وجهة نظر المجتمع، كالمضاربة على الأراضى والإسكان الفاخر والتجارة وفروع الصناعة والخدمات ضعيفة الأثر فى دفع عجلة التنمية، كصناعة المشروبات الغازية أو السياحة. وكذلك شاعت الشكوى من اتجاه الاستثمار الحكومى إلى مشروعات المرافق العامة، خصوصا فى المدن، على حساب الاستثمار فى الصناعة والزراعة، مما أدى إلى زيادة الاختلال فى الهيكل الإنتاجى وهيكل العمالة على السواء. ويردّ كل ذلك عادة إلى سياسة الانفتاح الاقتصادى بما عنته من انحسار دور الدولة فى تنمية القطاعات الإنتاجية من ناحية، وانحسار دورها فى توجيه الاستثمار الخاص إلى أوجه النشاط المنتج من ناحية أخرى.

هذا التفسير، كما سبق أن أشرنا، هو صحيح بالطبع، ولكنه لا يلتفت إلى دور ارتفاع معدل الحراك الاجتماعى فى تدعيم هذا الاتجاه إلى الاستثمار غير المنتج أو ضعف الإنتاجية.

فكثير مما يسمى بالاستثمار غير المنتج أصبح هو نفسه من رموز الصعود الاجتماعى، كبناء مساكن الطوب الأحمر فى الريف، والاستثمار فى سيارات النقل بين القرى والمحافظات أو فى سيارات التاكسى داخل المدن. وبعضها يمثل استجابة غير مباشرة لنفس الرغبات، كالاستثمار فى تجارة الاستيراد وإقامة البوتيكات بل وصناعة المشروبات الغازية نفسها التى يمثل استهلاكها فى نظر كثيرين من أفراد الطبقات الصاعدة رمزا غريبا لهذا الصعود. إن النمو المذهل فى الاستثمار فى المبانى السكنية لا يعود لمجرد النمو فى السكان أو عدد الزيجات ولا حتى لمجرد الارتفاع فى متوسط الدخل، بل يعود أيضا إلى نمو طموحات جديدة لنوع جديد من المسكن يتخذ هو أيضا رمزا مهما من رموز الترقى الاجتماعى.

بل إن هناك علاقة وثيقة بين غلبة الاستثمارغير المنتج بصفة عامة، أى بصرف النظر عن هذا النوع أو ذاك من الاستثمار، وبين الحراك الاجتماعى. ذلك أن كثيرا مما يسمى بالاستثمار غير المنتج هو فى العادة أسرع عائدا وأقل مخاطرة من الاستثمار الزراعى أو الصناعى، ومن ثم فهو أكثر ملاءمة لأفراد يستعجلون إثبات رقيهم الاجتماعى، وقد يتطلب أيضا مستوى منخفضا نسبيا من التعليم والخبرة، مما يلائم أيضا الطبقات حديثة العهد بالثروة والتعليم، بينما تناسب فروع النشاط الإنتاجى طبقات أكثر استقرارا وأشد ثقة وأرقى تعليما وأقل لهفة. من ناحية أخرى نجد أن كثيرا من أبناء الحرفيين أصبحوا يفضلون الوظيفة والأعمال المكتبية أو الأعمال «النظيفة» عموما، التى أصبحت تؤهلهم لها شهاداتهم الجامعية الجديدة، على ممارسة الحرف التى لم تجلب لآبائهم وأجدادهم إلا الضعة. إن هذا لا يفسر فقط التدهور الذى أصاب كثيرا من الحرف والانخفاض فى كفاءة كثير منها، بل يفسر أيضا، ولو جزئيا بالطبع، هذا التضخم السرطانى فى نصيب الخدمات فى هيكل العمالة والناتج القومى على السواء.

إن ملاحظات مماثلة يمكن أن نوردها أيضا فيما يتعلق بالاستثمار العام وقلة حظ

فروع النشاط الإنتاجى فيه. إن جزءا كبيرا من إنفاق الدولة على المرافق العامة يرتبط ارتباطا وثيقا بارتفاع معدل الهجرة من الريف إلى المدن، وهى ظاهرة وثيقة الصلة بمعدل الحراك الاجتماعى. كما أن التوسع فى الإنفاق على مشروعات الطرق والكبارى العلوية والأنفاق والكهرباء والمياه والصرف الصحى، والتخاذل فى حماية الأراضى الزراعية من زحف المبانى السكنية عليها، هو فى جزء منه رضوخ للضغوط الاجتماعية الآتية من طبقات جديدة لا يمكن أن تتخلى عن المطالبة بتوصيل الكهرباء إلى سلعهم المعمرة الغالية، والمياه ومشروعات الصرف لمساكنهم الجديدة، وتصر على الزحف على الأراضى الزراعية وتجريفها، رضيت الحكومة بهذا أو لم ترض. من المؤكد أن الحكومة كان باستطاعتها فرض القيود على الاستثمار الخاص غير المنتج وملاحقته بالضرائب العالية وتوجيه جزء منه إلى استثمارات أكثر جدوى من وجهة نظر التنمية، ونحن لا نستهين بما يمكن للحكومة أن تفعله فى هذا المجال لصالح التنمية، ولكننا نريد فقط أن نلفت النظر إلى قوة الموانع الطبقية أمام فرض مثل هذه القيود.

الحراك الاجتماعى وعجز الميزانية ومعدل التضخم

إن من المهم أيضا أن نلفت النظر إلى العلاقة بين ظاهرة الحراك الاجتماعى وتفاقم العجز فى ميزانية الدولة حتى وقت قريب، أى عجز الحكومة عن توليد إيرادات تتزايد بنفس معدل زيادة نفقاتها. إن تراخى النمو فى الإيرادات العامة لا يعود إلى انخفاض معدلات الضريبة بقدر ما يعود إلى ارتفاع معدل التهرب من دفعها. وقد شاع تفسير التهرب من الضرائب بتدهور مستوى الأخلاق وضعف الشعور بالانتماء للوطن. وهنا أيضا نجد تجاهلا معيبا لظاهرة الحراك الاجتماعى ولأثر تغير المواقع الطبقية لكل من ممولى الضرائب ومحصليها ومشرعيها على السواء.

فكثير من أصحاب السلطة فى اصدار التشريع الضريبى هم أنفسهم من أصحاب الدخول والثروات الجديدة، ومن ثم فهم من أقل الناس استعدادا لسد ما فى قوانين الضرائب من ثغرات، ومن أقل الناس استعدادا لإخضاع المصادر الجديدة للدخل والثروة لضرائب أو معدلات ضريبية جديدة. وكبار الممولين، أو بالأحرى كبار

الممولين المحتملين، فى عصرنا الجديد، يختلفون اختلافا جذريا عن ممولى الضرائب فى الماضى الذى لم يشهد هذه الدرجة من الحراك الاجتماعى. فهم لا يشعرون بدين للدولة فى حصولهم على مصادر رزقهم الجديدة، على النحو الذى كان يشعر به المالك الزراعى أو الصناعى الكبير فى الماضى، حينما كانت الدولة تقوم بالنيابة عن الملاك بمشروعات الرى والصرف وسائر المرافق وتصون الأمن وتحمى القانون، وتفرض عليهم الضرائب لتمويل كل ذلك. فأى دين للدولة يشعر به أولئك، الذين كونوا ثرواتهم من أعمال المقاولة والسمسرة والمضاربة وتأجير الشقق المفروشة، والذين يشعرون بأن دخولهم وثرواتهم لم تكن إلا ثمرة الشطارة والهمة؟ بل إن كثيرا من هذه الدخول لا يتطلب وجوده أصلا نشاطا إيجابيا من جانب الدولة بل لعله يشترط غيابها. وأى دين للدولة يشعر به المهاجر الذى لم يكوّن ثروته إلا بالاغتراب عن بلده ولم تفعل له الدولة أكثر من السماح له بالخروج؟

ثم إن حديثى الثراء الذين تتولد دخولهم وثرواتهم من ظروف غير مضمونة الاستمرار، كالهجرة وأعمال الوساطة، هم أقل استعدادا لدفع الضريبة من أولئك الذين يعتمدون فى دخولهم على مصادر متجددة كالزراعة والصناعة. والثراء الحديث الذى مكّنك أخيرا من الصعود فى مدارج السلم الاجتماعى أصعب عليك أن تتنازل عن جزء منه من الثراء الذى لم يحدث تغييرا يذكر فى مركزك الطبقى. الثانى بمثابة التنازل عن شريحة من الشحم الزائد عن حاجة الجسم، والأول بمثابة اقتطاع من اللحم نفسه.

والممولون المنتمون إلى طبقات آخذة فى الهبوط يصعب عليهم دفع الضرائب المستحقة لاعتبارات أخرى. فهم يشعرون بالضغينة لانخفاض مركزهم الاجتماعى ويستميتون فى الاحتفاظ بما بقى لهم منه، ويستنكرون أن تاتى الضريبة لتزيد مركزهم سوءا على سوء. وهم يرون من يعتبرونه أقل استحقاقا لا يكف عن الصعود بسرعة مذهلة دون أن تصيبه الضريبة. وفى ظروف التضخم الجامح يزداد شعور هذه الطبقة بالضغينة إذ يرون دخولهم الحقيقية تتآكل على أى حال بارتفاع الأسعار الذى لا يفيد منه فى نظرهم إلا طبقات حديثة العهد بالنعمة.

من المنتمين إلى هذه الطبقات الهابطة أيضا محصلو الضرائب أنفسهم، الذين قد

يحمون مركزهم الاجتماعى المتداعى بقبول الهدايا والرشاوى من الطبقة الجديدة الصاعدة، والذين أصيبوا بانهيار نفسى أمام هذه الطبقة الجديدة إذ يراها المحصل تتمتع بتبجح وجرأة غير معهودتين، ويراها تستهزئ بالسلطة وتتمتع بحمايتها بل وأحيانا بمحاباة الشرطة والقضاء.

وأخيرا فإن ارتفاع معدل التضخم نفسه لا يمكن تفسيره بمعزل عن ارتفاع معدل الحراك الاجتماعى. لقد رأينا من قبل كيف ساهم التضخم فى رفع معدل الحراك الاجتماعى، ولكن الحراك الاجتماعى يساهم بدوره فى تغذية التضخم. ذلك أن معدل التضخم لا يتوقف فقط على معدل الزيادة فى كمية النقود المتداولة بالنسبة إلى المعروض من السلع والخدمات، بل يتوقف أيضا على سرعة دوران النقود. وقد صادفنا من قبل عوامل تؤدى إلى زيادة سرعة دوران النقود، ووثيقة الصلة بالحراك الاجتماعى، كارتفاع الميل إلى الاستهلاك والميل إلى الاستثمار سريع العائد لدى الطبقات الصاعدة والهابطة على السواء، الأولى فى محاولة إثبات صعودها، والثانية فى محاولتها المستميتة للاحتفاظ بمركزها. فإذا بارتفاع الميل إلى الاستهلاك وإلى الاستثمار سريع العائد يضاعف من حدة التضخم، الذى يضاعف بدوره من حدة الحراك الاجتماعى.

الحراك الاجتماعى وأزمة مصر الاجتماعية والسياسية

ليس من المستغرب فى فترات الحراك الاجتماعى السريع أن تقوى القيم المادية وينخفض تقييم المجتمع لما يسمى بفضائل الأخلاق. فانفتاح فرص للترقى الاجتماعى لم تكن قائمة من قبل يسيل لعاب الطبقات الآخذة فى الصعود، كما يؤدى ازدياد احتمالات التردى والسقوط إلى إضعاف قدرة الطبقات المهددة فى مراكزها الاجتماعية على مقاومة مختلف وسائل الإغراء المادى. فى مثل هذه الظروف يبدو التمسك بفضائل الأخلاق، أكثر فأكثر، من قبيل الترف الذى لا يسمح به تغير الأحوال، وتهون أكثر فأكثر التضحية بالمبدأ والشرف، وتعلو فى نظر الناس قيم الشطارة والسرعة والقدرة على انتهاز الفرص وعلى التكيف مع الظروف المتقلبة، وعلى تنمية العلاقات الشخصية بذوى النفوذ القادرين على فتح أبواب الفرص الجديدة. فى نفس الوقت يضعف تقييم بعض أنماط السلوك التى كانت تعد

من الفضائل مجتمع أكثر ثباتا. فاحترام الكلمة والالتزام بالوعد والوفاء والتمسك بالكرامة الشخصية، هى كلها فضائل تحوى فى طياتها معنى الثبات، وتفقد أهميتها أكثر فأكثر كلما زاد معدل التغير، حيث يبدو الثبات والإخلاص للقديم، سواء كان هذا القديم صديقا أو زوجة أو وعدا أو مكانا أو عقيدة، نوعا من العاطفية الزائدة التى لا تليق بشخص صاعد ومتحرك.

إن ما شاع تسميته مؤخرا بالتسيب أو الفساد أو عدم الانضباط قد لا يكون فى حقيقة الأمر أكثر من مظاهر، زادت قليلا أو كثيرا عن الحد، لقيم الشطارة والسرعة والقدرة على انتهاز الفرص والتكيف مع الظروف، حتى إذا تعارضت مع ما يفرضه القانون. كما أن ظهور أنواع جديدة من الجرائم، وزيادة معدل أنواع قديمة منها، لا يزيد فى كثير من الأحوال على أن يكون تطبيقا فاضحا لنفس القيم. إن ظاهرة العمارات الجديدة التى تسقط بعد شهور أو أيام من بنائها، وكثرة الاعتداء على أموال الدولة، وشيوع الرشوة، وقتل الأب أو الأم استعجالا للميراث، كثيرا ما تكون مجرد مظاهر لهذه العجلة فى الصعود الاجتماعى أو لفزع شديد من الهبوط. وإذا كان النشاط الاقتصادى غير المنتج هو أكثر فعالية فى الاسراع بالصعود الاجتماعى من النشاط الإنتاجى، فإن الجريمة قد تكون هى أكثر أنواع النشاط غير المنتج إسراعا بتحقيق هذا الصعود، يقوم بها أكثر الأفراد عجلة ونفاذ صبر.

على أن الجريمة قد لا تكون نتيجة للإمعان فى تعجل الصعود أو فى الفزع من احتمال الهبوط، بل قد تكون مجرد تعبير عن الشعور بالإحباط الشديد نتيجة للفشل فى تحقيق الامل. إذ أنه مهما كان حجم الفرص المتاحة للصعود والترقى فإن الآمال فى الصعود تفوق فى العادة المتوفر من هذه الفرص. فكم من خريجى الجامعات تستطيع بلاد النفط أو الشركات الانفتاحية استيعابه؟ ومهما فعلت الحكومة من أجل تأجيل الإحباط، فالإحباط قادم لا محالة. فالتوسع فى القبول فى الجامعات هو مجرد تأجيل للإحباط وليس منعا له، والتوسع فى التجنيد ومد أجله هو أيضا تأجيل آخر، والتوسع فى التوظيف فى الحكومة والقطاع العام بصرف النظر عن الحاجة الحقيقية له، قد لا يمثل فى نهاية المطاف أكثر من تقديم إعانة بطالة لأفراد كانت آمالهم أكبر من ذلك بكثير، واعتراف أخيرا من الحكومة بأن على كل منهم أن يحل مشكلته الفردية بنفسه.

فى ظروف كهذه لا يجب أن نستغرب أن تنتشر نفس القيم وتمتد العدوى إلى أوجه من النشاط تعتبر بطبيعتها أشدها مقاومة للعدوى، أو أكثرها تطلبا لقيم النزاهة والاستقامة، كمهنة القضاء والتعليم، وإلى القائمين بالتشريع أو الحفاظ على الأمن، ناهيك عن المشتغلين بالسياسة. ففى مجتمع يشهد معدلا عاليا للحراك الاجتماعى تزيد نسبة القائمين بهذه المسئوليات ممن كانوا حتى وقت قريب جداً ينتسبون إلى فئات الدخل الدنيا، ومنهم من كان دائما يتطلع إلى المنصب هروبا من ظروف نشأته، وقد ينظر إلى الأستاذية فى الجامعة أو إلى مهنة القضاء أو عضوية المجالس النيابية أو الاشتغال بالسياسة باعتبارها فى الأساس مصدرا للرزق. قد تبدو لكثير من هؤلاء، قيم الأمانة العلمية فى التأليف الجامعى، أو نزاهة الحكم وحياده، أو الالتزام الصارم بالقانون، وكأنها زوائد غير ضرورية، لا تحمل نفس أهمية المنصب كمصدر لتوليد الدخل، والمطالبة بها مبالغة فى التحذلق والحنبلة. بل قد يشعر صاحب المنصب الرفيع بالاستغراب الحقيقى من إصرار البعض على المراعاة الصارمة لهذه القيم والقواعد، وقد يعتبر ذلك من قبيل الرزالة أو ثقل الظل أو الحقد، خصوصا وهو يرى فى الفرص المتاحة للترقى والصعود ما يكفى الجميع أو هكذا يتصور.

إن قرب عهد بعض أصحاب هذه المهن بالصعود والترقى قد يجعلهم يستميتون فى الدفاع عما حققوه من نجاح. فكما كان الصعود سريعا قد يكون الهبوط سريعا أيضا، وذكرى المهانة القديمة لازالت حاضرة بقوة فى الذهن، ولم يتحقق بعد الاطمئنان إلى المركز الجديد، والمنافسون الحاسدون كثيرون، فيهون دفع أى ثمن فى سبيل الاحتفاظ بما تحقق، وتهون أعمال الزلفى والتملق، ويقبل القيام بأعمال أقل كثيرا من الكفاءة وإن أريق فى سبيلها ماء الوجه.

الحراك الاجتماعى وروابط الأسرة

فى غمار الحراك الاجتماعى السريع تميل روابط الأسرة إلى التفكك لأكثر من سبب. فالزواج قد يكون قد تم فى ظروف مادية لم تعد قائمة، حيث أصبح متاحا للزوج الآن (أو الزوجة) فرص لم تكن متاحة من قبل. والحراك الاجتماعى كثيرا ما يتطلب أيضا انتقالا ماديا للزوج أو الزوجة يزعزع ارتباطات قديمة. والصعود

المادى قد يكسب أحد الطرفين شعورا جديدا بالتفوق على الآخر يهدد الانسجام القديم. وقد يحدث الزواج بين طرفين متساويين أو متقاربين فى مستوى التعليم والثقافة والكسب، ولكن هذا التقارب يخفى اختلافا بيّنا فى ظروف النشأة الأولى مما قد لا يتضح إلا بعد الزواج فيعكر صفو العلاقة أو يقضى عليها.

والغالب أن يكون أمام الأولاد فرص جديدة لم تكن متاحة للأب بسبب تفوقهم عليه فى مستوى التعليم واتصالهم ببيئات جديدة لم تتح للأب أو الأم أية فرصة للاتصال بها، فيكتسب الأولاد ثقة بقدرتهم على الكسب والترقى الاجتماعى تفقدهم ما كان لديهم من احترام للبيت الذى نشأوا فيه، ولا يرون فى خبرة آبائهم ما يدعو للتبجيل لاتصالها بأعمال أو بيئة منبتة الصلة بأعمالهم أو بيئتهم الجديدة. ويحاول الأب أو الأم ممارسة سلطتهما القديمة دون جدوى. وتتمرد البنت على محاولة تزويجها بقريب لها لإدراكها أن بإمكانها الآن، عن طريق الزواج، تحقيق الصعود فى السلم الاجتماعى، أو أن لديها من التعليم أو الخبرة أو المال المكتسب من الهجرة ما يؤهلها لذلك، فتطالب البنت بمزيد من التحرر لا تستسيغه عقلية الأب أو الأم التقليدية. ويزداد الطين بلة إذا كان الأب يتعرض لتآكل دخله الحقيقى مع التضخم حيث تضعف ثقته بنفسه أمام مطالب الأولاد المتزايدة تحت ضغط مظاهر التحول المحيطة بهم، ويشعر بعجزه عن فرض سلطانه مع فقدانه للقدرة على تلبية مطالبهم حتى المشروع منها.

قد تساعدنا أيضا ظاهرة الحراك الاجتماعى فى تفسير ما نلاحظه من شيوع درجة من التساهل واللين فى معاملة الآباء والأمهات لأولادهم لم تكن معهودة من قبل، والخضوع لطلباتهم، والاهتمام باحتياجاتهم ونزواتهم ومظهرهم وأدائهم المدرسى، على نحو كان يعتبر قبل ثلاثين عاما من قبيل التدليل المفرط. فقد يجوز تفسير ذلك بما تعلقه الطبقات الصاعدة على أولادهم من آمال للارتفاع بمركزهم الاجتماعى، وخوف الطبقات الهابطة على أولادهم من المعاناة فى مستقبلهم من حدة المنافسة الجديدة التى يتعرضون لها. أضف إلى ذلك أن الأولاد يؤدون لآبائهم وظيفة مماثلة للوظيفة التى تؤديها السلع المعمرة من إثبات الترقى والصعود الاجتماعى. فإذا كان من الصعب أحيانا إخفاء آثار النشأة الأولى البادية فى سلوك الأب والأم، فإن من الأسهل كثيرا إخفاء هذه الآثار فى سلوك ومظهر الأبناء والبنات.

الحراك الاجتماعى والتراث الشعبى

يقول عالم الاجتماع الشهير «سوروكن P. Sorokin» إنه بينما تميل الطبقات الدنيا فى الظروف الاجتماعية الثابتة نسبيا إلى تقليد الطبقات الأعلى منها فى أنماط سلوكها، فإنه فى الظروف التى تتعرض فيها الطبقات العليا للانحدار والتدهور على درجات السلم الاجتماعى، يحدث العكس، حيث تأخذ الطبقات الهابطة فى تقليد واقتباس أنماط سلوك الطبقات الأدنى منها واعتناق قيمها[١]. ولدىّ من الأسباب العقلية البحتة ما يرجح صحة هذاالاعتقاد، كما أن هناك من ظواهر التحول الاجتماعى فى مصر ما يؤيده. فهناك أولا الثقة بالنفس التى تكتسبها الطبقات الصاعدة بسبب صعودها نفسه، والتى تدفعها إلى تأكيد صعودها وتقضى على الاستحياء القديم من التعبير عن نفسها ومواجهة الطبقات العليا بقيمها وعاداتها وأنماط سلوكها.

وهناك ثانيا ما يتضمنه الصعود المادى والاجتماعى من انتشار وذيوع، إذ لا يعود ثمة ما يمنع الطبقات الصاعدة من غزو الأسواق والمدارس والجامعات والنوادى والشواطئ بعد أن مكّنتها قوتها الشرائية الجديدة من ذلك.

وهناك ثالثا القدرة المتزايدة لدى هذه الطبقات على غزو وسائل الإعلام والتأثير فى الرأى العام، بسبب زيادة حظها من التعليم والقدرة الشرائية على السواء. يحدث العكس بالضبط لأفراد الطبقات العليا الهابطة التى ينحسر وجودهم المادى وتأثيرهم الثقافى كما تنحسر فى نفس الوقت ثقتهم بأنفسهم.

وهكذا تأخذ قيم الطبقات الصاعدة فى تأكيد وجودها وفرض نفسها على أفراد الطبقات الهابطة نفسها، وقد يقبلها هؤلاء صاغرين وعلى مضض ولكنهم قد يقبلونها أيضا عن طريق غير شعورى ودون وعى بما يحدث لهم، كما يتخلون صاغرين أو دون وعى عن بعض عاداتهم وقيمهم القديمة.

فالاحتقار التقليدى للعمل اليدوى، الذى ارتبط دائما بانخفاض دخول العمال اليدويين، يبدأ فى الانحسار والزوال مع ارتفاع دخولهم، حتى يتحول أفراد

(١) Sorokin, P. : Social omd Cultural Mobility, the Free Press of Glencoe, Illinois, 1959, pp. 565-8.

الطبقات الهابطة إلى قبول القيام به بدون الشعور القديم بالخجل والاستحياء. ولا يعود الانتساب إلى عائلة دون أخرى مصدرا للفخر أو الخجل. كما ينتشر بين الطبقات جميعا تناول المأكولات الشعبية وارتداء الجلباب المصرى وتأثيث المنزل بالأثاث العربى، بعد أن كانت كلها رموزا لمستوى المعيشة المنخفض. وتنتشر عادات ريفية أخرى كانتشار العناق بين الرجال لدى كل لقاء. ويشيع استخدام الأسماء التى كانت ترتبط تقليديا بالأصل الريفى أو البيئة المصرية الصميمة، فتحل فاطمة أو زينب محل شوشو ونيللى. كما يعمّ الاهتمام ببعض الألعاب الرياضية ككرة القدم التى تتميز عن غيرها من أنواع الرياضة بقلة تكاليفها وسهولة متابعتها.

كذلك قد يكون من الممكن بهذا أيضا أن نفسر انتشار كثير من الطقوس الدينية التى كانت الطبقات الأقل احتكاكا بالغرب أكثر تمسكا بها، والطبقات العليا أقل حرصا عليها. كانتشار الحجاب بين مختلف الطبقات الاجتماعية، والحرص على بدء الخطابات والمحاضرات باسم الله.. إلخ.

الحراك الاجتماعى والتغريب

لا يجب أن نستغرب مع ذلك أن يقترن هذا الذيوع لعادات تقليدية مرتبطة بالتراث الشعبى وصعودها إلى أعلى بذيوع تقليد عادات غربية بحت مقتبسة من الخارج ومناقضة تماما للتراث والعادات الموروثة. فالحياة الاجتماعية كيان معقد يمكن أن تجتمع فيه المتناقضات بخضوعه لمؤثرات تأتى من مختلف الاتجاهات وتلبّى مختلف الاحتياجات والتطلعات. إن الاتجاه نحو التغريب فى المجتمع المصرى اتجاه قديم وسابق بالطبع على قيام الثورة بما لا يقل عن قرن ونصف، ومنذ هذا التاريخ لم ينقطع تياره لحظة وإن تفاوت قوة وضعفا مع اختلاف شدة الاحتكاك بالغرب ومع اختلاف طموحات الطبقات المسيطرة على المجتمع المصرى. على أن شيئا واحدا على الأقل ظل ثابتا منذ بدأت حركة التغريب فى بداية القرن الماضى، وهو أن الاقتباس من الغرب كان دائما يستخدم كرمز للتميز الاجتماعى من جانب الطبقات الطامعة فى هذا التميز والقادرة عليه. ومن ثم فقد كانت أكثر الطبقات خضوعا لحركة التغريب هى الطبقات الأعلى دخلا، ليس فقط بحكم احتكاكها

الأقوى بالغرب، ولكن بحكم قدرتها الأكبر على اقتباس رموز الحياة الغربية، سلعا كانت أو سلوكا أو معتقدات أو طرقا للتفكير.

وقد ظلت الطبقات الواقعة فى أسفل السلم الاجتماعى حتى قيام ثورة ١٩٥٢ معزولة إلى حد كبير عن الاحتكاك بالغرب ومحرومة فى نفس الوقت من القدرة على تقليده حتى لو تطلعت إليه. ثم بدأت حركة التغريب تمتد إلى هذه الطبقات بالتدريج فى الخمسينات والستينات مع ارتفاع دخولها وانتشار التعليم بين صفوفها وزيادة تعرضها لوسائل الإعلام الآخذة فى الانتشار، ومع نمو المؤسسة العسكرية وتحديث وسائل الإنتاج بارتفاع معدل التنمية منذ منتصف الخمسينات. على أن امتداد حركة التغريب إلى أسفل لم يشهد فى تاريخ المجتمع المصرى معدلا كالذى شهده فى السبعينات بسبب ازدياد معدل الحراك الاجتماعى نفسه. فمع استمرار انتشار التعليم فى صفوف طبقات المجتمع الدنيا وامتداده إلى الأقاليم، وارتفاع مستوى الدخل لدى شرائح واسعة من هذه الطبقات، وهجرة أعداد غفيرة منها، زاد احتكاكها بالغرب وزادت قدرتها على تقليده فى نفس الوقت. صحيح أن الهجرة كانت أساسا إلى بلاد عربية ولكنها بلاد عربية سمح لها مستوى دخلها بإدخال أنماط للاستهلاك وبعض العادات الغربية التى لم تكن مألوفة لتلك الطبقات الصاعدة فى مصر، كما أن الهجرة إلى البلاد العربية، عن طريق رفعها لمستوى الدخول، سمحت باتصال أكبر بالمجتمعات الغربية مباشرة.

لقد ظلت ممارسة بعض العادات الغربية رمزا لتأكيد الترقى الاجتماعى لدى الطبقات الصاعدة كما كانت رمزا للتميز الاجتماعى للطبقات العليا قبل الثورة. ولكن الجديد فى الأمر هو اختلاف طبيعة التغريب الذى يجرى الآن عن التغريب الذى كانت تحمله الارستقراطية الزراعية والرأسمالية القديمة، بحكم اختلاف الطبقات المقلِّدة والمجتمعات المقلَّدة وقنوات التغريب فى الحالين.

فالطبقات المقلِّدة الآن هى طبقات حديثة العهد بمستوى الدخل العالى وبالتعليم على السواء، وهى لذلك أقل ثقة بحقها فى هذا الصعود مما كانت الطبقات العليا القديمة طويلة العهد بالثراء والسيطرة، وأقل قدرة على تشرب أنماط السلوك الغربى الأكثر تعقيدا. وهى طبقات أكثر صلة بالقرية مما كانت الطبقات العليا

القديمة كما أن جزءا من تغريبها يأتى الآن عن طريق غير مباشر، بالاتصال بمجتمعات عربية متلقية من الغرب بدلا من أن يكون التلقى عن الغرب مباشرة.

والطبقات المقلِّدة الآن تتصل بالغرب فى وقت ساد فيه ما قد يسمى بنمط الحياة الأمريكى، ويتراجع فيه النمط الأوروبى فى التعليم والاستهلاك وقواعد السلوك على السواء. وهى تتعرض لوسائل إعلام تاثرت أيضا بنمط الحياة الأمريكى أكثر من ذى قبل، ويحتل فيها التليفزيون مكانة أكبر بكثير من مكانة الصحف والإذاعة فى التأثير، وقد تكون مكانة أكبر من مكانة المدرسة التى كانت قناة التغريب الأساسية فى الماضى.

ليس من الغريب إذن أن يكون نمط التغريب الجديد مختلفا أشد الاختلاف عن نمط التغريب الذى كان الوسطاء فيه ينتمون إلى الارستقراطية الزراعية والرأسمالية الكبيرة. فهو أولا يميل إلى أن يكون أكثر سطحية وأشد تعجلا، يتصل بالمظاهر الخارجية أكثر من اتصاله بالقيم والعقائد، ويتعلق بسلع الاستهلاك أكثر مما يتعلق بأنماط التفكير. وهو تغريب يختلط اختلاطا غريبا بقيم تقليدية وعادات ريفية، بعد أن كان محصّنا داخل البيوتات الكبيرة فى المدن. وهو تغريب لسلوك الشباب والناشئين أكثر منه تغريبا للآباء والأمهات، بعد أن كان التغريب يشمل أفراد الأسرة كلها بنفس الدرجة، الأمر الذى يضيف عاملا جديدا إلى عوامل سبق ذكرها لزيادة الفجوة بين الأجيال.

إن كل هذا من شأنه أن يلقى بعض الضوء على ذلك الميل المتزايد إلى تفضيل ماهو أجنبى، وخصوصا ماهو أمريكى، على ما هو وطنى، وهذا الإقبال المذهل لدى الشباب إلى تقليد الزى الأمريكى، والإهمال المخطط فى ارتداء الثياب، على النحو المعروف لدى الشباب الأمريكى، وتفضيل المأكولات والمشروبات السريعة وأنماط قص الشعر والرقص على الطريقة الأمريكية، وهذا الغرام بكل ماهو أتوماتيكى وجاهز للاستعمال الفورى، والاقبال على تعلم الإنجليزية وإرسال الأولاد إلى المدارس الأجنبية والتزوج بأجنبيات، وشيوع الاحتفال بأعياد الميلاد لدى الطبقات الصاعدة التى لم تكن تتذكر، حتى وقت قريب، تواريخ ميلاد أبنائها.

الحراك الاجتماعى والمناخ الثقافى

لم يكن هناك بد من أن ينعكس كل هذا على المناخ الثقافى، بالمعنى الضيق للثقافة، أى نتاج الفكر من آداب وفنون، سواء من حيث مضمون الفكر نفسه أو وسائل التعبير عنه.

فقد اعترى اللغة الدارجة ولغة الكتابة خلال الثلاثين عاما الماضية تغير ملفت للنظر وجدير ببحث مستقل يعكف عليه بعض باحثينا الاجتماعيين، ولكن من المؤكد أن من بين أهم أسبابه ظاهرة الحراك الاجتماعى التى نتكلم عنها. لقد بدأت الثورة منذ أيامها الأولى بإلغاء رسمى للألقاب، من باكوية وباشوية، ولكن ما كان يمكن أن يحدث هذا الإلغاء فى الحياة اليومية لو لا تطابقه مع تغير العلاقات الاجتماعية. وقد تحقق هذا التطابق بالفعل حتى كاد يصبح استخدام هذه الألقاب أقرب إلى السخرية منها إلى التبجيل.

ومن ناحية أخرى دخلت إلى اللغة كلمات وتعبيرات جديدة تعبر عن هذا التغير فى التركيب الطبقى. فقد استعير مثلا فى وصف رئيس الجمهورية وصف ارتبط تقليديا بالحرفيين وهو وصف «الريس»، الذى شاع استخدامه فى الإشارة إلى أى رئيس أو حتى إلى أى شخص لا يعرف اسمه، بدلا من الإشارات القديمة مثل «ياحضرة» و «ياأستاذ». شاع أيضا استخدام كلمات أو عبارات تعبّر عن القيم الجديدة المرتبطة بالتغير الاجتماعى السريع ككلمات (طنّش) و(فوّت) و (مشى أمورك) و (ماشى)، كما زاد إقحام كلمات إنجليزية فى الحديث والكتابة بمبّرر أو بدون مبرر، وزاد استعمالها فى تسمية المتاجر والمأكولات والمشروبات، كما زاد عدد الكلمات المهجّنة التى تجمع بين العربية والإنجليزية، وزاد الاستهتار بقواعد العربية الفصحى.

وفى الموسيقى دشن منذ الشهور الأولى للثورة نمط جديد من التأليف الموسيقى والغناء يتميز بسرعة أكبر ومدة أقصر وكلمات أسهل، ودخلت معان وألحان شعبية لم تكن تقبل الإذاعة الرسمية من قبل إذاعتها إلا فى أضيق الحدود، فضلا عن زيادة الإقبال على الموسيقى العربية حتى من جانب الطبقات الأعلى ثقافة، وهى التى كانت تعتبر تذوق الموسيقى الغربية، دون العربية، معيار الرقى فى الذوق الفنى.

وفى المسرح والسينما والمسلسلات التليفزيونية بدأ يتربع على عرش التمثيل

شخصيات تنتمى كثرتها إلى الطبقات الشعبية أثرت ظروف نشأتها فى لغة التعبير وأسلوب الحوار ومضمون العمل الفنى نفسه، كما تأثر كل هذا باتساع جمهور المشاهدين المنتمين إلى نفس الطبقات الشعبية، فقدم إليهم ما يرضيهم وما يستجيب لطموحاتهم. لقد كانت التمثيليات فى الماضى، إذا أرادت تصوير شخصية شعبية، استخدمت ممثلا ينتمى إلى الطبقة المتوسطة، فأصبحت الآن تلجأ إلى ممثلين من الطبقات الشعبية لأداء أدوار الباشوات القدامى. وكان الموضوع المحبب والأكثر شيوعا فى المسرحيات والأفلام فى الماضى يدور حول تأكيد أن الفقر ليس عيبا، فإذا أصبح الفقير فيها غنيا فإنما يحدث ذلك بسبب صدفة لا يمكن أن تتكرر، كالعثور على كنز، أو طاقية للإخفاء، أو الزواج من فرد من أسرة ارستقراطية، ولكن سرعان ما يعود الفقير إلى أصله المتواضع بعد أن أدرك ما يجره المال من شقاء. أما الآن فإن أكثر المسرحيات أو الأفلام نجاحا هى تلك التى تسخر من الطبقات العليا الآخذة فى الانحدار، ولا تتكلم عن فضائل الفقر وإنما عن إمكانية الثراء، والثراء الآن لا يأتى صدفة وإنما بالعمل، ولو كان عملا «غير منتج»[1]. وفى الكتابات الاقتصادية والاجتماعية زاد الكم المطروح فى الصحف والكتب والإذاعة والتليفزيون على نحو لم يكن مألوفا قبل الثورة، ولكن اتسم كثير منها بالتسرع فى الكتابة وانخفاض مستوى الدقة فى التعبير وانحطاط اللغة العربية المستعملة، مع شيوع إقحام الكلمات الإنجليزية بغير مبرر على تعبيرات عربية واضحة بذاتها، أو حتى الاكتفاء بكتابة الكلمات الأجنبية بحروف عربية. كما زاد الاهتمام باستخدام المصطلحات الفخمة التى توحى باتساع العلم دون أن تساهم هذه المصطلحات فى توضيح القضية محل البحث بل وحتى لو زادت الأمر غموضا. وزاد الميل إلى إطلاق الأحكام المطلقة والتغاضى عن الاستثناءات والتحفظات، وكلها ظواهر قد تكون شديدة الصلة بما نحن بصدده من صعود أفراد تلقوا تعليما متعجلا لم يتشربوا

---

(١) ليس من الصعب إذن تفسير النجاح الكبير الذى حققته أفلام مثل «خلى بالك من زوزو» فى منتصف السبعينيات والمسلسل التليفزيونى «رحلة المليون» فى منتصف الثمانينيات، وقبل هذا وذاك النجاح الكاسح لمسرحية «مدرسة المشاغبين»، على الرغم من بعد فكرتها الأساسية عن قضية الصراع الاجتماعى، بما تضمنته من سخرية يوجهها تلاميذ لا يمكن أن تخطىء العين انتسابهم إلى الطبقات الشعبية، إلى ناظر ومدرسة ينتمى كلاهما إلى الطبقة المتوسطة الآخذة فى الانحدار، سواء كان موضوع السخرية هو الحديث بالفصحى أو الاشتغال بالفلسفة أو المطالبة بالانضباط.

خلاله تشربا كافيا لا اللغة العربية الصحيحة ولا الأجنبية ولا أسلوب التفكير المنطقى والتعبير العلمى، ويعتبرون استخدام اللغة الأجنبية بدورها رمزا للصعود الاجتماعى، أو يعتبرون الكتابة والنشر فى الأساس مصدرا للرزق، ويبدون أتم الاستعداد للكتابة فى موضوعات لم يكونوا ليختاروها بمحض إرادتهم، فهم لا يكتبون بقدر ما يُستكتبون، وتفرض لهم المواعيد الصارمة للانتهاء من تقديم البحث أو المقال فيقدمونها استعجالا للمكافأة ولو على حساب القيمة الحقيقية لما يكتبون.

بل قد يكون ثمة علاقة وثيقة أيضا بين ظاهرة الحراك الاجتماعى وشيوع تفسيرات للدين أقل عقلانية مما كان شائعا بين الطبقات الأكثر حظا من الثقافة والتعليم، والتى سمح لها اختلاطها الطويل بثقافات مغايرة، بدرجة أكبر من المرونة والتسامح، وازدياد قبول هذه التفسيرات الأقل عقلانية حتى من جانب الطبقات الأكثر ثقافة. إن هذه الملاحظة قد تنبهنا إلى خطأ التحسر على عصور «ذهبية» ماضية سادت فيها تفسيرات أكثر عقلانية للدين، والاستغراب من أن ماكان مقبولا من طه حسين وعلى عبد الرازق فى العشرينات لم يعد مقبولا الآن، إذ قد لا يعكس هذا التطور تقدما أو تخلفا بقدر ما يعكس تحولات اجتماعية وطبقية.

الحراك الاجتماعى والتبعية السياسية

لقد شاعت الشكوى من تبعية السياسة المصرية لقوى خارجية، ومن تخاذلها أمام التسلط والتوسع الإسرائيلى ومن تنكرها لقضية الوحدة العربية. وقد يبدو الأمر لأول وهلة متعلقا فقط بتغير اتجاه السلطة السياسية وشخصية القائمين بها وفرض الأجنبى لإرادته على صانعى السياسة المصرية. ولا شك أن كل هذا صحيح، ولكن من الخطأ أن نتجاهل أثر التغير الذى لحق بقاعدة المحكومين أنفسهم. فالذى تغير ليس هو فقط ما يصدر من قرارات سياسية من عل بل قد يكون التغير الأكثر خطورة هو مدى استعداد المحكومين لقبولها أو الانصياع لها أو السكوت عليها. وفى رأيى أن هذا التغير قد حدث أيضا، وأنه أكثر خطورة من تغير اتجاهات السلطة، وأنه هو الذى يشكل أهم أسباب الاطمئنان لدى القوى الخارجية، كما أنه تغير وثيق الصلة بظاهرة الحراك الاجتماعى التى نحن بصددها.

فمن نافلة القول أن نعود إلى التذكير بأن سيطرة قوة خارجية على مجتمع ما لا يمكن أن تتحقق إلا بتحالفها مع قوى اجتماعية داخلية تتحد مصالحها مع المصالح الخارجية. وقد دأبنا فى مرحلة التصدى للاستعمار فى الخمسينات والستينات، كلما أشرنا إلى الاستعمار، أن نضيف على الفور الإشارة إلى «أعوانه» أو «أذنابه» مشيرين إلى تلك القوى الحليفة فى الداخل. لابد إذن للتبعية من وكلاء محليين. وقد كان للاستعمار البريطانى وكلاؤه المتمثلون فى الارستقراطية الزراعية والرأسمالية والتجارية، والذين لم تتّحد فقط مصالحهم المادية بمصالحه، بل كانوا أيضا يشعرون بنوع من الولاء النفسى والفكرى له ولثقافته. ولم يكن هناك مفر لعبد الناصر فى عراكه مع الاستعمار من أن يقضى أولا على نفوذ وسيطرة هؤلاء الوكلاء المحليين.

كان عبد الناصر يمثل مصالح جديدة تماما، أفادت بلا شك من معركته ضد القوى الخارجية، ومن ثم أخلصت فى ولائها له ولسياسته. كان هناك بالطبع ضباط الجيش الذين ورثوا مراكز الارستقراطية المعزولة، كما كانت هناك الشرائح الواسعة من المهنيين وعمال الصناعة الذين أفادوا من سياسات التأميم والتنمية، وصغار المزارعين المستفيدين من قوانين الإصلاح الزراعى. كان لكل هؤلاء مصلحة أكيدة فى التخلص من التبعية، ومن ثم اتسقت الميول النفسية لتلك القاعدة من المحكومين مع سياسة الاستقلال الاقتصادى والسياسى التى تبنّتها السلطة.

ثم حدث انقلاب السادات على السياسة الناصرية ومسيرته فى طريق التبعية، وهى مسيرة تعاطفت معها بالطبع الطبقات التى ضوبت فى عهد عبد الناصر والتى طمحت إلى الإفادة من الارتباط من جديد بالسوق الرأسمالى والشركات الدولية بل ومن التجارة مع إسرائيل، والقيام بأعمال الوساطة لها متى قدر للعلاقات الاقتصادية مع إسرائيل أن تنشأ وتنمو. كل هذا صحيح ومعروف. ولكن الجديد فى الأمر أن هناك من أفراد الطبقات الدنيا الآخذة فى الصعود منذ الخمسينات، والتى بدأت تطفو على السطح بقوة فى السبعينات، من لا يتخذ موقفا معاديا من التبعية الاقتصادية والسياسية لأسباب تتعلق بهذا الصعود نفسه، وإن كان هذا الصعود يعود فى جزء مهم منه، ويا للسخرية، لسياسة رفض التبعية والتصدى لها! من الخطأ إذن أن يقتصر التحليل الطبقى لسياسة الانفتاح الاقتصادى وعودة الرأسمالية إلى الإشارة إلى الدعم الآتى من الرأسمالية وكبار المزارعين والمقاولين

الكبار والتجار أو من يسمون عادة «بالطفيليين» ، بل يجب فى رأيى الاعتراف بصراحة بأن هناك «دعما» من نوع آخر تقدمه الطبقات الدنيا الصاعدة، أو على الأقل شرائح واسعة منها، لسياسة التبعية والانفتاح على الغرب وعلى إسرائيل، قد لا يزيد هذا الدعم فى كثير من الأحوال على السكوت أو السلبية واللامبالاة، ولكن هذه السلبية واللامبالاة نفسها تمد الاتجاه نحو التبعية بقوة لا يمكن الاستهانة بها.

لقد أشار بعض الكتّاب إلى أن هناك، فضلا عن ظاهرة الاستعمار، ظاهرة «القابلية للاستعمار». وقد نعدل هذا التعبير تعديلا طفيفا فنشير إلى «القابلية للتبعية» ، ونقصد بذلك موقفا نفسيا لا يتعلق بالضرورة بتحقيق مكاسب مادية من الارتباط بالقوى الخارجية بل قد يتعلق فقط بضعف الشعور بالولاء للوطن والكرامة القومية، وضعف الحمية والحماس لقضايا وطنية مجردة، والانصراف إلى الاهتمام بقضايا معيشية يومية، والانشغال بلوازم الصعود الاجتماعى للفرد وأسرته، أو بمنع التدهور ومحاولة الحفاظ على المركز الاجتماعى. إن هذا الموقف النفسى قد لا يصل إلى حد العمل الإيجابى لتدعيم روابط التبعية للخارج ولكنه يشكل احتياطيا فعالا لحماية ودعم من يقوم بهذا النشاط الإيجابى.

هذه الحماية وهذا الدعم للقوى المستفيدة من التبعية قد يبلغان أقصى درجة من الخطورة عندما يتولى السلطة السياسية أفراد يحملون هذا الشعور الذى أسميناه «بالقابلية للتبعية». ومن المؤكد أن السلطة السياسية فى السبعينات كانت تتسم بهذا الوصف، وإن كثيرا من مواقفها وتصريحاتها كانت تعكس هذا الضعف فى الحمية الوطنية، ونوعا من اللامبالاة بالقضايا القومية والمبدئية، والميل إلى النظر إلى الوطن باعتباره فى الأساس مصدرا للرزق، وقلة الصبر على شعارات الوحدة والقومية العربية التى تطالب بالوحدة مع من وصفتهم السلطة السياسية «بالأقزام» وعدم التحضّر، إذا قورنوا برجالات الغرب وإسرائيل.

إن نفس الملاحظة تنطبق أيضا على كثيرين من أعضاء المجالس النيابية منذ السبعينات. فمن المؤكد أنه وإن كان من بين هؤلاء من يمكن اعتباره من المستفيدين مباشرة من علاقات التبعية، فإن منهم أيضا من من شأنه أن يحقق مصالح مادية أكبر فى ظل سياسة مناقضة تماما لسياسة التبعية ولكن أصابه هذا المرض النفسى العضال الذى ولّدته حمى الحراك الاجتماعى السريع.

إن هذا قد يفسر لنا كثيرا من الظواهر السياسية التى قد تستعصى على الفهم بغيره. فحتى تلك الطبقات ذات المصلحة الأكيدة فى الاشتراكية تبدو أحيانا وكأنها تخلت عن قضية إعادة توزيع الدخل وعن التمسك بالقطاع العام. والطلاب الذين كانوا يقودون المعارك السياسية فى الجامعات حتى الخمسينات يبدون أحيانا وكأنهم قد فقدوا الاهتمام بقضايا الوطن وانشغلوا بكسب الرزق أو متابعة المباريات الرياضية. إنهم بالقطع ليسوا من المستفيدين من التبعية ولكنهم أصيبوا بمرض القابلية لها. عندما تبدو لنا السلطة السياسية وكأنها مشغولة عن القضايا القومية بأمور تكنوقراطية بحتة، كإعداد الخطة وإصلاح المجارى وتنظيم المرور، فالأمر لا يرجع فقط إلى مجرد فرض الإرادة الخارجية عليها، وإنما يعكس أيضا تحولات نفسية للممثلين السياسيين لتلك الطبقات الصاعدة التى انصرف اهتمامها إلى مثل هذه الأمور. وعندما تجد الناس يميلون أكثر فأكثرالى فهم الديمقراطية السياسية لا بمعنى حرية تكوين الأحزاب وحرية الاختلاف حول كامب ديفيد أو العلاقات الخارجية أو العربية، بل بمعنى الكشف عن انحراف وزير، أو الاستجابة لمظلوم فى ترقية، أو حق المناداة بسيولة المرور وتوصيل المياه إلى الأدوار العليا، فالأمر هنا أيضا يعكس اهتمامات طبقات تعتبر مثل هذه القضايا اليومية أهم مشاغلها ومصدر قلقها. وعندما تجد ضعفا لدى السلطة السياسية فى الاهتمام بقضايا الوحدة العربية أو ميلا إلى اعتبار العلاقات الاقتصادية أهم جوانب العلاقات العربية والى اعتبار مطلب الوحدة السياسية مطلبا عاطفيا من مخلفات الماضى، فالمسألة لا تعود فقط لألاعيب القوى الخارجية وإسرائيل بل تعكس أيضا ميلا حقيقيا لدى الطبقات الاجتماعية الصاعدة إلى إعلاء الاعتبارات الاقتصادية على غيرها، وقلة صبر لديها على قضايا الانتماء أو التضامن العربى.

بل إن من الطريف أن نلاحظ موقف السلطة السياسية منذ السبعينات من قضية الديون الأجنبية بالمقارنة بموقف السلطة منها قبل ذلك. كانت السلطة فى السبعينات تبدى درجة مذهلة من عدم الاكتراث بتزايد الديون الأجنبية وما تستتبعه من تبعية من ناحية، وما تشكله خدمتها من أعباء على ميزان المدفوعات وما تدل عليه من عجز عن التنمية، من ناحية أخرى. بل وصل الأمر إلى حد مباهاة بعض رجال السلطة بالقدرة على عقدالديون على الرغم من ارتفاع أسعار فوائدها. إن الأمر

يرجع فى الأساس بالطبع إلى ضعف الالتزام الوطنى للسلطة فى السبعينات والى قـوة الضـغـوط الخـارجيـة فى نفس الوقت، ولكنه لا يخلو أيضـا من صلة بنظرة الطبقات الجديدة الصاعدة إلى الاستدانة. ففى فترات الحراك الاجتماعى السريع المرتبط بمعدل مرتفع للتضخم تصبح الاستدانة شطارة، إذ يفيد المدين على حساب الدائن من انخفاض قيمة النقود، ويقل عبؤها النسبى مع تحسن مركز المدين. ولكن ما قد يكون مفيدا لفرد أو طبقة قد يمثل كارثة إذا طبقته الدولة.

لقد كان عبد الناصر فى الستينات يقول إن الحرية هى حرية الحصول على رغيف الخبز، وكان يعكس بذلك موقفا طبقيا بلا جدال، بعد أن كانت الحرية تفهم أساسا بمعناها السياسى قبل الثورة. أما فى السبعينات فقد كانت تفهم أساسا لا بالمعنى السياسى ولا بمعنى توفير الخبز، وإنما بمعنى حرية الصعود على السلم الاجتماعى أياكانت الدرجة التى تصعد منها. ومن ثم فإن السلطة السياسية فى السبعينات كانت قليلة الصبر مع من يفهم الحرية بأى من المعنيين القديمين: المطالبين بحرية سياسية حقيقية والمطالبين برغيف الخبز على السواء. وإنما كانت تبدى تفهما تاما لمن يطالب بحرية الصعود بشرط ألا يهدد مراكز من هو أعلى منه. ومن ثم فإنه ليس صحيحا أن السادات لم يتمتع بالتأييد الحقيقى إلا من جانب الرأسماليين وأصحاب الامتيازات القديمة والطفيليين من الوسطاء، بل إنه قد صادف تأييدا من جانب شرائح واسعة من المستفيدين من الهجرة أو التضخم أو خدمة الأجنبى ولو كانوا ينتمون فى الأصل إلى مراكز اجتماعية دنيا.

لقد ردّد بعض المعلقين على أزمة مصر السياسية القول بأن أصل المشكلة يرجع إلى افتقار المجتمع والسلطة السياسية إلى مشروع حضارى أو قومى، وهى عبارة فضلا عن غموضها قد تخفى من الحقائق أكثر مما تكشف. فالحقيقة هى أن لكل فرد مشروعه ولكل طبقة مشروعها، ويندر أن يفتقر الفرد أو الطبقة إلى مشروع للصعود والترقى. والمجتمع بأسره يتحدد مشروعه للترقى بمشروعات الطبقات المسيطرة أو الأكثر تأثيرا. فالشكوى إذن لا يجب أن تكون من افتقاد مشروع للنهضة بل من تغيّر مضمونه بتغير الطبقات المؤثرة، إذ أصبح مشروع المجتمع المصرى، إذا جاز هذا التعبير، هو مشروع الطبقات المهمومة بالرقى المادى وتثبيت وضعها النسبى الجديد. فى سبيل تنفيذ هذا المشروع تندثر المشروعات القديمة القائمة على الاعتزاز بالكرامة

الوطنية والتضامن مع بقية العرب ومع قضية الفلسطينيين، إذ لا يبدو أن فى الوقت والجهد متسعا للانشغال بهذا وذاك.

إن من الخطأ مع ذلك أن نتوقع أن تكون كل شرائح الطبقات الصاعدة من المؤيدين لسياسات التبعية، فمما لا شك فيه أن شرائح منها قد انضمت إلى المعارضة، وإن كانت المعارضة تتكون فى الأساس، كما لابد أن نتوقع، من الفئات الاجتماعية التى أضيرت من التحول الاجتماعى والاقتصادى الراهن. من بين طوائف المعارضة طائفة يهمنا التركيز عليها هنا بوجه خاص إذ إنها تمثل طرازا جديدا على السياسة المصرية يختلف عن المعارضة التقليدية التى تتمثل فى أصحاب الامتيازات القديمة الذين يطمحون فى مزيد منها أو الذين أضيروا ضررا محققا فى غمار الحراك الاجتماعى. هذه الطائفة التى نعنيها تنتسب اجتماعيا إلى شرائح حققت بعض التحسن فى مركزها المادى والاجتماعى بسبب ما حدث من حراك اجتماعى، ولكنه تحسن لا يتناسب مع درجة طموحها وتقديرها لذاتها، وهى تضم فى الأساس عددا من المثقفين الذين ينتسبون فى نشأتهم إلى الطبقات الدنيا ثم سمحت لهم ظروف تعلمهم ونشاطهم بالترقى، ولكنهم يتمتعون، بالإضافة إلى ذلك بدرجة من الطموح والثقة بكفاءتهم تتجاوز ما حصلوا عليه من مزايا. هؤلاء انضموا لصفوف المعارضة مدفوعين بشعور قوى بقلة العدالة فى نظام لا يوفر لهم القيادة والسيادة، على الرغم من استحقاقهم لها، ويسمح بصعود فئات أخرى فوقهم لا لسبب غير قدرتها الزائدة على التزلف والتسلق أو ارتباطاتها القديمة بالسلطة. هذه الطائفة من المثقفين انضمت فى وقت حديث نسبيا إلى صفوف اليسار ولكنها تختلف اختلافا جذريا فى نفسيتها وتطلعاتها عن رجال اليسار القديم. فكثيرا ما تجدهم، رغم يساريتهم، يحتفظون بعلاقات قوية مع ذوى النفوذ أو الملاءة المالية. وتجدهم على الرغم من تنديدهم المستمر بالتبعية يوثّقون صلاتهم بمراكز البحوث الأجنبية والهيئات الدولية. وتجدهم على الرغم من تعبيرهم عن الولاء والإخلاص لرجال اليسار القدامى يتكئون عليهم من أجل الصعود والبروز على سطح الحياة الثقافية، وقد يصبحون أول من يتنكر لهم إذا حدث وتطلّب استمرار صعودهم مثل هذا التنكر.

(٢)

الطبقة الوسطى

لابد أن نعترف بأن التقسيم الشائع لأى مجتمع إلى ثلاث طبقات: عليا ووسطى ودنيا ليس مجرد وصف لما هو واقع، بل إنه يتضمن «تدخّلا» من جانبنا، أى نظرة «شخصية» إلى ماهو واقع، لا تخلو من التحكّم، وهو فى هذا لا يختلف فى الحقيقة عن أى تصنيف. لا أقصد بذلك، بالطبع، أن أنفى أهمية هذا التقسيم وفائدته، بل إنى فى هذا الفصل سأعتمد عليه بشدة، وإنما أريد فقط أن ألفت نظر القارئ إلى أننا إذا أردنا أخذ صورة فوتوغرافية للمجتمع دون أى تدخل شخصى من جانبنا، سنجد المجتمع يتكون من ملايين من الأفراد أو الأسر، يحار المرء فى القول: أين تبدأ طبقة وأين تنتهى أخرى. ومع هذا فإننا إذا رتبنا هذه الملايين من الأفراد أو الأسر، حسب معيار معين أو مجموعة من المعايير، كالدخل والثروة، أو مستوى التعليم، أو حجم النفوذ السياسى، أو نوع التطلعات والآمال، أو القيم السائدة.. إلخ سنجد أن من الممكن تصنيف هذه الملايين إلى طبقات أو شرائح تشترك كلها فى خصائص معينة، وكثيراً ما نجد من الملائم جداً أن نتبنى ذلك التصنيف العتيد إلى: طبقة عليا وطبقة وسطى وطبقة دنيا.

الملاحظة الأخرى التى أريد أن أذكرها فى البداية هى أن المجتمع كائن حى، دائم النمو، لا يبقى تركيبه الطبقى على نفس الحال. فتعمل مختلف العوامل الاقتصادية والاجتماعية على نموّ طبقة على حساب أخرى، وعلى انتقال فئات أو شرائح من طبقة إلى أخرى أعلى أو أدنى منها. لابد إذن أن نتوقع أن يتغير حجم الطبقة الوسطى وخصائصها مع الزمن. وهذا هو سبب ذلك التعبير الشائع «الطبقة

الجديدة» ، الذى يقصد به فى معظم الأحوال أن طبقة ما اكتسبت خصائص لم تكن لها من قبل ، أو زاد حجمها ووزنها وتأثيرها عما كان .

* * *

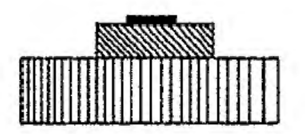
من التعبيرات المأثورة عن جمال عبد الناصر ، وصفه لمجتمع ما قبل ثورة ١٩٥٢ بأنّه كان مجتمع «النصف فى المائة» ، وكان يقصد بذلك أن النسبة التى تضع يدها على ثورة مصر وتملك النفوذ السياسى فيها لم تكن تزيد على نسبة ضئيلة للغاية لا تتجاوز النصف فى المائة . وقد يكون فى التعبير بعض المبالغة ، ولكن الفكرة فى جوهرها صحيحة ، بل والنسبة المذكورة لا تبعد كثيراً عن الحقيقة . ولكنّى أريد أن ألفت النظر فى الأساس إلى أن هذا التعبير الذى استخدمه عبد الناصر يحمل فى طياته أيضًا ، الإشارة إلى ضآلة حجم الطبقة المتوسطة فى ذلك الوقت ، وضعف نصيبها النسبى فى الثروة والنفوذ السياسى على السواء . يمكننا أن نستشف الوضع النسبى للطبقات الثلاث من دلائل متنوعة منها أرقام وردت فى تقرير صدر عن الحكومة البريطانية فى ١٩٥٥ عن تقديرات لتوزيع الدخل فى مصر ، تشير إلى أن ١٪ (واحد فى المائة) من إجمالى سكان مصر كانوا يحصلون على دخل سنوى يزيد على ١٥٠٠ (ألف وخمسمائة) جنيه للأسرة فى السنة ، بينما كان ٨٠٪ من السكان يحصلون على دخل سنوى يقل عن ٢٤٠ (مائتين وأربعين) جنيهًا للأسرة . بقية السكان وهم ما يمكن تصنيفهم كطبقة وسطى ، ويمثلون نحو ١٩٪ من السكان ، كانت تحصل على دخل سنوى يتراوح بين ٢٤٠ (مائتين وأربعين) جنيه و١٥٠٠ (ألف وخمسمائة) جنيه للأسرة فى السنة . يعنى هذا أنه من بين ٢١,٤ مليون نسمة ، هم سكان مصر فى ١٩٥٢ ، يمكن أن نعتبر أن أقل من مائتى ألف شخص كانوا ينتمون إلى ما يمكن تسميتهم بالطبقة العليا ، وحوالى أربعة ملايين على الأكثر ينتمون إلى الطبقة الوسطى ، والباقون وهم يزيدون على ١٧ مليون شخص ينتمون إلى الطبقة الدنيا . يتفق ذلك مع ما نعرفه عن توزيع ملكية الأرض الزراعية فى مصر . فنحن نعرف أنه عندما قامت الثورة كان هناك نحو ٢٠٠٠ (ألفى) أسرة (أى نحو عشرة آلاف شخص) تملك نحو خمس الأراضى الزراعية فى مصر ، بينما كان هناك نحو مليونى أسرة (أو نحو نصف إجمالى سكان مصر فى ذلك الوقت) يملكون أقل من فدانين للأسرة [(١)] .

---

(١) انظر د . على بركات : الملكية الزراعية بين ثورتين ١٩١٩ ـ ١٩٥٢ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٨٧ ص ٦١ وكذلك :

Issawi, Charles : Egypt in Revolution, Oxford University Press, 1963, P. 118, 156.

إذا حاولنا تصوير الحجم النسبى للطبقات الثلاث الذى تعبّر عنه هذه الأرقام، فإننا نخرج برسم تقريبى كالرسم المبين فى الشكل (١) . إن الطبقات الثلاث تمثلها ثلاثة مستطيلات، النسبة بين أحجامها هى بالتقريب كالنسبة بين: ٥/١ : ٤ : ١٧، أكبر المستطيلات يمثل الطبقة الدنيا والمستطيل المتوسط يمثل الطبقة الوسطى، بينما يمثل المستطيل الذى لا يكاد يرى فى أعلى الهرم الطبقة العليا .



الشكل رقم (١) التركيب الطبقى للمجتمع فى عام ١٩٥٢

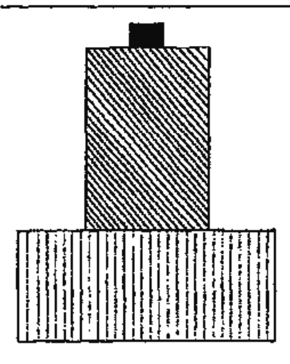
فلنتأمل الآن ما طرأ على الطبقة الوسطى من تغير فى الحجم بعد أربعين سنة من قيام ثورة يوليو . إننا سوف نختلف بالطبع حول أهم المعايير التى يمكن أن نعتمد عليها فى تصنيف المجتمع المصرى الآن إلى طبقات . لم تعد ملكية الأرض الزراعية هى العامل الحاسم كما كانت منذ أربعين عامًا، إذ تعددت مصادر الدخل وتنوّعت، ونمت الصناعة ومختلف أنواع الخدمات، كمصادر مدرّة للدخل الوفير . ومن ناحية أخرى، لم تعد الشهادة الجامعية أو شهادة المعاهد العليا واحدة من السمات الرئيسية للطبقة الوسطى، كما كان الحال منذ أربعين عامًا، إذ تعددت مصادر الدخل المرتفع التى لاتتطلب هذا القدر من التعليم .

من ناحية أخرى لم يعد الانتساب إلى عائلات معينة معيارًا ذا شأن للانتساب أو عدم الانتساب إلى الطبقة العليا . كذلك فقد «التغرب» أو القدرة على محاكاة النمط الغربى فى الحياة، أهميته فى التميز بين الطبقة العليا وغيرها، بعد أن انتشر هذا التغرب انتشارًا ملحوظًا فى الأوساط الأدنى درجة، وبعد أن صعدت إلى الدرجات العليا شرائح ذات حظ بسيط جدًا من الاحتكاك بالغرب . ما زال إذن حجم الدخل والثروة هما أكثر المعايير ملاءمة لتصنيف المجتمع إلى الطبقات الثلاث، مع وجوب عدم تعليق أهمية كبيرة على المصادر التى يأتى منها الدخل على أساس أن المجتمع المصرى هو أقل اهتمامًا الآن بالسؤال عن مصدر الدخل والثروة منه بالسؤال عن حجمها، وذلك بالمقارنة بما كان عليه الحال منذ أربعين عامًا .

يبقى بعد هذا التساؤل عن مستوى الدخل أو الثروة الذى سنختاره كحد فاصل بين طبقة وأخرى . وهنا قد يكون من الضرورى الاسترشاد بطبيعة النظرة التى تنظر بها

الشريحة أو الفئة الاجتماعية إلى نفسها وإلى الشرائح الأعلى أو الأدنى منها، ويتصل بذلك نوع الآمال والطموحات التى تحملها هذه الشريحة الاجتماعية أو تلك من حيث الارتقاع فى السلم الاجتماعى. وسأضرب مثالاً بسيطًا لتوضيح ما أعنيه: إن فارقا معينًا فى الدخل بين أسرتين، وليكن مائة جنيه فى الشهر، قد يعنى فارقًا جذريًا فى نظرة كل من الأسرتين إلى نفسها، من حيث ما إذا كانت تعتبر نفسها تنتمى إلى تلك الطبقة أو تلك، ومن حيث مدى تطلعها إلى تقليد الأعلى منها أو الشعور بانفصالها عن الطبقة الأدنى منها، بينما قد لا يعنى نفس الفارق فى الدخل (مائة جنيه فى الشهر) نفس هذا الاختلاف الجذرى فى نظرة الأسرتين، عند مستويات أخرى من الدخل.

إن الأمر، كما هو واضح، شديد التعقيد ويحتاج إلى جهد كبير من الباحثين الاجتماعيين، على المستوى الفكرى والعملى على حد سواء. ولكنى أغامر بتقدير تقريبى بحت، أرجو أن يساهم بعض القراء فى تصحيحه وتطويره، للحجم النسبى للطبقات الثلاث فى مصر اليوم، فى ضوء الاعتبارات المتقدمة، ومستنداً إلى بعض الإحصاءات المتوفرة عن نسب «الواقعين تحت خطر الفقر» فى مصر، وبعض الإحصاءات الواردة فى تعداد ١٩٨٦ للسكان عن الأنواع المختلفة للمبانى السكنية فى مصر.. إلخ. واقترح أن يكون الحد الفاصل بين الطبقة الدنيا والطبقة الوسطى هو الحصول على دخل شهرى للأسرة كلها قدره نحو ثلاثمائة جنيه، والحد الفاصل بين الطبقة الوسطى والطبقة العليا هوالحصول على دخل شهرى للأسرة كلها قدره نحو عشرة آلاف. إذا قبلنا هذا التقدير التقريبى البحت جاز القول إنه من بين الـ ٥٦ مليونًا الذين يكونون سكان مصر فى ١٩٩١، يمكن اعتبار أكثر قليلاً من ٥٠٪ منهم (أو نحو ٣٠ مليون شخص) ينتمون إلى ما يمكن تسميته بالطبقة الدنيا، ونحو ٤٥٪ (أو نحو ٢٥ مليون شخص) ينتمون إلى ما يمكن تسميته بالطبقة الوسطى، ونحو ٢٪ أو ٣٪ (أى ما بين مليون شخص ومليونين) يمكن تصنيفهم على أنهم يكوّنون «الطبقة العليا». وهو ما يمثله الشكل (٢) الذى يراعى هذه النسب ويستخدم نفس مقياس الرسم المستخدم فى الشكل (١).



الشكل رقم (٢) التركيب الطبقى للمجتمع المصرى فى عام ١٩٩١

فلنتأمل الآن الشكلين (١)، (٢) ولنلتفت إلى الفوارق المثيرة بينهما. إن أول ما يلفت النظر هو القفزة المذهلة التى حققتها الطبقة الوسطى، والتى يمثلها الارتفاع الشاهق فى حجمها، الذى زاد (إذا صح تقديرنا) أكثر من ٦ مرات فى ٤٠ سنة (٥٢ - ١٩٩١)، بالمقارنة بزيادة حجم الطبقة الدنيا بنسبة ٧٥٪ فقط. هذه الزيادة الكبيرة فى حجم الطبقة الوسطى لا يمكن تفسيرها فى الأساس «بسقوط» أعداد من الطبقة العليا التى كانت سائدة قبل الثورة، بل بالأحرى يرجع إلى «صعود» ملحوظ قامت به أعداد غفيرة من أبناء الطبقة الدنيا. إن ذلك المستطيل البالغ النحافة فى الشكل (١). والذى يمثل الطبقة العليا قبل الثورة، سقط منه جزء لا يستهان به إلى الطبقة الوسطى وهاجر جزء آخر إلى الخارج (ونحن نتكلم هنا بالطبع ليس بالضرورة عن نفس الأشخاص، بل عن أبنائهم وأحفادهم)، بسبب ما تعرضت له هذه الطبقة من إجراءات من حكومات الثورة (مصادرة، تأميمات، حراسات، .. إلخ) ثم عادت «طبقة عليا» أخرى إلى الظهور، هى التى يمثلها المستطيل الأسود فى الشكل (٢) نمت وترعرعت من أبناء الطبقة الوسطى القديمة (أو حتى الطبقة الدنيا فى بعض الأحيان).

يقودنا هذا إلى الجانب الذى لا يقل أهمية عن تضخم «الحجم» وهو الذى يتعلق بتغير «الخصائص». لقد قلنا حالاً إن الطبقة العليا الآن ليست هى بكل تأكيد، أبناء الطبقة العليا القديمة، وإن كان جزء صغير جداً منها يتكون من هؤلاء. إن أفراد الطبقة العليا الجديدة ينتمون فى الأساس إلى أسر حديثة الثراء، تضخمت ثرواتها فى السبعينات والثمانينات (إذ لم يكن العقدان السابقان على ذلك يسمحان بهذا التضخم إلا فى نطاق محدود للغاية) وكان سبب هذا الإثراء فى الأساس أعمال المقاولات والمضاربة والعمولات وأعمال الوكالة للشركات الأجنبية وبعض

الوظائف العليا المدرة للدخل الوفير (من غير المرتبات بالطبع). أى أن سبب الإثراء كان أساسًا أعمال الوساطة بمختلف أنواعها، تمييزًا لها عن السبب الأساسى لثراء الطبقة العليا القديمة وهو الملكية الزراعية. أما الطبقة الوسطى الجديدة فهى تضم، مثلها مثل الطبقة الوسطى القديمة، المهنيين وغالبية تجار الجملة والتجزئة، والشرائح العليا والمتوسطة من موظفى الحكومة، وأصحاب المصانع المتوسطة والصغيرة، وأصحاب الحيازات الزراعية المتوسطة، وأصحاب العقارات السكنية. ولكنها تختلف عن الطبقة الوسطى القديمة فى أنها الآن تضم أيضا نسبة يُعتد بها من الحرفيين والشرائح الأعلى دخلاً من موظفى وعمال القطاع الصناعى العام والخاص. وأما الطبقة الدنيا فهى كما كانت فى الماضى تضم المعدمين وصغار المزارعين وصغار الحرفيين وصغار المشتغلين بتجارة التجزئة وغالبية عمال الزراعة والصناعة والمشتغلين بمختلف أنواع الخدمات الرثة، ولكنها تضم الآن أيضًا، وللأسف، نسبة يُعتد بها من صغار موظفى الحكومة والقطاع العام.

لست فى حاجة إلى تأكيد أن متوسط الدخل لدى كل من الطبقات الثلاث هو الآن أعلى بدرجة ملحوظة مما كان منذ أربعين عامًا. فالطبقة الدنيا وإن كانت «دنيا» فهى على الجملة أحسن حالاً مما كانت عليه الطبقات الدنيا سنة ١٩٥٢: لقد اختفى الحفاء مثلاً وارتفع مستوى التغذية والصحة بشكل ملحوظ. والطبقتان الأخريان هما أيضا أعلى بكثير فى متوسط الدخل مما كانتا منذ أربعين عامًا. ولكن هذا لا يعنى، من ناحية أخرى، أن الطبقة الدنيا هى الآن أقل تذمرًا مما كانت، بل لعل العكس هو الصحيح. إن الحراك الاجتماعى السريع الذى عرفته مصر خلال الأربعين عامًا الماضية قد كسَّر حواجز وفتح أبوابًا جعلت الآمال أكبر والطموحات أبعد مدى. لم يعد المنتمى إلى الطبقة المتوسطة يعتبر الانتساب إلى الطبقة العليا فى حكم المستحيل، كما كان قبل الثورة، عندما كان الانتساب إلى هذه الطبقة العليا يتطلب، ليس فقط قدرًا معينًا من الثروة، وحجمًا معينًا من الملكية الزراعية، بل وانتسابًا إلى عائلة «ذات حسب ونسب». أما الآن فقد أصبح الدخل والثروة، أيا كان مصدرهما، كافيين للانتساب إلى أعلى شرائح المجتمع مكانة، وقل مثل ذلك على الصعود من الطبقة الدنيا إلى الوسطى: إذ يكفى لذلك قضاء بضع سنوات فى الخليج، أو عقد صفقة تجارية ناجحة، أو الدخول فى عملية سمسرة موفقة.

(٣)

التعصب الدينى

إن مطلبًا أساسيًا من مطالب الإنسان، فى كل زمان ومكان، وأيًا كان جنسه أو لونه أو سنّه، ومهما كانت درجة «تقدّمه» أو «تخلّفه»، الشعور بأنه «ذو قيمة» أو الشعور باحترام الذات. إنه مطلب يكاد يعادل إشباع حاجته الجنسية أو حاجته إلى الغذاء. وهو يبدو مستعداً للذهاب إلى أبعد مدى لتحقيقه، وأن يضحّى بأغلى الأشياء من أجله. إنه قد يشقى العمر كله من أجل أن يشعر بأنه «ذو قيمة»، ومن أجل هذا الشعور، ولا لسبب غيره، قد يدخر الإنسان ويجمع الثروات، ويحرم نفسه من متع الحياة، ويسافر إلى أقصى أطراف الأرض، وقد يتزوج أو يمتنع عن الزواج بسببه، ينجب الأطفال أو يتبناهم، ويسعى لوظيفة أو يرفضها. . . إلخ. ومن أجل الحصول على هذا الشعور يرتدى الإنسان رداء دون غيره، ويتزين أو لا يتزين، ويبالغ فى هذا أو لا يبالغ. بل إنه قد يضرب أو يقتل أقرب الناس إليه إذا كان هذا يقربه من الشعور بأنه «ذو قيمة»، وقد يلجأ إلى خلق الأوهام لنفسه وقد يعيش طول حياته فى عالم موهوم تمامًا، لا علاقة له بالحقيقة، بل قد يجنّ ويفقد عقله كلية إذا فقد الشعور بأنه ذو قيمة، بل قد يكون الجنون نفسه هو وسيلته الوحيدة للحصول على هذا الشعور.

إذا كان الأمر كذلك فلابد أنها حاجة وثيقة الصلة بالحاجات البيولوجية للإنسان، كما أنها بلا شك وثيقة الصلة بحاجة الإنسان إلى الغير. فالشعور بأنى «ذو قيمة» يفترض وجود شخص واحد غيرى على الأقل، أى وجود مجتمع (إذ

نادراً ما يعتمد الإنسان فى الحصول على هذا الشعور على حيوان، وإن كان تعلق البعض بحيواناتهم الأليفة وسرورهم الشديد بأن حيواناتهم تميّزهم عن بقية الناس وتفتقدهم وتسرّ برؤيتهم يستند على الأرجح إلى هذا الشعور نفسه). إنى أستمدّ شعورى بأننى «ذو قيمة» من نظرة الناس إلىّ، ورأيهم فىّ، وموقفهم منى، ومن ثم فنجاحي أو فشلي فى الحصول على هذا الشعور يتوقف على نجاحى أو فشلى فى إقناع الناس بأنى ذو قيمة، ومن ثم فالأمر يتوقف أولاً وأخيراً على سلوك اجتماعى.

* * *

خطر لى ذلك وأنا أفكرّ فى ظاهرة التعصب الدينى ضد الأقليات. فقد راعنى وأنا أتابع الأحداث التى وقعت في منطقة إمبابة، وماحدث قبلها، فى المنيا وأبو قرقاص، ثم فى الفيوم، ما تضمنته من تصرفات بلغت درجة من اللاعقلانية بحيث يكاد يرفض المرء تصديقها. ما الذى يجعل مجموعة من الناس تسير فى الشوارع وهى تهتف بأن أفراد طائفة أخرى، مخالفة لها فى الدين، هم «أعداء الله»؟ ثم يهاجمون دور العبادة لهذه الطائفة المخالفة فيشعلون فيها النار، ويبعثون الخوف فى هؤلاء إلى درجة تدفع امرأة منهم إلى أن تلقى بنفسها من ارتفاع عشرة أمتار، أو أن يلقوا هم بها من هذا الارتفاع، كما روت بعض الصحف؟ الأمر يصل إلى درجة الهوس الحقيقى، وهو يحمل فى طياته درجة لا يستهان بها من الغضب أو الحقد أو الكراهية المستمدة فى رأيى من هذا الشعور الذى وصفته فى البداية، تلك الحاجة الماسّة لدى المرء إلى الشعور بأنه ذو قيمة: حاجة استبدت به إلى تأكيده أو خوف مستطير من أن يفقده. خطر لى أن هذاالشعور الذى يدفع إلى مثل هذا السلوك هوعلى الأرجح نفس الشعور الذى يدفع نوعًا من الناس، أصادفهم كل يوم تقريبًا كلما ركبت مترو الأنفاق فى طريقى إلى عملى: رجل يقرأ فى المصحف بصوت عال يلفت نظر جميع ركاب العربة، وبشكل يوحى بأنه راغب بشدة فى أن يلفت نظر الجميع، ويقرأ فى سرعة وبطريقة يصعب جداً معهما أن يفترض المرء أنه يفكّر فعلاً فيما ينطق به، ومن ثم يرجّح جداً أن يكون المقصود من هذا السلوك ليس اكتساب رضا الله بل رضا الخلق، أى تأكيد الرجل لنفسه بأنه امرؤ «ذو قيمة». بل إنى أميل أيضًا إلى الاعتقاد بأن استخدام الميكروفونات لإذاعة بعض الشعائر الدينية

كثيراً ما يستند إلى رغبة مماثلة، إذ إن الميكروفون يمنح مستخدمه قوة ليست له أصلاً، ونفوذًا وأثرًا يصعب له تحقيقهما بالصوت الإنسانى المجرد، ومن ثم فهو يكسب صاحب الميكروفون شعوراً بأنه ذو قيمة تتناسب مع درجة ارتفاع الصوت، بصرف النظر عن الفائدة الحقيقية التى تعود على الناس من تضخيم الصوت إلى هذا الحد.

* * *

قد يلجأ المرء لاكتساب هذاالشعور أو تأكيده إلى ارتكاب كثير من الصغائر. فكثير جداً من ميلنا إلى التقليل من شأن الآخرين، بما فى ذلك الإمعان فى انتقاد الناس من وراء ظهورهم، والمبالغة فى تضخيم أخطائهم الصغيرة، والتغاضى عن حسناتهم، والميل إلى رؤية عيوب الآخرين بدلاً من حسناتهم، كل هذا يؤكد لنا شعورنا بأننا «ذوو قيمة»، وذلك عندما يعزّ علينا أن نكتسب هذا الشعور من أى طريق آخر غير التقليل من قيمة الآخرين. قد يكون هذا هو بالضبط أحد المشاعر الأساسية وراء هذا الحماس المفرط لدى المتعصب لإهانة أفراد الطوائف الأخرى والتقليل من شأنهم، ووصفهم بأنهم «أعداء الله»، فهنا يستمد المتعصب شعوره بأنه ذو قيمة من الإمعان فى تقليل قيمة الآخرين. والتجاؤه إلى ذلك هو التجاء اليائس إلى التعلق بآخر طوق للنجاة يمكن أن ينقذ به نفسه، إذ قد يبدو غريبًا أن يكون المصدر الأساسى أوالوحيد لشعور المرء بأنه ذو قيمة ليس هوالتديّن نفسه، بل ولا رؤية الآخرين له وهو «يتدين»، بل مجرد انتسابه اسمًا إلى دين يختلف عن دين بعض الناس الآخرين، مع أن مجرد انتسابه إلى هذاالدين لا يرجع إلى أى فضل خاص له هو شخصيًا، أو إلى جهد أو عمل قام به، بل لقد ولد عليه لأن أباه كان كذلك.

* * *

إن انحدار المرء إلى هذا المستوى الذى لا يحصل المرء عنده على الشعور بأنه ذو قيمة إلا بهذا النوع من السلوك أو التفكير، قد لا يكون ذا أهمية كبيرة طالما تعلق الأمر بظاهرة فردية هنا وهناك، وهى كظاهرة فردية قد توجد على أى حال فى أى بلد وأى عصر. ولكن عندما يتحول الأمر إلى ظاهرة اجتماعية تتكرر عبر فترات

قصيرة فإنه، كظاهرة اجتماعية، يحتاج إلى تفسير اجتماعى. ومن ثم لابد أن نتساءل: ماهى الظروف الاجتماعية التى قد تساعد على انتشار هذا التدنى إلى هذه المستويات البالغة الانحطاط من محاولة إثبات الذات ومحاولة اكتساب الرضا عن النفس عن طريق تحقير الآخرين وإذلالهم إلى هذا الحد؟

إنه لا يسعنى إلا أن أعتقد أن لهذه الظاهرة علاقة وثيقة بالتغير الذى لحق طبيعة الطبقة الوسطى فى مصر فى العقود الأخيرة، وعلى الأخص الشرائح الدنيا من هذه الطبقة. لقد ذهبت فيما سبق إلى أن من أهم ما طرأ على المجتمع المصرى من تطورات منذ قيام ثورة ١٩٥٢، هو النمو المذهل فى حجم الطبقة الوسطى والتغير المذهل أيضًا فى خصائصها، وإلى أن كثيرًا من هموم الشعب المصرى فى الوقت الحاضر يرجع إلى هذا التغير فى حجم وخصائص هذه الطبقة. ولقد ذهبت إلى أن من الممكن اعتبار أن هذه الطبقة الوسطى تمثل نحو ٤٥٪ من سكان مصر فى مطلع التسعينات، أى نحو ٢٥ مليون شخص، وذلك إذا توسعنا فى تحديد مستوى الدخل الذى يعتبر صاحبه منتميًا إلى الطبقة الوسطى، فأدخلنا فى هذه الطبقة كل من ينتسب إلى عائلة تحصل على دخل شهرى يتراوح بين ثلاثمائة جنيه وعشرة آلاف جنيه. قد نكون قد حددنا الطبقة الوسطى، على هذا النحو، بأوسع مما ينبغى، ولكن يظل من الصحيح فى رأيى القول بأن هذه الطبقة قد اتسعت اتساعًا مذهلاً خلال الأربعين عامًا الماضية، وأن هذا النمو قد غذّاه فى الأساس صعود من أسفل، أكثر بكثير مما غذّاه هبوط من أعلى، أى أن الجزء الأكبر من المنتمين حديثًا إلى هذه الطبقة قد انتمى إليها نتيجه صعوده ماديًا واجتماعيًا، من شرائح اجتماعية أقل دخلاً وأدنى مقامًا فى السلم الاجتماعى.

والآن فإن نسبة كبيرة من هذه الطبقة الوسطى، تزيد بلا شك على النصف وقد تزيد على ثلاثة أرباع، هى مما يمكن تسميته بالطبقة الوسطى الدنيا (أو الصغيرة)، التى قد لا يزيد الدخل الشهرى للأسرة فيها على ستمائة جنيه. وتتكون هذه الطبقة الوسطى الدنيا أو الصغيرة من الغالبية العظمى من صغار ومتوسطى الموظفين فى الحكومة والشركات، وغالبية الحرفيين وغالبية عمال القطاع العام وتجار التجزئة، مع نسبة لا بأس بها من عمال القطاع الخاص وأصحاب الحيازات الصغيرة فى الريف.

والذى أريد أن أزعمه الآن، هو أن هناك أسبابًا قوية للاعتقاد بأن نسبة عالية من الأفراد المنتمين إلى هذه الطبقة الوسطى الدنيا، قد نما لديهم شعور متزايد القوة بالسخط على المجتمع بوجه عام، وشعور بالإحباط وعدم الرضا عن النفس، وشك عميق فى قيمتهم الذاتية فى نظر أنفسهم ونظر الغير.

هذا الشعور قد يكون قد بدأ يتكوّن مع تزايد الثروات والارتفاع المفاجئ والمتزايد فى الأسعار اللذين صاحبا بدء الانفتاح الاقتصادى فى منتصف السبعينات، وعلى الأخص لدى تلك الشرائح الاجتماعية التى عجزت عن اللحاق بركب المستفيدين من الانفتاح. على أن هذا الشعور ربما زاد قوة خلال الثمانينات، بعد أن انحسرت موجة الرخاء النسبى الذى صاحب الهجرة إلى دول النفط، وأصاب الاقتصاد فى مجموعه ما أصابه من كساد عام منذ منتصف الثمانينات، إذ أدّى هذا الانحسار وهذاالكساد إلى الشعور بالإحباط الشديد لدى كثيرين ممن علقوا آمالهم على الهجرة أو على مكاسب أخرى كان يتوقف تحقيقها على استمرار تلك الموجة من الرخاء. أضف إلى ذلك بالطبع الارتفاع الشديد فى نسبة المتبطلين خلال الثمانينات، وعلى الأخص بين خريجى الجامعات والمتعلمين تعليمًا متوسطًا، مما غذّى الشعور بالسخط على المجتمع، وفقدان الثقة بالنفس لدى أفراد كانوا يتطلعون إلى مستقبل أفضل بكثير مما تحقق لهم بالفعل.

إن هذه الشرائح الاجتماعية الدنيا من الطبقة المتوسطة، لا تتمتع بالرضا عن النفس الذى تتمتع به الطبقات الجالسة على قمّة الهرم الاجتماعى، أو تلك الشرائح العليا من الطبقة الوسطى الفخورة بما حققته من صعود حديث، والسعيدة بماحققته من نجاح سريع، ولا تتمتع بشعور الطمأنينة والرضا الذى تشعر به الطبقات القابعة فى أسفل السلم الاجتماعى لأنها لا تتطلع كثيراً إلى أعلى، وتستمدّ رضاها عن نفسها من أشياء أخرى ليس من بينها تحقيق مركز نسبى معين فى السلم الاجتماعى. إن من بين مصادر الرضا عن النفس لدى تلك الطبقات الدنيا، التدين والإيمان بالله، وإنى لأزعم أن تديّن هذه الطبقات الأخيرة هو أصدق وأكثر عمقًا وأقل نفاقًا، بصفة عامة، من تديّن الكثيرين من أفراد تلك الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى التى أركز الحديث عليها، والتى تشعر بسخط شديد على المجتمع وعلى نفسها فى نفس الوقت لعجزها عن اللحاق بمن لا تعتبرهم أفضل منها، وتفزع أشد

الفزع من احتمال سقوطها إلى مستويات دنياكانت تطمح دائمًا إلى تمييز نفسها عنها.

إنى أزعم أن هذا الاهتزاز العميق للثقة بالنفس، والضعف الشديد الذى أصاب شعور المرء بأنه «ذو قيمة»، وما أصاب أعداداً غفيرة من الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى من ذعر من أن يكونوا قد فقدوا أى اعتبار فى نظر الآخرين، كما فقدوه فى نظر أنفسهم، أزعم أن هذا قد يكون هو السبب الداخلى الأساسى وراء ما يسمى فى مصر «بالفتنة الطائفية»، عدا ما يوجد بكل تأكيد من أصابع خارجية.

إنى أتأمل الناس من حولى فأجد أن هذاالتعصب المقيت، وهذه الكراهية الغريبة لأصحاب عقائد دينية مغايرة، لا يمكن تفسيرهما بأسباب فلسفية أو عقائدية. إنى لا أجدها منتشرة بين أفراد الطبقة الدنيا، كما لاأجدها منتشرة بين أفراد الطبقات العليا، بل ولا أجدها سائدة بين الشرائح العليا من الطبقة الوسطى. بل إنها تسود على الأخص فى الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى التى كنت أتكلم عنها حالاً. ولا أعتقد بالمرة أنه من قبيل المصادفة أن تنتشر هذه المشاعر بين نفس الشرائح الاجتماعية التى ينتشر بينها فقدان الثقة بالنفس، ويسود بين أفرادها هذا الافتقار إلى الشعور بأنهم «ذوو قيمة».

* * *

ثم أطالع ما كتبه بعض الباحثين فى الخصائص الاجتماعية لبعض جماعات التطرف الدينى. فأجد د. سعد الدين إبراهيم فى دراسته المشهورة عن جماعة التكفير والهجرة والهجوم على المدرسة الفنية العسكرية فى سنة ١٩٧٤، يقول إنه من بين ٣٤ شخصاً قام بدراسة حالاتهم الاجتماعية (منهم ٢١ شخصاً اشتركوا فى الهجوم على المدرسة الفنية العسكرية و١٣ شخصًا ينتسبون إلى جماعة التكفير والهجرة) وجد أن ٢١ من آبائهم (أى نحو الثلثين) من متوسطى الموظفين بالحكومة، وأربعة آخرين من صغار التجار، وثلاثة من صغار الحائزين للأراضى الزراعية واثنين ينتميان إلى الطبقة العاملة. ومن حيث التعليم، كان ١٩ من الآباء من الحاصلين على شهادات تعليم متوسطة وسبعة حاصلون على شهادات جامعية، ويقول الباحث: «إن من الممكن أن نقول باطمئنان إن معظم أفراد هذه الجماعات

الإسلامية المتطرفة ينتسبون إلى الطبقة المتوسطة أو المتوسطة الصغيرة». كما يشير إلى أن «من الواضح تمامًا أن المستوى التعليمى لأفراد هذه الجماعات هو أعلى من المستوى الذى حققه آباؤهم»، أى أنهم من الشرائح التى حققت درجة من الصعود فى غمار عملية الحراك الاجتماعى.

وقبل هذا بأكثر من ثلاثة قرون كتب باسكال بعبقريته وبصيرته النافذة:

«إن الإنسان إذ يودّ لو كان عظيمًا ويرى نفسه ضئيلاً، ويودّ لو كان سعيداً ويرى نفسه شقيًا، ويود لو كان كاملاً ويرى نفسه مليئًا بالنقائص، ويودّ لو حصل على حب الناس وتقديرهم ويرى أن نقائصه وأخطاءه لا تستحق منهم إلا الامتعاض والاحتقار، يعانى الشعور بالإحباط والحرج مما يولّد فيه عواطف ومشاعر بها من الحقد والظلم والإجرام ما لا يمكن تخيّله، إذ إنه يشعر بكراهية قاتلة إزاء تلك الحقيقة التى اكتشفها والتى تخبره بأنه هو الملوم، والتى لا تفتأ تذكّره بنقائصه».

(٤)
التفسير اللاعقلانى للدين

إذا كان على المرء أن يختار سمة اقتصادية واحدة يميز بها عقدالسبعينات، عن العقود السابقة عليه، فإنى اختار سمة «قلة الإنتاجية»، وإذا طلب منى أن أذكر أقل العقود إنتاجية، من العقود الأربعة التى تعاقبت على مصر منذ قيام الثورة، فإنى أختار السبعينات بلا تردد. لا أقصد أنه كان عقداً فقيراً، بل لعل العكس هو الأقرب إلى الصحة، خصوصًا إذا ركزنا النظر على النصف الثانى من السبعينات. لقد تدفقت أموال كثيرة على مصر بين ١٩٧٦ و ١٩٨١؛ بسبب الهجرة من ناحية، ومن صادرات البترول وقناة السويس والسياحة من ناحية ثانية، وبسبب تدفق المعونات الأجنبية من ناحية ثالثة، ولكن كل هذا لا ينفى أن العقد بأسره كان «قليل الإنتاجية»، وأن هذه الأموال التى تدفقت على مصر كانت ضعيفة الصلة جداً ببذل جهد حقيقى فى الإنتاج.

أما المعونات الأجنبية، فضعف صلتها بالجهد واضح لا يحتاج إلى بيان، بل لعل العلاقة بينهاوبين الجهد الإنتاجى عكسية. وأما عائدات البترول وقناة السويس (وإلى حدٍّ ما عائدات السياحة أيضًا) فهى ليست مقابل نشاط إنتاجى بل مقابل بيع الأصول: سواء تمثلت هذه الأصول فيما يستخرج من باطن الأرض، أو فى موقع جغرافى حصلت عليه مصر بمحض الصدفة، أو فى ثمرة جهد قام به الأجداد. وأما تحويلات المهاجرين فهى أشبه بعائدات مصر من البترول فيما عدا أن البترول فى هذه الحالة يستخرج خارج مصر، ولكنها فى معظم الأحوال لا تتناسب مع مايبذله المهاجرون من جهد أو تعب اللهم إلا «تعب» الاغتراب والبعد عن الأهل.

صحيح أن جزءًا كبيراً من هذه العائدات (البترول، قناة السويس، السياحة، المعونات) يذهب فى الأصل إلى يد الدولة، وقد كان من الممكن أن يكون توزيع الدولة لهذه العائدات على الأفراد متناسبًا مع ما يبذله الأفراد من جهد، حتى وإن كانت الدولة قد حصلت عليها ابتداء دون نشاط إنتاجى، ولكن الواقع هو أنه من أسهل الأمور تبديد الأموال التى لم يتعب أحد فى تحصيلها، خصوصًا إذا كانت هذه الأموال فى يد الدولة، وعلى الأخص إذا كانت هذه الدولة دولة «رخوة»، من النوع الذى عرفته مصر ابتداء من السبعينات. فكم كان من السهل أن تنفق هذه الأموال المتدفقة بلا حساب على الدولة المصرية، على أصحاب النفوذ أنفسهم أو على أصحاب النفوذ ومحاسيبهم، وأن تغمض الدولة عينيها عمن يضع يده على أراضيها، أو من يختلس أموالها، أو يحصل على امتياز من الدولة لا يستحقه، أو يمتنع عن أن يؤدى للدولة حقوقها . . إلخ.

يُثار هنا بالطبع السؤال: لماذا تراخت الجهود الإنتاجية طوال السبعينات فلم يساير النشاط الإنتاجى هذه الدخول المختلفة المتولدة من مصادر غير إنتاجية؟ بعبارة أخرى: لماذا لم تشهد السبعينات زيادة ملموسة فى الإنتاج الزراعى والصناعى تواكب تلك الزيادة فى مصادر الدخل الأخرى: كالنفط والهجرة والسياحة وقناة السويس والمعونات الأجنبية؟ الإجابة عن هذاالسؤال تختلف فيما يتعلق بالنصف الأول من السبعينات عنها فيما يتعلق بالنصف الثانى. أما النصف الأول فقد كان استمراراً لتلك الحقبة القاتمة التى بدأت فى أعقاب حرب ١٩٦٧، والتى تضاءلت فيها بشدة قدرة مصر على الاستثمار؛ بسبب ضخامة الأعباء التى فرضتها هذه الحرب على مصر (ضياع مصادر البترول فى سيناء، إغلاق قناة السويس، تدهور السياحة، الإنفاق الحربى. . إلخ). وأما النصف الثانى من السبعينات فإنى أفسر تراخى الجهد الإنتاجى خلاله بمايمكن أن يطلق عليه «ضعف همة السلطة»، إذ بينما تخلت الدولة إلى حد مؤسف عن مسئولية الاستثمار فى الصناعة والزراعة، فضّل القطاع الخاص أن يتجه إلى أنواع الاستثمار سريعة العائد وقليلة الإنتاجية، كأعمال الوساطة والتجارة والمضاربة والبناء، فى نفس الوقت الذى تخلّت فيه الدولة عن مسئوليتها حتى عن محاولة توجيه القطاع الخاص بعيدا عن هذه الأنواع قليلة الإنتاجية، إلى الاستثمار المنتج فى الزراعة والصناعة.

هذه القصة مالوفة ومعروفة وقيلت بطرق مختلفة مراراً وتكراراً، وإنما أعدت ذكرها لأخلص منها إلى النتيجة الآتية: وهى أن هذاالمناخ الاقتصادى الذى تميزت به السبعينات (وخصوصًا النصف الثانى منها)، واستمر للأسف فى النصف الأول من الثمانينات، وإن كان بدرجة أقل حدة، مناخ «العائد بلا جهد»، كان من الطبيعى أن تتولد عنه عدة نتائج ساعدت على بزوغ ونمو تلك الظاهرة الغريبة التى تُعرف باسم «شركات توظيف الأموال».

هناك أولاً ما يولده هذا المناخ من لهفة شديدة على تحقيق الثراء السريع بصرف النظر عن استحقاقه أو عدم استحقاقه، وعن بذل جهد يتناسب معه أو لا يتناسب. ففى مناخ «العائد بلا جهد» تتكاثر الأمثلة التى تتناقلها الألسن وتشاهدها الأعين لأفراد قفزوا عدة درجات على السلم الاجتماعى، فانتقلوا بخفة شديدة من أسفل السلم إلى قمته دون أن تكون لديهم مؤهلات مقبولة لهذا الترقى السريع، لا من التعليم أو الكفاءة أو المثابرة أو الصبر على العمل. هذه الأمثلة تصبح هى قدوة المجتمع، ويصبح تقليدها فى الوصول السريع أمل الآلاف المؤلفةمن الناس التى تصبح، أكثر فأكثر، على استعداد لقبول حقيقة الثراء دون السؤال عن مصدره وسببه: المهم هو كم حصّلت وليس المهم بأى طريق حصلت عليه. هذه النفسية يمكن أن تقبل عن طيب خاطر هذا العرض الغريب الذى تعرضه شركات توظيف الأموال: «سلم لى فائض أموالك وسأعطيك عائدا شهريًا أو سنويًا يبلغ مثلى أو ثلاثة أمثال مايمكن أن تحصل عليه من البنوك، بشرط ألا تسأل عن مصدر هذا العائد، ولا يكون لك أى حق فى مراقبة ما أفعل أو التدخل فيه». هذه اللهفة الشديدة على تحقيق الثراء السريع التى ساعدت على إقبال الناس على مثل هذه الشركات، ما كانت لتنشأ وتنمو بهذه السرعة فى ظروف أكثر استقراراً، لا تتبدل فيها مواقع الناس الاجتماعية بهذه السرعة، ولا يحدث فيها بهذه الكثرة أن يحصل الناس على الثراء بدون استحقاق.

يضاعف أيضًا من هذه اللهفة على تحقيق عائد كبير دون تساؤل عن مصدره، عجز الجهاز المصرفى عن تقديم عائد على المدخرات يتناسب مع معدل التضخم. ففى ظروف ترتفع فيها الأسعار بأكثر من ٢٠٪ سنويًا ولا تدفع فيها البنوك على الودائع أكثر من ١٠٪ يبدو من قبيل الحماقة لأى مدخر أن يودع أمواله بالبنك لكى

يزداد فقراً عاماً بعد عام، فإذا جاءك شخص فى مثل هذه الظروف ليعرض عليك عائداً يزيد على معدل التضخم فإن من أسهل الأمور عليك حينئذ أن تتغاضى عن مصدر هذا العائد الكبير، وتصبح مستعداً لأن تقبل بسهولة أن تغمض العين عما يفعله فى مقابل تلك الحماية التى يمنحها لك. ولكن هذا الارتفاع المستمر فى الأسعار هو شديد الصلة بدوره بتلك السمة المميزة للاقتصاد: سمة «العائد بلا جهد». فالعائد بلا جهد هو أيضاً «عائدبلا إنتاج»، أو «نقود لا يقابلها سلع»، وهذا هو التضخم بعينه: أموال سائلة تتدفق على المجتمع دون أن يقابلها تدفق من السلع بنفس الدرجة، فترتفع الأسعار بشدة.

على أن هذا الإقبال على إيداع الأموال لدى شركات غامضة، ليس لها صفة رسمية ولا تخضع لقانون ولا تعلن عن حساباتها أو طبيعة نشاطها، يتضاعف إذا كان مصدر هذه الأموال المودعة هو فى الأصل مشبوه ومشكوك فى شرعيته. فبقدر ما تكثر عمليات الإثراء غير المشروع يزيد الميل إلى البعد عن قنوات الاستثمار الرسمية ويفضل الالتجاء إلى شركات تعمل فى الظلام، لا يعلم أحد أسماء المودعين فيها ولا مجالات استثماراتها، ومن ثم يصعب تتبع الأموال غيرالمشروعة المودعة فيها بالمصادرة أو الضرائب.

هذه الأموال «السوداء» التى تم تحصيلها من وراء القانون تناسبها أساليب «سوداء» أيضاً فى الاستثمار. فالعوائد التى تقوم هذه الشركات بتوزيعها يأتى الجزء الأكبر منها من الإتجار فى العملة والمضاربة عليها، أو من احتكار بعض السلع الضرورية أو تهريب الأموال إلى الخارج، أو الحصول على امتيازات من الدولة بطريقة غير مشروعة. ولكن الأهم من كل ذلك هو الاحتيال السافر باستخدام ودائع (رأس مال) البعض فى توزيع العوائد على آخرين. ذلك أنه طالما استمر تيار المودعين الجدد يوماً بعد يوم وعاماً بعد آخر، كان من الممكن لأصحاب هذه الشركات أن يصرفوا للمودعين القدامى ما يبدو وكأنه عائد كبير على ودائعهم، وليس فى الواقع إلا جزءاً من ودائع جديدة. ويظل هذا الإقبال ممكناً طالما استمرت ثقة الناس بالشركات، وأقبلوا على إيداع أموالهم فيها، ولاينكشف الأمر إلا إذا توقف تيار الإيداع الجديد فيتوقف أيضا تيار صرف «العوائد».

على أن أكثر ما يلفت النظر فى ظاهرة شركات توظيف الأموال، هو بالطبع ذلك الاستخدام الغريب للدين. قد يقال: وأى غرابة فى ذلك ؟ أليس صحيحاً أنك إذا عقدت العزم على الكذب فالأفضل أن تكذب كذبة كبيرة للغاية، إذ يكون احتمال تصديقك فى هذه الحالة أكبر؟ كذلك فى حالة شركات توظيف الأموال، إذا أراد أصحابها تغطية ما يمارسونه من احتيال فالأفضل استخدام رداء هو النقيض التام له، وهكذا استخدمت أنبل الأشياء لتبرير أفظع الأشياء.

ولكن حيث إن التفسير العقلانى للدين لا يمكن أن يسعف فى مثل هذه الأمور فقد كان من المحتم اللجوء إلى أشد تفسيرات الدين لا عقلانية وأبعدها عن المنطق، كتكرار القول بأن إيداع المال بالبنوك وتقاضى فائدة عليه هو أشد مقتًا عند الله من ارتكاب أبشع أنواع الزنا فى أكثر الأماكن طهراً، أو كالادعاء بأن ارتفاع قيمة العائد الذى يحصل عليه المودعون من هذه الشركات سببه مباركة الله لأموال المودعين والتزامهم بقواعد الدين، أو كتسمية الرشاوى الموزعة على بعض المسئولين بكشوف البركة، فضلاً عن الربط بين النشاط المادى البحت لهذه الشركات وبين شعارات الدين ورموزه وبعض رجال الدين المتمتعين بشعبية واسعة.

وليس من الصعب تفسير هذا النجاح الواضح الذى أحرزه هذا الاستخدام اللاعقلانى للدين. لقد ساعد على هذا النجاح أولاً تواؤم هذا الاستخدام اللاعقلانى للدين مع لا عقلانية الاقتصاد، فإذا كانت الأموال تأتى فى الأساس دون مقابل من الجهد، بل من مصادر غريبة لم تجر العادة على أن تكون مصدراً للإثراء، كالاستيلاء على مال الدولة، أو الحصول على حظوة عند مسئول كبير، أو عقد صفقة غير مشروعة.. إلخ، فإن أىّ تفسير غريب آخر قد يكون مقبولاً بدوره. وإذا تكررت الأمثلة الواقعية لأفراد قفزوا قفزات غريبة من الفقر المدقع إلى الثراء البالغ دون تفسير مفهوم، فإن أى تفسير لا عقلانى للإثراء قد يصبح مقبولاً.

أضف إلى ذلك أن ظهور شركات توظيف الأموال قد اقترن بظاهرة اجتماعية جديدة هى نمو القوة الشرائية فى أيدى شرائح من المجتمع لم تحظ بدرجة عالية من التعليم، وإنما أتيحت لها فرص الإثراء السريع: إما بسبب الهجرة، أو بسبب التضخم الجامح، وما أتاحه هذا التضخم من فرص الإثراء عن طريق المضاربة

والسمسرة ومختلف أنواع الوساطة. هذه الشرائح الواسعة التى أتيحت لها فرص الإثراء السريع دون أن تحظى بحظ يذكر من التعليم كانت على استعداد أكثر من غيرها لقبول تفسيرات لا عقلانية للدين. أضف إلى ذلك ضآلة حظ هذه الشرائح الاجتماعية من الاتصال بالمصارف أصلا لقرب عهدها بالثراء. وتعودّها إيداع مدخراتها الضئيلة فى الماضى فى قنوات غير رسمية تعتمد على المعرفة الشخصية وتبادل الثقة أكثر من اعتمادها على الحسابات النظامية.

الأمر الذى لا يقل غرابة، هو ذلك الموقف الغريب الذى اتخذته الحكومة إذ سكتت زمنًا طويلاً على مخالفة هذه الشركات لقواعد قانونية بديهية ومستقرة، وعلى الرغم من تكرار حوادث الهرب من أصحاب هذه الشركات بأموال المودعين. على أن هذا الاستغراب قد يزول إذا تذكرنا المناخ الذى قامت وترعرعت فيه هذه الشركات. ذلك أن الحكومة وإن كانت تقوم بتصرفاتها بتشكيل هذا المناخ والتأثير فيه، فإن رجال السلطة هم إلى حد كبير ثمرة هذا المناخ نفسه. فالتلهف على الإثراء تجنبا للتخلف عن ركب الصاعدين والمتسلقين على السلم الاجتماعى يصيب رجال الحكومة كما يصيب غيرهم، وإذا كان ثمن هذا الثراء السريع هو السكوت على هذه الشركات والتظاهر بتصديق ما حل بأموالها من بركة، فإنه يبدو لكثيرين ثمنًا زهيدا يستحق الدفع. وفى مناخ يسوده «الإثراء بلاجهد» تصبح السلطة من أهم مصادر الثراء، حيث يسود الاعتقاد لدى أصحاب السلطة أن المبرر الوحيد للسعى إلى الحصول على السلطة هو أنها قد تكون مصدراً للرزق، وأن النفوذ والسلطة لا قيمة لهما إذا لم يضاعفا ثروة صاحبهما. فإذاكانت مضاعفة الثروة تتطلب السكوت هنا وغضّ البصر هناك، فما أسهل السكوت وغض البصر. وعندما ينظر للسلطة على أنها فى الأساس مصدر للرزق، فإن الضحية الأولى لذلك هى صغار الناس، بما فى ذلك صغار المودعين، هؤلاء الذين لا يملكون نفعًا ولا ضرراً لرجال السلطة، ومن ثم يسهل تجاهل مصلحتهم والالتفات إلى من يحوزون المال ويتحكمون فيه.

(٥)

التغـريب

إن من أسوأ ما تشترك فيه السنوات الأربعون التالية لثورة ١٩٥٢ يتمثل فى عجز القيادات السياسية والفكرية للنظام الجديد عن تقديم مشروع حضارى مستقل لتحقيق النهضة فى مصر. فمع كل ما أعلنته ثورة يوليو من أنها قامت لتحرّر مصر من الاستعمار، وتقود كفاح الأمة العربية من أجل استقلالها، ومع كل الشعارات التى رفعتها مما يحمل معنى السيادة الوطنية وسيطرة الأمة على مقدراتها، بل ومع كل ما حققته من نجاح فى بعض هذه المجالات، لم يستطع قادة الثورة ومنظروها أن يتخلصوا من المفهوم الغربى للنهضة، بل الأصح أن نقول إنهم تبنّوا هذا المفهوم تبنّيا يكاد يكون حرفيا، ولم يطرح أى منهم تصورا لما يريدونه لمصر أو للعرب يختلف فى أى جانب أساسى عن النموذج الغربى.

اننى لا أنكر على الإطلاق على قيادة مصر فى الخمسينات والستينات إخلاصها فى الدعوة إلى الاستقلال السياسى والاقتصادى، بل وتحقيقها درجة عالية من النجاح فى كلا الأمرين، وإنما الذى أعنيه أن هذه الدعوة إلى الاستقلال بقيت محصورة فى الميدانين السياسى والاقتصادى وحدهما، ولم تتسع لتشمل محاولة تقديم مفهوم مستقل للنهضة. بل على العكس تماما من ذلك، لقد أصاب هذه المحاولة الانتكاس على يد ثورة يوليو.

فقبل ١٩٥٢ كان دعاة الإصلاح فى مصر يفهمون الإصلاح مفهوما واسعا يشمل مختلف نواحى الحياة الاجتماعية والثقافية والخلقية، وكانت قضية موقفنا من

التغريب أبعد ما تكون عن الحسم، وكان الخلاف مازال محتدما بين أنصار تبنى النموذج الغربى وأنصار العودة إلى الأصول والتمسك بالتراث مع أو بدون تطويره لملائمة متطلبات العصر. فجاءت الثورة فحسمت الأمر لصالح التغريب. إنها لم تذهب بالطبع إلى المدى الذى ذهبت إليه ثورة أتاتورك فى تركيا، كما أنها بالطبع لم تحسم الأمر على المستوى الفكرى، ولكنها حسمته على المستوى العملى بإلقاء كل ثقلها إلى جانب التغريب، واتخذت كل ما كان فى وسعها اتخاذه من إجراءات لترجيح كفته.

لم يكن عبد الناصر إذن، مهما بلغت درجة طموحه، طموحا لدرجة أن يتصور أن العرب يمكن أن يقدموا إلى الإنسانية نموذجا مختلفا للنهضة. كان هدفه هو المساواة مع الغرب وليس التميّز عنه. فمع اهتمامه الكبير مثلا ببناء المدارس ونشر التعليم لم تثر فى ذهنه تساؤلات كثيرة عن مضمون التعليم الذى يتلقاه التلاميذ فى المدارس، لا من حيث كفاءته، ولكن من حيث صلته بالتراث والتقاليد ونوع القيم التى يغرسها فى أذهانهم.

كان من المهم لدى حكومة الثورة بناء مصانع جديدة، ولكن لم يطرح تساؤل جدى حول جدوى إنتاج السيارات الخاصة وأجهزة التكييف، سواء فى الحال أو المستقبل. بل لم يثر تساؤل جدى حتى حول اختيار التكنولوجيا الملائمة فى الصناعة الجديدة ومدى قدرتها على استيعاب الأيدى العاملة. كان من المهم تخريج عدد كبير من المهندسين، ولكن لم يكن من المهم لديها طراز المعمار ومدى اتفاقه مع تقاليد المعمار الإسلامى أو ظروف البيئة أو عادات الناس. (ولنتذكر فى هذا الصدد ما أصاب تجربة المهندس المعمارى حسن فتحى الرائدة من إحباط).

كان من المهم محو الأمية (على الرغم من عجز الثورة حتى عن إحراز نجاح كاف فى هذا الصدد) ولكن لم يكن من المهم المحافظة على قواعد اللغة العربية من خطر الإهمال أو الابتذال. كان من المهم تمصير المدارس الأجنبية وإخضاعها لإشراف حكومة الثورة، ولكن لم يكن من المهم بعد ذلك النهوض بمستوى تدريس اللغة العربية أو الدين أو التراث العربى. فالمطلب هو التنمية وليس الإبداع، والمطلوب هو التخلص من السيطرة، وليس محاولة إعادة اكتشاف الذات.

ولعل أوضح مثال على ذلك ما فعله عبد الناصر بمؤسسة كالأزهر . فمهما قيل عما أصاب الأزهر من ركود لقرون طويلة وتخلفه عن ملاحقة متطلبات العصر ، كـان الأزهر يحـمل دائمـا ، ولا يزال ، إمكانيـات كـبيـرة لابتـداع نمط من التـعليم يختلف اختلافا جذريا عن النمط الغربى ، ليس فقط من حيث طريقة التعليم ولكن أيضا من حيث المضمون ومدى اتصاله بالتراث . ولكن حكومة الثورة اعتبرت أن أقصى ما يمكن أن يصل إليه تطوير الأزهر وتحديثه هو أن يتحول إلى جامعة رابعة أو خامسة تدرس الطب والزراعة والاقتصاد ، وأن يكون على رأس كل كلية من هذه الكليات الحديثة عميد يحمل الدكتوراه من جامعة غربية ، وأن تضاف اللغات الأجنبية إلى المقررات التقليدية فى الشريعة وأصول الدين وقواعد اللغة العربية ، وهكذا تحول الأزهر ، أو كاد يتحول ، إلى نسخة مكررة وممسوخة من جامعات الدولة ، وبدلا من أن يخرج أشخاصا يعتزون بدينهم ويحاولون تفسيره فى ضوء حاجات العصر ، أصبح يخرج أشخاصا أو يضم تلاميذ يعانون عقدة النقص لعدم استطاعتهم المواؤمة بين علوم دينية لم تطور ، وعلوم عصرية لا صلة لها بالدين بل ومنها ما يناقضه .

إن هذا الذى نقوله لا يتناقض مع ماسبق قوله من أن الثورة بسبب نجاحها فى التخلص من سيطرة الأجنبى فى الخمسينات والستينات ، وبسبب نجاحها فى إعادة توزيع الدخل لصالح بعض الطبقات الدنيا ، قد ساهمت فى إحياء بعض وسائل التعبير عن الثقافة الشعبية . ذلك أنه بينما كانت الطبقات الدنيا بما حصلت عليه من دخول جديدة ومساهمة أكبر فى الحياة الاجتماعية ، تدعم وسائل جديدة للتعبير أقرب إلى نبض الشعب وعواطفه وتقاليده ، كان المجتمع ككل يحذو حذو النمط الغربى فى الحياة . وقد سار الاتجاهان ، على الرغم ممّا قد يبدو بينهما من تناقض ، جنبا إلى جنب . ففى الوقت الذى كان الفلاح المصرى الذى اندرج مؤخرا فى عداد عمال الصناعة أو انضم إلى سكان المدن ، ينفق جزءا من دخله الجديد على ارتياد دور السينما التى تقدم أفلاما أقرب إلى ذوقه وتقاليده ، كان أيضا يطرح جلبابه ويستبدل به الزى الأوروبى ، ويتطلع إلى اقتناء جهاز التسجيل الغربى والمروحة اليابانية وإلى بناء بيته بالطوب الأحمر .

وهكذا نلاحظ الظاهرة التى قد تبدو أيضا غريبة لأول وهلة ، وهى أن

الارستقراطية المصرية فيما قبل ١٩٥٢ وإن كانت طبقة ممعنة فى استغرابها، وتنقل من الغرب أدق تفاصيل حياته، فإنها كانت أيضا فى بعض الميادين أحرص على التمسك بالتقاليد من الطبقات الجديدة التى فتحت لها ثورة يوليو الأبواب على مصراعيها. فهى بسبب اتصالها الوثيق نفسه بالغرب، كانت تعى أكثر من غيرها بعض حماقات النمط الغربى فى الحياة وسخافاته، كما أنها كانت بحكم ثقتها الأكبر بنفسها، المستمدة من الثراء نفسه، تدرك أكثر من غيرها أن التمسك بالتقاليد لا يعنى فى كل حال من الأحوال تخلفا أو بدائية.

كان من الممكن مثلا للباشا المصرى أن يحيى أفراح أنجاله بحفلات تحييها أم كلثوم أو عبد الوهاب، بينما قد يصر حديثو الثراء اليوم على الاحتفال بها فى الهيلتون أو الشيراتون على أنغام الموسيقى الراقصة الغربية. وكان من الممكن ألا يستحى الإقطاعى المصرى الكبير من ارتداء الجلباب فى مزرعته وسط فلاحيه، بينما قد يعتبر التاجر المصرى اليوم هذا من قبيل التخلف عن الحياة العصرية. بل لقد كان الوزير المصرى فى عهد ما قبل الثورة يخجل أن يلقى خطابا بلغة عربية ركيكة بينما قد نجد المسئول المصرى على شاشة التليفزيون اليوم يلقى بالكلمة الإنجليزية وسط حديثه، ثم يتظاهر بصعوبة العثور على بديل لها بالعربية.

لم يكن إذن هجوم عبد الناصر العنيف على الغرب مبعثه كراهيته لنمط الحياة الغربى وإنما كان مبعثه مجرد كراهيته للسيطرة الغربية. ومن ثم نلاحظ أنه كلما وجد عبد الناصر أنه قد حقق بعض التقدم فى التحرر من هذه السيطرة راح يقلد النموذج الغربى بحذافيره، وبقدر ما تسمح به ظروف المجتمع الذى يحكمه. فعندما رفع عبد الناصر شعارات التنمية مثلا فى السنوات الأولى للثورة، لم يكن يدور بخلده أى مفهوم للتنمية غير مفهومها الاقتصادى الشائع فى الغرب: رفع معدلات النمو. وتحوّل مفهوم النهضة الشاملة على يديه إلى المفهوم الاقتصادى الضيق، فأصبحت النهضة تقاس بمعدلات الادخار والاستثمار ومتوسط الدخل، أو بعدد تلاميذ المدارس وأسرّة المستشفيات، إلى آخر ما تحفل به الجداول الإحصائية المألوفة التى تنشرها هيئة الأمم. امتلأت خطب عبد الناصر وقادة الثورة، كما امتلأت خطب قادة الثورة فى مختلف أنحاء العالم الثالث، من كوبا إلى إندونيسيا، بما أنجزته الثورة من زيادة معدل الاستثمار، إلى عدد الفدادين المستصلحة، إلى عدد

المصانع الجديدة، إلى كمية الأسلحة الحديثة التى زوّد بها الجيش، وقدم هذا على أنه هو معيار النجاح والفشل فى تحقيق نهضة الأمة.

ولم يتغير الأمر بتحوّل عبد الناصر إلى الاشتراكية فى مطلع الستينات. فتسميته للنظام الاشتراكى فى مصر بالاشتراكية العربية، لم تضف أى جديد لمفهوم الاشتراكية الماركسى، الذى لا يزيد على أن يكون على حد تعبير أرنولد توينبى، مجرد «صنف من أصناف الحضارة الغربية». فهذا النموذج الاشتراكى، فى التحليل الأخير، لا يشكك فى نمط الحياة الغربى إلا من حيث عدالة التوزيع، ولكن الأشياء الموزعة تبقى هى هى. فهو لم يشكك فى جدوى إنتاج السيارات الخاصة مثلا، وإنما أصبح الهدف أن يحصل عليها الجميع، ولم يشكك فى جدوى إنتاج الأسلحة، وإنما أصبح الهدف أن تكون فى خدمة أهداف الطبقة العاملة. وهكذا أيضا نجد اشتراكية عبد الناصر ترفع شعار التوزيع العادل لثمرات التنمية، ولكن بقى مفهومها لثمرات التنمية هو نفسه المفهوم الغربى لها: مزيدا من الاستهلاك، بل وعلى وجه التحديد: مزيدا من استهلاك ذلك النوع من السلع والخدمات التى ينتجها الغرب.

بل إنه حتى فى رفعه لشعار القومية العربية، لم يكن عبد الناصر يتصور مفهوما آخر للدولة العربية الواحدة أكثر من الدولة العربية القوية، القادرة على الصمود أمام أطماع الغرب، وأن تزيد قدرة العرب على المساومة، وأن يصبح البترول ملكًا للعرب، يحددون أسعار بيعه ويحصلون على كامل إيراداته. إن الأذكياء من المعلقين الغربيين كانوا يدركون تمام الإدراك، أن وراء كل هذه العداوة للغرب الذى أبداها عبد الناصر، كان يكمن إعجاب خفى من جانبه بنمط الحياة الغربية. وقد فطن بعضهم إلى المغزى البعيد لما فعله عبد الناصر بالأزهر، كما صفقوا له وأيدوه فى ضربته العنيفة للحركات الإسلامية، وإن كانوا قد اختلفوا معه تقريبا فى كل شىء آخر.

على أن هذا الاتجاه نحو المزيد من التغريب الذى سار فيه نظام عبد الناصر، قد زاد حدة وشذوذا فى السبعينات. فإذا كان عبد الناصر قد حمل إعجابا دفينا بالنموذج الغربى، لم تسمح له معاركه السياسية بالتعبير الصريح عنه، فإن أنور

السادات وتصريحاته، بل وسلوكه اليومى، لا يترك أى مجال للشك فيما كان يكنّه من إعجاب بالتكنولوجيا الغربية ونمط الحياة الغربى، وعلى الأخص الأمريكى. كانت الأفلام الأمريكية هى مسلاته اليومية، والزى العسكرى الأوروبى قرة عينه. وبينما كان عبد الناصر يترك المترجمين يترجمون ما يقوله بالعربية، كان السادات حريصا على التعبير عن نفسه بالإنجليزية، أيا كان مستوى دقة هذا التعبير.

على أن أسوأ ما اتسم به تغريب السبعينات بالمقارنة بما قبله، هو أنه كان تغريبا استهلاكيا فى حين أن التغريب فى الخمسينات والستينات كان يحمل على الأقل بعض سمات التغريب الإنتاجى. ففى مقابل استيراد فنون الإنتاج المفرطة فى كثافة رأس المال، الذى كان مثلا من أمثلة التغريب الذى لا مبرر له فى الستينات، جاء استيراد السيارات الفارهة ومختلف أنواع السلع المعمرة الجاهزة فى السبعينات. وفى مقابل المزيد من تغريب التعليم فى الستينات، جاءت السبعينات فبدأت فى التساهل حتى فى خضوع المدارس الأجنبية لإشرافها. . وهكذا.

بل إن من الممكن أن ننظر إلى اتجاه السبعينات إلى التصالح مع إسرائيل على أنه فى الأساس خطوة مهمة فى هذا الاتجاه نحو التغرب. فإسرائيل هى ابنة الغرب وربيبته. والتصالح معها هو فى جوهره تصالح مع الغرب. والاعتراف بتفوق ما يسمى بالتكنولوجيا الإسرائيلية هو فى الأساس تأكيد جديد للاعتراف بتفوق الغرب. وترديد القول فى السبعينات «بتحضر» الإسرائيليين و «تخلف» العرب، هو فى الحقيقة تأكيد جديد على ضرورة تقليد الغرب وضرورة الإقلاع عن نغمة الاستقلال الحضارى للعرب.

هل يمكن أن نجد هنا أيضا عاملا من عوامل ازدهار الحركات الدينية المتطرفة فى السبعينات ؟ إن الاتجاه نحو المزيد من التغريب فى عهد عبد الناصر وضربته العنيفة للحركات الدينية لابد أن يتحمل بعض المسئولية عن نمو هذه الحركات المتزايدة بعد إطلاق سراحها فى السبعينات. ولكن التمادى فى التغريب فى السبعينات لابد أن يتحمل قدر أكبر من المسئولية عن شدة وحدة وتطرف هذه الحركات.

ففى الوقت الذى كان فيه الشعور الدينى يزداد قوة بفعل عوامل متعددة أشرنا إلى بعضها فيما سبق، اصطدم هذا الشعور بما نراه من تسارع الاتجاه نحو التغريب الذى

يؤذى الشعور الدينى ويتحداه . فإذا كان فيما ذكرناه فى فصول سابقة ، ما قد يصلح أسبابا لتفسير قوة الاستعداد للغضب ، فقد جاء الاتجاه المتزايد نحو تغريب المجتمع المصرى ليمد هذا الاستعداد للغضب بموضوعه وهدفه .

كيف يمكن تفسير اتجاه ثورة يولية نحو مزيد من التغريب ؟

إن من السهل تفسير ذلك بالسمات الشخصية لحكام الثورة أو طبيعة انتماءاتهم الطبقية . كما أن من الممكن أن نجد فى خروجهم من صفوف الجيش عاملا آخر من حيث سهولة افتتان رجل الجيش بالتكنولوجيا العسكرية المتقدمة . ولكن هذا قد لا يصل إلى لّب الموضوع . فحركة التغريب فى مصر قديمة ومتصلة الحلقات منذ الحملة الفرنسية ، وليس ما فعلته ثورة يوليو فى هذا الصدد أكثر من إضافة حلقة جديدة إلى سلسلة طويلة . ولكن يبدو من المؤكد أن معدل التسارع فى عملية التغريب وثيق الصلة بمعدل التغير الاجتماعى والاقتصادى . فالمجتمع الراكد اقتصاديا واجتماعيا يحميه ركوده نفسه من الخضوع لحضارة غريبة عنه ومن تسرّبها إلى كيانه .

ومن ناحية أخرى فإن معدل التغير فى الحضارة الغازية نفسها يؤثر تأثيرا مباشرا فى معدل تاثر المجتمعات الناقلة عنها . وتاريخ مصر عبر القرنين الماضيين يؤيد ذلك . فتغريب المجتمع المصرى فى القرن الثامن عشر كان متواضعا للغاية ، إن قيل بوجوده أصلا ، ليس فقط بسبب الركود النسبى للمجتمع المصرى آنذاك بل وأيضا بسبب أن أوروبا لم تكن قد شهدت ثورتها الصناعية بعد . ثم جاءت الحملة الفرنسية وتجربة محمد على فى التصنيع مواكبة للثورة الصناعية الأوروبية فهبت رياح التغريب على مصر لأول مرة . ثم ازدادت حدة فى عصر إسماعيل الذى اتسم من ناحية بارتفاع معدل التحوّل الاقتصادى والاجتماعى فى مصر وواكب من ناحية أخرى بزوغ عصر الاستعمارالحديث . وعلى الرغم من استمرار حركة التغريب فى فترة ما بين الحربين ، فقد انخفض معدلها بسبب الركود الاقتصادى النسبى خلال الثلاثينات . ثم اشتد ساعدها مرة أخرى فى أعقاب الحرب الثانية عندما عاد الغرب إلى سابق نشاطه واشتد معدل التغيّر الاقتصادى والاجتماعى فى مصر فى سنوات الثورة .

وهكذا يبدو أن مصر تدفع دائما ثمنا عاليا لنموّها الاقتصادى والاجتماعى. فهى بقدر ما تحدث من تغيير فى هيكلها الاقتصادى وتركيبها الاجتماعى، وتعيد تنظيم علاقاتها الاجتماعية، كلما تورطت فى مزيد من تقليد الغرب. وبقدر ما يتدفق عليها الدخل بقدر ما تفقد نفسها. وليس هذا نفسه إلا ثمن موقع مصر من العالم وأهميتها فى المنطقة العربية. ومن ثم فإن ثورة يوليو، بكل إيجابياتها وسلبياتها، لم تكن فى التحليل الأخير إلا تعبيرا عن أوجه القوة والضعف لدولة تعيش هذه الحقبة من التاريخ، وتحتل هذه البقعة من العالم.

(٦)

أسياد وخــدم

ليس هناك مؤشر على التقدم الإقتصادى، فيما أظن، أفضل من قيمة العمل الإنسانى: كلما زاد التقدم الاقتصادى ارتفعت قيمة العمل بالمقارنة بقيمة السلع، والعكس بالعكس.

فإذا وجدت أن العمل الإنسانى فى بلد ما، يكفى للحصول عليه أن تقدم إلى العامل الحدّ الأدنى من القوت والملبس والمسكن، فأنت فى بلد أقرب إلى نظام العبودية أو السخرة، إذ هكذا يعامل العبد: لا يعطيه سيده أجرا بل يعطيه ما يسد رمقه. ولكن إذا وجدت بلدا لا تستطيع الحصول فيه على العامل إلا إذا وفرت له سيارة أو سيارتين لاستخدامه الشخصى، فأنت بصدد بلد متقدم اقتصاديا.

وقد مرت مصر خلال نصف القرن الماضى (أى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية) بتقلبات عميقة فيما يتعلق بقيمة العمل، بعضها بسبب حكمة أو حمق السياسة الاقتصادية المتبعة، وبعضها لأسباب خارجية لا دخل للسياسة الاقتصادية فيها. ولكن التقدم لم يكن بأى حال من الأحوال مطردا، بل كان التطور أشبه بالدورات: تحسن يعقبه تدهور، ارتفاع فى قيمة العمل (بالنسبة إلى قيمة السلع) يعقبه تدهور، ثم تتكرر الدورة من جديد.

والمدهش (إذ إنى لا أجد له تفسيرا مقبولا)، أن نقاط التحول نحو الأفضل أو

الأسوأ، كانت دائما تحدث فى منتصف العقد. فهناك بداية للتدهور (فى قيمة العمل) فى منتصف الأربعينات ومع انتهاء الحرب العالمية، ثم بداية للتحسن فى منتصف الخمسينات مع حدوث أزمة السويس، ثم بداية للتدهور من جديد فى منتصف الستينات وعلى الأخص ابتداء من هزيمة ١٩٦٧، ثم بداية للتحسن من جديد فى منتصف السبعينات، مع اشتداد تيار الهجرة إلى بلاد الخليج، ثم بداية تدهور آخر فى منتصف الثمانينات مع الانخفاض الحاد فى أسعار البترول وتطبيق سياسات ما يسمى «بالإصلاح الاقتصادى». فهل نحن مقبلون الآن فى منتصف التسعينات على فترة تحسن جديدة وارتفاع فى قيمة العمل ؟ كم يتمنى المرء ذلك. والقصة تحتمل بعض التفصيل، فهى فى رأيى قصة شائقة للغاية.

* * *

فى مطلع الخمسينات زار مصر اقتصادى سويدى كبير اسمه «راجنار نيركسه» ليلقى بضع محاضرات بدعوة من البنك الأهلى المصرى، وكانت إحدى هذه المحاضرات عن مشاكل تكوين رأس المال فى البلاد المتخلفة، صارت فيما بعد أساسا لكتاب شهير يحمل هذا الاسم. والذى يهمنا الآن أنه فى هذه المحاضرة تكلم عن البطالة المقنعة وذكر أن أعلى تقدير للبطالة المقنعة اطلع عليه، فى أى بلد من بلاد العالم الثالث المكتظة بالسكان، هو ذلك الخاص بمصر، حيث قدرت البطالة المقنعة فى القطاع الزراعى بمصر بما لا يقل عن ٥٠٪ من سكان الريف، بمعنى أن كان من الممكن سحب نصف سكان الزيف من الزراعة وتحويلهم إلى أعمال أخرى دون أن يتأثر الإنتاج الزراعى.

كان معنى ذلك بالطبع انخفاض شنيع فى مستوى المعيشة، مادام يعنى (بلغة الاقتصاديين) أن الإنتاجية الحدّية للعامل الزراعى تساوى الصفر أو قريبة منه. ومادام الأمر كذلك فلابد أن نسبة كبيرة من سكان الريف كانت على استعداد للذهاب للعمل فى المدينة مهما كان الأجر المعروض عليها متدنيا، طالما أنه يكفى لسد الرمق ولمواجهة سائر الحاجات الضرورية للبقاء على قيد الحياة.

كان أجر العامل بالغ الانخفاض بالفعل، إذا ما قورن بقيمة السلع، سواء فى الريف أو المدينة، وكان السبب الأساسى فى ذلك نحو خمسين عاما من

الازدياد السريع فى السكان لم تصاحبه زيادة بنفس النسبة فى الأرض الزراعية، مع تراخى جهود التصنيع أو على الأقل عدم كفايتها لاستيعاب هذا الفائض من السكان.

* * *

بدأ الأمر يتغير فى منتصف الخمسينات مع تغير السياسة الاقتصادية تغيرا ملحوظا فى أعقاب أزمة السويس. ففى السنوات العشر التالية (٥٦ - ١٩٦٦) بذلت جهود مكثفة للغاية فى التصنيع وفى استصلاح الأراضى الزراعية بمعدل أعلى بكثير مما كان يجرى فى العقود السابقة، وتمت المرحلة الأولى من مراحل بناء السد العالى، وجاء الإصلاح الزراعى، وأدى كل هذا إلى زيادة الطلب على العمل بالنسبة إلى المعروض منه مما رفع الأجر الحقيقى بدرجة ملحوظة فى الريف والحضر، ومن ثم خفت بشدة حدة البطالة المقنعة فى الريف، وارتفعت قيمة العمل بالنسبة إلى السلع فى الريف والحضر على السواء.

لم تكن نكسة ١٩٦٧ نكسة حربية فقط بل كانت نكسة اقتصادية كذلك، وأصاب العمل المصرى فى السنوات العشر التالية (أى حتى منتصف السبعينات) تدهور شديد فى قيمته الحقيقية بالنسبة إلى أسعار السلع نتيجة ما أصاب الاقتصاد المصرى بصفة عامة من ركود. فقد انخفض معدل الاستثمار بشدة فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ وبسببها، ومن ثم تراخى الطلب على العمل فى الزراعة والصناعة، سواء فى استصلاح الأراضى أو فى التصنيع، مما رفع من معدلات البطالة وخفض من الأجر الحقيقى للعمل.

ثم جاءت نحو عشر سنوات من «الهجرة إلى النفط»، امتصت جزءا كبيرا من العمالة الزائدة، الماهرة وغير الماهرة وشبه الماهرة على السواء، ووجدت كثير من الأسر نفسها تتلقى دخلا غير معهود من عائليها العاملين بدول النفط، مما حسن من قوة أفرادها التفاوضية وهم يعرضون أنفسهم للعمل داخل مصر، كما سمح للآلاف المؤلفة من العمال الذين لم يهاجروا بالمطالبة بأجور أعلى بسبب ندرة العمالة الناتجة عن الهجرة.

أما السنوات العشر التالية (٨٥ - ١٩٩٥) فنحن نعرفها جيدا بسبب قرب عهدنا

بها، إذ أدى الانخفاض الشديد فى سعر البترول، خصوصًا ابتداء من ١٩٨٦، وتراخى معدل الهجرة إلى النفط، مع تراخى معدلات الاستثمار بسبب انخفاض سعر البترول من ناحية وتطبيق السياسات المعروفة باسم «سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى»، إلى حدوث «انكماش» اقتصادى ملحوظ بما يعنيه بالضرورة من ارتفاع معدلات البطالة، ومن ثم انخفاض قيمة العمل بالنسبة إلى قيمة السلع.

* * *

هذه التقلبات الاقتصادية «الموضوعية» والتى يمكن التعبير عنها بالأرقام، صحبها بطبيعة الحال تقلبات فى نمط الحياة فى مصر يكاد يستحيل التعبير عن كثير منها رقميا، ولكنها تركت انطباعات قوية فى نفوس من شهدها وعاشها يوما بيوم، وقد كنت واحدا من هؤلاء. فأنا أذكر جيدا كيف كان حال العمل الإنسانى سيئا فى الأربعينات ومطلع الخمسينات، وقدر المهانة التى كان يتعرض لها. كما أذكر جيدا كم وجدت الحال أفضل بكثير فى منتصف الستينات، عندما رجعت من دراستى بالخارج وبدأت التدريس فى الجامعة. ثم أذكر ما حدث من تدهور فى قيمة العمل (وفى نمط الحياة بوجه عام) فى السنوات العشر التالية لهزيمة ١٩٦٧. ولكنى أذكر أيضا الانتعاش الذى أصاب القوة العاملة بين منتصف السبعينات ومنتصف الثمانينات، وصعوبة الحصول على خدمات مختلف الحرفيين فى ذلك الوقت. ولكن مع ما حدث من انتكاس ملحوظ ابتداء من منتصف الثمانينات بدأنا نلاحظ بعض الظواهر التى تتعلق بسلوك شرائح واسعة من القوة العاملة، وتذكّرنا بكل أسف بحالها قبل ثورة ١٩٥٢.

كان من الطبيعى أن تنعكس هذه التقلبات فى أحوال «خدم المنازل»، هذه الشريحة من العمال التى تنطوى تحت ما يسميه الاقتصاديون «بالعمالة الرثة»، لما تنطوى عليه من انخفاض فى الدخل والإنتاجية، وما تتسم به من قلة تنظيم وعجز عن الدفاع عن حقوقها. فمن الطبيعى أن يقترن التحسن فى حالة الطبقة العاملة بصفة عامة بارتفاع فى أجور خدم المنازل وتحسن أحوالهم بوجه عام، وأن يصيبهم التدهور اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا، مع تدهور الحالة الاقتصادية العامة للطبقة العاملة. وعندما عدت بذاكرتى لتتبع ما حدث «لخدم المنازل» كما عرفتهم شخصيا

مما كان يدور فى بيتنا، وأنا طفل ثم شاب ثم بعد أن تقدم بى العمر، وجدت تطابقا مبهرا بين هذه الخبرة الشخصية البحتة، وبين ما أعرفه من تقلبات الاقتصاد المصرى خلال نصف القرن الماضى. ولكن هذه الخبرة الشخصية تتميز عن الأرقام الاقتصادية الميتة بأنها هى الحياة نفسها، بلحمها ودمها، مما قد يستحق أن أرويه للقارئ ببعض التفصيل.

* * *

كان أبى وأمى خلال الأربعينات وأوائل الخمسينات إذا أرادا خادما أو خادمة أرسلا إلى قريب لهما فى الريف فيرسل إليهما ما يطلبانه فى مثل لمح البصر، فما أكثر سكان الريف المصرى فى ذلك الوقت الذى كانوا على استعداد لإرسال أولادهم أو بناتهم للعمل فى المدينة ولو بغير مقابل إلا سد الرمق وكساء الجسد. إن ما أذكرهم من خدم هذه الفترة كانوا من الإناث، لا يزيد عمر بعضهن عن العاشرة. كن «أغلب من الغلب»، إذا استخدمت تعبير أمى فى وصفهن. لا يكفى وصف «الأمية» للدلالة على مدى جهلهن. فهن لدى قدومهن إلى المدينة لا يعرفن شيئا بالمرة عن كنه هذه المدينة، إذ لم يكن الريف المصرى وقتها يكاد يعرف شيئا عن أى من كماليات المدن. كانت السيارة إذا اخترقت طريقا فى الريف خرج الناس من بيوتهم ليتأملوها وصفق الأولاد والبنات إعجابا، وكان منظر رجل (ناهيك عن امرأة) يرتدى بنطلونا فى الريف يشبه منظر مخلوق آت من عالم آخر. لم يكن التليفزيون بالطبع قد عرف لا فى الريف ولا فى المدينة، بل كان الراديو نفسه شيئا نادرا للغاية لا يكاد يوجد إلا فى دار العمدة. نظرت خادمتنا الصغيرة مرة إلى الراديو الكبير الموضوع على رف عال معلق على الحائط بارتفاع محسوب حتى لا يعبث به الأولاد، وسمعت الكلام المنطلق من المذيع فصرخت بالمذيع: «اخرج يا مجنون»، إذ ظنت أنه مختبئ داخل الراديو. وكان منظر هذه الخادمات الصغيرات فى الطريق العام وبعضهن يحملن أطفال مخدومهن مدهشا حقّا، إذ لم يكن المرء ليدرى إذا رآهم من منهم يحمل من؟

كان الثمانون فى المائة القاطنون فى الريف يعيشون حياة لم تتغير كثيرا عما كانت فى عهد الفراعنة، سواء فى مستوى المعيشة أو فى نوع ما يستهلكونه من سلع أو فى

أساليب الإنتاج المتبعة فى الزراعة . كان الفراعنة يعتمدون على السخرة ، ولكن هكذا كان النظام المطبق على خدم المنازل فى الأربعينات ، أو يكاد ، فكثيرا ما كان يحدث ألا يعطى الخادم أو الخادمة أى أجر نقدى على الإطلاق ، إذ يكفى والديهما أن يجدا لابنهما أو بنتهما من يأويهما ويعولونهما وقد عجزا عن ذلك . وإذا هرب الخادم من الخدمة وعاد إلى أهله كان من أسهل الأمور استعادته رغما عنه . والخادمة تقيم إقامة دائمة فى منزل مخدومها ، لا لساعات محددة كما هو النظام الغالب الآن ، وخلال هذه الإقامة الدائمة يمكن أن يطلب منها أى شىء ، فليس هناك وظيفة معينة أو أعمال محدودة ينتظر منها أن تقوم بها كما هى الحال الآن . فمن الممكن أن ينادى المخدوم أو أولاده على الخادم ليأتى من أقصى أركان البيت ، فيطلب منه أن يأتى له بكوب من الماء مثلا ، والماء لايبعد عنه خطوتين . وكل مازاد عن سد الرمق فهو كرم وأريحية من صاحب البيت . أذكر أن أبى كان يعطى الخادمة فى أواخر الأربعينات (أو بالأحرى يعطى أباها إذا جاء لزيارتها مرة كل ستة أشهر أو كل عام) أجرا شهريا لا يتجاوز العشرين قرشا . وهذا المبلغ لا يدل على شىء لقارئ اليوم إلا إذا نسبناه إلى قيمة أخرى حتى تمكن المقارنة بين الماضى والحاضر . فإذا نسبنا هذا الأجر الشهرى إلى مرتب المخدوم نفسه الذى كان نحو مائة جنيه فى الشهر فى ذلك الوقت تكون النسبة بين أجر الخادم والمخدوم نحو ١ : ٥٠٠ (واحد إلى خمسمائة) .

* * *

عندما عدت من دراستى بالخارج فى منتصف الستينات كان الوضع قد تغير تغيرا كبيرا . فعندما احتجنا إلى خادمة لتساعد زوجتى فى خدمة البيت ورعاية ابنتى الصغيرة ، لم تكن الخادمة طفلة صغيرة يريد أبواها التخلص من عبء إطعامها ، بل الخادمة الآن (فى منتصف الستينات) امرأة متزوجة ، يعمل زوجها فى مصنع لدبغ الجلود ، أو أخرى يعمل زوجها فى الخدمة بأحد المطاعم ، أو ثالثة متزوجة من مكوجى . . إلخ . لم تعد القرية إذن هى المصدر الوحيد (بل ولا الأساسى) لتوريد خدم المنازل فى المدينة ، بل أصبحت المدينة نفسها قادرة على إنتاجهم ، وهذا يعكس أمرين على الأقل : الأول ما ترتب على الإصلاح الزراعى من ارتفاع فى قدرة الأسر الريفية على إطعام أولادها ، والثانى الارتفاع الكبير فى

نسبة الطبقة العاملة فى المدينة إلى مجموع سكان المدينة نفسها، بسبب التصنيع ونمو إنتاج مختلف أنواع الخدمات والتضخم السريع فى الجهاز الحكومى. ترتب على ذلك أن الخادمة كانت تأتى لتعمل بضع ساعات ثم تعود إلى زوجها وأولادها، وترتب على ذلك بدوره تغير فى نوع العلاقة من أساسها بين الخادم والمخدوم، فقد انقضت إلى الأبد علاقة السخرة، وحلت محلها علاقة أجرية: أجر محدد مقابل عمل محدد.

كان مرتبى فى منتصف الستينات عندما بدأت التدريس بالجامعة نحو أربعين جنيها فى الشهر، كنا نعطى منه نحو جنيهين للخادمة، أى أن النسبة بين أجر الخادم وأجر المخدوم قد ارتفعت فيما بين منتصف الأربعينات ومنتصف الستينات من ١ : ٥٠٠ إلى ١ : ٢٠ (واحد إلى عشرين)، أى تضاعفت النسبة نحو ٢٥ مرة.

* * *

بين منتصف الستينات وأواخر السبعينات حدث ذلك التطور المهم الذى أشرت إليه، وقلب حالة العمالة المصرية رأسا على عقب: من وفرة إلى ما يشبه الندرة فى العمل، وكان السبب، كما قلت، هو الهجرة على نطاق واسع إلى بلاد النفط. كان لابد أن ينعكس هذا على الخدمة المنزلية أيضا. كان الناس وقتها يتكلمون عن صعوبة الحصول على الأيدى العاملة فى الريف، وكيف ارتفعت أجور العمال الزراعيين ارتفاعا مذهلا بسبب امتصاص دول النفط لمئات الألوف منهم، خصوصًا العراق الذى احتاج إليهم للحلول محل الجنود العراقيين الذين كانوا يحاربون الإيرانيين.

وفى المدن المصرية كان الناس يتكلمون عن صعوبة الحصول على خدمات الحرفيين من كل نوع، وكيف أنهم أصبحوا يطالبون بأجور كثيرا ما كان أفراد الطبقة المتوسطة عاجزين عن دفعها. أذكر وقتها أن أخا لى استدعى سباكا ليقوم بعمل بسيط لا يستغرق منه أكثر من نصف ساعة عمل، فطلب السباك من أخى أربعين جنيها، وهو مبلغ كان يمثل أكثر من عشر مرتب أخى الشهرى، وهو مدير محترم لأحد مصانع القطاع العام. فلما أبدى أخى انزعاجه الشديد أجابه السباك بتعال: «لا بأس من الانتظار، ولكن عليك أن تبدأ فى الادخار لهذا الأمر من اليوم!».

في أواخر السبعينات عدت إلى مصر بعد سفر طويل إلى الخارج، وأصبح مرتبي بعد عودتي أكثر مما كان عندما بدأت العمل في الجامعة في منتصف الستينات بنحو ١٥ مرة، ومع ذلك فإني وجدت أننا إذ احتجنا لخادمة جديدة عليّ أن أدفع لها الآن (أي في أواخر السبعينات) نسبة من مرتبي أكبر مما كنت أدفع في الستينات. (فقد ارتفعت هذه النسبة من نحو ١ : ٢٠ في ١٩٦٥ إلى نحو ١ : ١٥ في ١٩٧٩). كان هذا يعني بالضرورة تحسنا ملحوظا في مستوى معيشة هذه الشريحة الاجتماعية. لم يكن يعني فقط تضييقًا للفجوة بين الخادم والمخدوم، بل وأيضا ارتفاعا ملحوظا في نسبة دخول هذه الشريحة الاجتماعية إلى أسعار بعض السلع المعمرة التي لم يكن هؤلاء يحلمون باقتنائها منذ عشرة أعوام. فخادمتنا في مطلع الثمانينات كان باستطاعتها شراء ثلاجة إيديال بالتقسيط، وبعد قليل أضافت التليفزيون ثم الغسالة الكهربائية، وكلها أشياء كانت بالنسبة إلى أسرتي أنا، منذ خمسين عاما، إما غير موجودة أصلا (كالتليفزيون)، أو كانت تعتبر من الكماليات التي يمكن الاستغناء عنها (كالثلاجة والغسالة الكهربائيتين).

لم تكن خادمتنا في ذلك الوقت آتية لتوها من الريف، كما كان الحال الشائع في الأربعينات وأوائل الخمسينات، ولا كان زوجها عاملا في مصنع، كما كان الحال مع خادمتنا في الستينات، بل كانت الزوجة الأولى لرجل هجرها ليتزوج بامرأة مطلقة، وترك معها طفلين صغيرين، وكان يعمل سائقا لإحدى سيارات الميكروباص التي استثمر فيها ماله أحد العائدين من بلاد النفط. لقد أصبح مثل هذا أمرا شائعا في الثمانينات: هجرة وطلاق، زواج بأخرى، وميكروباصات لا نهاية لها يقودها بسرعة جنونية رجال عادوا من الخليج ويستعجلون الربح لكي يقوموا بتسديد أقساط السيارة، فضلا عن أقساط الثلاجات والتليفزيونات والغسالات.. إلخ.

لم يكن شيء من هذا مألوفا في الأربعينات والخمسينات: كان الانقسام الطبقي انقساما حديديا، يكاد يستحيل عبوره، ولكن كان الرضا بالنصيب شائعا، لا تطلع إلى سلع جديدة، ولا إلى زواج جديد، ولا يكاد يعرف شيء اسمه الشراء بالتقسيط، فيما يتعلق بالسلع عالية القيمة. كل شيء بدا في نهاية السبعينات ممكنا، وسهلاً ومتوافراً.

ولكن حتى هذا لم يدم طويلا، فمنذ منتصف الثمانينات بدأت النكسة

الاقتصادية وأصبح ما كان يبدو ممكنا وسهلا، أكثر صعوبة بكثير. لم يعد خريج الجامعة مطمئنا إلى سهولة الهجرة و «تكوين نفسه» والزواج وتأثيث بيت الزوجية، كما كان الحال فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات. لم تعد المصانع الجديدة تستوعب مثل هذا القدر من الباحثين عن عمل، كما كان الحال فى الستينات، إذ أصبحت الآلة أكثر ربحية مع توفر العملة الأجنبية، وتغير أنماط السلع. ومع انتشار البطالة بدأت قيمة العمل بالنسبة إلى السلع تتخذ اتجاها نزوليا بشكل ملحوظ، وأصبحت سلعة بعد أخرى من السلع المعمرة تبتعد أكثر فأكثر عن متناول اليد. مازالت خادمتنا التى بدأت العمل عندنا منذ ١٧ عاما تعمل لدينا بنفس الإخلاص وبأجر أكبر، وإن كانت نسبة أجرها إلى أجرى قد مالت إلى الانخفاض بشكل ملحوظ، وهى حريصة مع ذلك على أن تستمر فى العمل لدينا، ليس فقط بسبب طول المدة التى قضتها معنا، ولكن بسبب ما تسمعه عن صعوبة الأحوال من صديقاتها وأزواجهن المتبطلين عن العمل.

أفظع ما فى الأمر أننى، بين حين وآخر، أصادف بعض الظواهر التى أصبحت تعيد إلىّ ذكرى الأربعينات ومطلع الخمسينات. ليس أسوأ هذه الظواهر عودة المتسولين بكثرة إلى الشوارع، والتضاعف السريع فى عدد من يبيعون على قارعة الطريق كميات تافهة من سلعة أكثر تفاهة، وهم شباب قويو البنية على الرغم من ما يبدو عليهم من مظاهر سوء التغذية. الأسوأ من هذا ما يبدو من عودة الانقسام الحديدى بين طبقات المجتمع، وانتشار روح اليأس من إمكانية العبور من طبقة لأخرى، والمذلة التى أصبحت تطبع سلوك عدد متزايد من أفراد الطبقة الدنيا إزاء الطبقات العليا. كان كل من يبدو عليه أى درجة من اليسر فى الأربعينات يخاطبه أفراد الطبقة الدنيا بلقب (بيه)، ونادرا ما يكون الرجل كذلك فى الحقيقة، وإنما كان اللقب مجرد طريقة لتمييز طبقة اجتماعية عن أخرى. ثم كادت هذه العادة أن تزول تماما فى الخمسينات والستينات، ليس لمجرد إصدار الثورة لقانون بإلغاء الألقاب، وإنما لما أحدثه التحول الاقتصادى فى هذين العقدين من كسر الحاجز الحديدى بين الطبقات. أما الآن فنحن جميعا نسمع فى كل خطوة من ينادينا «يا باشا» دون أن نكون بالطبع كذلك، كل ما فى الأمر أنه مع عودة ذلك الانقسام الحديدى بين الناس، أدى التضخم فى أسعار كل شيء إلا سعر العمل الإنسانى إلى أن تحوّل «البيه» القديم إلى «باشا» دون أى وجه حق.

(٧)

الوظيفة الحكومية

عندما تقدم أبى لخطبة أمى فى أوائل الحرب العالمية الأولى (أى منذ نحو ثمانين عاما) كان من المزايا التى رشحته للقبول لدى أهل الفتاة، أنه كان يشغل «وظيفة ميرى»، أى يعمل فى هيئة حكومية. كان مدرسا فى مدرسة القضاء الشرعى، ومن ثم يخضع لنفس قواعد التعيين والتثبيت والترقية والمعاش الحكومية، وهذه القواعد كانت وقتها توفر للشخص الخاضع لها حياة كريمة وأقصى درجات الاستقرار والاطمئنان إلى المستقبل. ترتب على ذلك أن كل أسرة لها بنت فى سن الزواج، ولكنها لا تنتمى لطبقة الملاك الزراعيين الكبار، ومن ثم لا يمكن أن تطمح إلى أن يتقدم إلى ابنتها صاحب أطيان ثرى وإن كان عاطلا عن أى عمل، مثل هذه الأمرة لم يكن من الممكن أن تجد لابنتها زوجا أفضل من رجل ينتمى بشكل أو بآخر إلى الحكومة، أى إلى «الميرى». هكذا انتشر المثل المصرى الشهير «إن فاتك الميرى تمرّغ فى ترابه»، وكان هذا هو المقصود بالطبع: ليس هناك أفضل من الوظيفة الحكومية.

لم تكن فى الأمر أية غرابة فى ذلك الوقت. كان من الممكن قبل الحرب العالمية الأولى تقسيم المجتمع المصرى إلى طبقات من حيث الدخل والثروة والمركز الاجتماعى على النحو التالى: طبقة عليا لا يمكن أن تزيد نسبتها على واحد فى المائة من السكان، وطبقة دنيا قد تزيد نسبتها على ٩٠٪، وطبقة وسطى لا تزيد نسبتها على ١٠٪ من السكان. وحيث إن إجمالى سكان مصر فى هذا الوقت كان نحو ١٢ مليونا، فإنه من الممكن القول بأن السكان كانوا ينقسمون بالتقريب إلى

عشرة ملايين ممن يمكن وصفهم بالطبقة الدنيا، وأقل قليلا من مليونين من الطبقة الوسطى، تعلوها طبقة رقيقة للغاية ربما لا يزيد عددها على مائة ألف نسمة هي الطبقة العليا.

وحيث إن نسبة كبيرة من الطبقة الوسطى كانوا من الأجانب، سواء من بين ملاك الأراضي الزراعية أو من التجار أو المهنيين، وأن نسبة المشتغلين من الطبقة الوسطى بالصناعة كانت هزيلة للغاية، وأن الملكية الزراعية كانت تتسم باستقطاب حاد بين عدد قليل من الملاك الكبار وغالبية من المعدمين أو شبه المعدمين ومن ثم كانت الطبقة الوسطى الزراعية صغيرة بدورها، فإن جزءا كبيرا (ربما كان هو الجزء الأكبر) من الطبقة الوسطى من المصريين في ذلك الوقت كان يحصل على دخله بشكل أو بآخر من الحكومة: إما مشتغلين بالتعليم أو شئون الزراعة والري وغيره من الأشغال العامة، أو بالصحة العامة أو الأمن أو الجيش أو القضاء، أو بشئون الضرائب والأوقاف والمساجد، أو المواصلات، أو بالكهرباء ومياه الشرب اللتين كانتا تكادان تقتصران اقتصارا تاما على سكان المدن الذين لم تكن تتجاوز نسبتهم إلى مجموع السكان ٢٠٪ قبيل الحرب العالمية الأولى.

لا أعرف أحدا من أسرة أبي أو أسرة أمي، قبل الحرب الأولى، كان يحصل على دخله كله أو دخله الأساسي من مصدر غير الحكومة. لم يكن أي من أفراد الأسرتين يشتغل بالتجارة أو الصناعة أو يعمل في بنك أو كان طبيبا أو محاميا أو يعمل في الصحافة.. إلخ، كان منهم المدرس أو القاضي، أو الموظف بوزارة الأوقاف أو بمصلحة الآثار.. إلخ. نعم كان منهم أيضا من يملك قطعة صغيرة من الأرض الزراعية التي تدر عليه بعض المال ولكنها لم تكن تكفي لمتطلبات الحياة. كانت الوظيفة الحكومية لهم جميعا هي المصدر الأساسي أو الوحيد للدخل.

وعلى الرغم من كل ما طرأ على مصر من تطورات اقتصادية واجتماعية في النصف الأول من القرن، ظلت الصورة العامة في منتصف القرن من حيث المركز النسبي «للوظيفة الميري» كما كانت قبل الحرب العالمية الأولى. لقد زاد بالطبع، خلال تلك الأربعين عاما الفاصلة بين بداية تلك الحرب وبين ثورة ١٩٥٢، حجم الطبقة الوسطى المطلق ونسبتها إلى مجموع السكان، مع انتشار التعليم، ومن ثم

زيادة عدد المهنيين، ونمو الصناعة بسبب الحربين العالميتين وجهود طلعت حرب وشركات بنك مصر، ومع ذلك لم يكن حجم الطبقة الوسطى المصرية فى منتصف القرن يزيد على ٢٠٪ من السكان، أى نحو أربعة ملايين من نحو ٢٢ مليونا من السكان. من بين هذه الملايين الأربعة كان هناك بالطبع عدد أكبر بكثير (بالمقارنة بالحال قبل الحرب الأولى) من المشتغلين بالمهن «الحرة»، التى كان يقصد بوصفها «بالحرة» أن أفرادها ليسوا من موظفى الحكومة، كالأطباء والمحامين والمهندسين العاملين لحسابهم والفنانين.. إلخ، كما زاد حجم المشتغلين بالتجارة والصناعة بالنسبة إلى إجمالى السكان. ومع هذا فقد ظل موظفو الحكومة والمعتمدون فى دخولهم الأساسية على الحكومة يشكلون نسبة عالية من الطبقة الوسطى من المصريين فى منتصف القرن، ولعلهم كانوا يمثلون معظم هذه الطبقة. ذلك أن الطبقة المتوسطة من الملاك الزراعيين لم تنم نموا كبيرا خلال النصف الأول من القرن بل زاد الاستقطاب فى الملكية حدة بين كبار الملاك وصغار الملاك أو المعدمين. وكثير من أفراد الطبقة المتوسطة التى كانت تملك أرضا زراعية كانوا يعملون فى الحكومة فى نفس الوقت. وعلى الرغم من النمو الصناعى فإن نسبة المشتغلين بالصناعة إلى إجمالى السكان لم تزد بدورها زيادة كبيرة، فلم تكن النهضة الصناعية بهذا القدر. وأما المهنيون فمن المؤكد أن نسبتهم إلى إجمالى السكان قد زادت بدرجة ملحوظة خلال تلك الفترة بسبب التقدم الكبير فى التعليم، ومع هذا فإن معظم هؤلاء قد استوعبهم القطاع الحكومى: إما كمدرسين، أو فى مختلف الخدمات الحكومية الأخرى، الصحية والأمنية والقضائية والأشغال العامة.

فى منتصف القرن إذن، ظل المثل السائر «إن فاتك الميرى تمرغ فى ترابه» صحيحا تماما، إذ ظل صحيحا أنه إذا لم تكن مولودا والملعقة الذهبية فى فمك، بأن تكون منتميا إلى طبقة كبار الإقطاعيين، ولم تكن سيئ الحظ لدرجة أن تنتمى إلى الطبقات الدنيا فى قاع المجتمع، ممن لا يمكن أن يطمحوا إلى أكثر من البقاء على قيد الحياة، فإن هدفك يجب أن يكون الحصول على وظيفة حكومية تضمن حياة مادية لائقة، ومركزا اجتماعيا محترما، وزواجا من أسرة طيبة، واطمئنانا إلى مستقبلك ومستقبل أولادك.

والحياة فى أسرتنا فى منتصف القرن كانت تؤكد هذه الحقيقة. لقد كنت أصغر

إخوتي وكنا ثمانية، ستة ذكور وبنتين. أما إخوتي الذكور فلم يشتغل أي منهم إلا بوظيفة حكومية: منهم اثنان بالتدريس بالجامعة، والثالث اشتغل مهندسا بوزارة الصناعة والرابع بهيئة كهرباء مصر والخامس بالإذاعة المصرية ثم وزارة الخارجية، واشتغلت أنا أيضا بالتدريس في الجامعة. وأما البنتان فقد تزوجتا برجلين يعملان بالتدريس ويحصلان على دخلهما من الحكومة أيضا. كنا جميعا «موظفين حكوميين» بصورة أو بأخرى، ولم يحصل منا (تماما كما كان الحال مع والدي)، على أي دخل يستحق الذكر من «الأعمال الحرة». حتى أبي الذي كان يؤلف الكتب ويكتب في الصحف، لم يدر بخلده قط أن هذه الكتب وتلك الصحف يمكن أن توفر له دخلا يتيح له مستوى لائقا من الحياة. ومثال نجيب محفوظ الأديب الناجح جدا، معروف للجميع، إذ لم يخطر بباله أن يتخلى عن وظيفته في وزارة الأوقاف إلا في سن متأخرة، وسرعان ما تلقفته من جديد صحيفة مملوكة للحكومة هي التي توفر له حتى الآن «الاطمئنان إلى المستقبل»!.

يحكي لي أخي الذي بلغ من العمر السادسة والستين، أنه خطر ببال أبي مرة عندما تخرج هذا الأخ في كلية الهندسة، أن يشركه معه في تنفيذ مشروع خاص هو إقامة دار نشر لها مطبعتها الخاصة، ويتفرغ لها أخي عوضا عن الوظيفة الحكومية كمهندس في هيئة الكهرباء، فإذا بأصدقاء أبي يجمعون على نصحه بأن يترك التفكير في هذه المجازفة الخطيرة التي يمكن أن يترتب عليها تدمير مستقبل ابنه، إذ بعد مرور الزمن وفشل دار النشر والمطبعة، (هذا الفشل الذي كانوا يعتبرونه أمرا حتميا!) سوف يشعر أخي بالأسى الشديد عندما يجد أن زملاءه المهندسين قد حصلوا على الدرجة الرابعة أو الثالثة في سلم الترقي الحكومي، وأن عليه هو أن يبدأ من نقطة الصفر أي من الدرجة السادسة! ومن ثم تخلى أبي عن الفكرة إخلاصا لمبدأ «إن فاتك الميري»!

* * *

قد يبدو لأول وهلة أن العقدين التاليين (الخمسينات والستينات)، قد زادا هذا المبدأ رسوخا وأن التعلق بالوظيفة الحكومية اشتد قوة؛ بسبب اتساع نشاط الحكومة اتساعا مذهلا خلال هذين العقدين، مع ما حدث من تأميمات وحراسات وإنشاء

المصانع والمدارس والجامعات والمسارح الجديدة المملوكة كلها للدولة، وزيادة التدخل الحكومى فى كل نشاط من أنشطة الحياة: الزراعة عن طريق الإصلاح الزراعى، والصناعة والتجارة عن طريق التأميم وفرض القيودعلى الاستثمارات الجديدة، والبناء، عن طريق اشتراط التراخيص والتصاريح، والسفر والهجرة باشتراط الحصول على تاشيرات الخروج، والثقافة والإعلام بتأميم الصحف، وازدياد النشاط الحكومى فى النشر والترجمة وإنشاء التليفزيون، بالإضافة بالطبع إلى التوسع الكبير فى حجم الجيش والخدمات المتصلة بالأمن والمخابرات العامة.. إلخ.

لم يكد يبقى هناك فى الحقيقة غير «الميرى»، فكيف يتصور أن يفوتك الميرى؟ وأى تراب هناك غير ترابه يمكن التمرّغ فيه؟

كل هذا صحيح، ولكن من الصحيح أيضا أن هذين العقدين إلى جانب ما اتسما به من اتساع نفوذ الحكومة، اقترنا كذلك بتهيئة الأرض لنمو القطاع الخاص والنشاط «الحر» نموا كبيرا. بدأ هذا بالطبع على استحياء أو فى الخفاء فى الخمسينات والستينات، ولكن ما إن فتح أمامه الباب مع بداية السبعينات حتى انهمر كالفيضان ليكتسح كل شىء.

يرجع ذلك أولا إلى أن الخمسينات والستينات أضافت إضافات مهمة إلى أصول المجتمع الإنتاجية، بعد عقود طويلة من الركود النسبى. كانت هناك إضافات مهمة إلى الأراضى الزراعية والأصول الصناعية والمبانى والمنشآت من مختلف الأنواع التى صاحبت أو انعكست فى الارتفاع الملحوظ فى معدل النمو الاقتصادى. صحيح أن كثيرا من هذه الإضافات الجديدة إلى الثروة القومية بدأ بوقوعه فى يد الدولة، ولكن مع ما حدث من تحول فى النظام الاقتصادى فيما بعد، آلت ملكية كثير منها إلى القطاع الخاص. بعبارة أخرى، إن كثيرا مما كانت تملكه الدولة فى أواخر الخمسينات وطوال الستينات لم يكن نتيجة تأميم، أى نقل ملكية ما كان خاصا إلى الملكية العامة، بل لم يكن موجودا أصلا وأنشأته الدولة من العدم، وهذا الإنشاء كان يمثل إضافة محتملة فى المستقبل للملكية الخاصة.

أضف إلى ذلك أن ما أنشأته الدولة من أصول انتاجية وخضع فى البداية

للملكية العامة ، استدعى قيام العديد من أوجه النشاط الأخرى لخدمته ، مما تستلزم بطبيعتها أن يقوم بها القطاع الخاص ، كأنشطة المهنيين ، من محامين ومهندسين ومحاسبين وتجار ومقاولين ووسطاء من مختلف الأنواع ، وحرفيين وأصحاب وسائل النقل الصغير . . إلخ .

ولكن ربما كانت المساهمة الأساسية للخمسينات والستينات فى نمو القطاع الخاص فى المدى الطويل (أى بعد انحسار سيطرة القطاع العام) هى ما فعلته من كسر للحواجز الحديدية التى كانت تفصل بين الطبقات وفتح الباب على مصراعيه أمام «الحراك الاجتماعى» أى إمكانية انتقال المرء من طبقة اجتماعية إلى أخرى . كان الانقسام بين الطبقات قبل الثورة انقساما حديديا ركن فى ظله الناس إلى فكرة أنه يكاد يستحيل على المرء أن يغير الطبقة التى ينتمى إليها . فإذا كنت من الطبقة الدنيا فأنت على الأرجح باق فيها أنت وأولادك وأحفادك إلى الأبد . لم يعد الأمر كذلك بعد سنوات قليلة من قيام الثورة مع ما حققته من تقليم أظافر الطبقات العليا وما فتحته أمام الطبقات الدنيا من أبواب التعليم والتكسب والترقى الاجتماعى . أدى ذلك إلى خلق طموحات لم تكن موجودة ، والتطلع إلى الارتقاء على السلم الإجتماعى وتحسين نوعية الحياة على نحو لم يكن قائما من قبل . وقد أدى هذا بدوره إلى حفز النشاط الخاص والحافز الفردى وتشجيعه ، مما أوجد أمامه المجال واسعًا بعد أن بدأ انحسار سيطرة الدولة على الاقتصاد فى أوائل السبعينات .

* * *

فى السبعينات بدأت فكرة «إن فاتك الميرى . . » فى الانحسار ، إذ بدأت تتكاثر الأمثلة الدالة على إمكانية تحقيق نجاح مادى ملحوظ بقيامك بنشاط اقتصادى حر لا علاقة له بالدولة . ظهر ذلك أولا فى المشروعات التجارية الصغيرة ، وفى الاتجار بالعملة والسمسرة وأعمال المقاولات ، وفى البناء وتأجير المساكن مفروشة للأجانب والسياح العرب . ثم ظهر فيما يمكن أن تحققه الهجرة إلى بلاد الخليج من ثراء أو تحسن ملحوظ فى مستوى المعيشة والمركز الاجتماعى ، ثم ظهر بوضوح تام مع الارتفاع الملحوظ فى معدل التضخم ابتداء من منتصف السبعينات الذى فتح الباب واسعا أمام «الإثراء بلا سبب» ، طالما اقتنصت بعض الفرص المتاحة للشراء ثم

البيع . ثم تكاثرت فرص تحقيق ثروات طائلة للقطاع الخاص عن طريق استغلال ما أصاب القطاع العام من تدهور وضعف وفساد، وانحسار سلطة القانون وانتشار التجاوزات والمجاملات والمحسوبيات . . إلخ .

فى الجانب الآخر كان العاملون بالحكومة يعانون الظاهرة العكسية بالضبط : تراجع واضح فى مركزهم النسبى إذا قورن بالأمثلة الناجحة نجاحا صارخًا فى القطاع الخاص . فالتضخم الذى ساعد على تكوين أمثلة ناجحة جداً فى القطاع الخاص، عمل على تحطيم وتدمير المركز الاقتصادى والاطمئنان النفسى اللذين كان يتمتع بهما الموظف الحكومى . لقد استمرت الحكومة تضمن الوظيفة لخريج الجامعة، ولكن أى وظيفة تلك التى لا تزيد مكافأتها إلا ببطء السلحفاة فى مواجهة الأسعار التى تطير بسرعة الصاروخ ؟

بدأ الشك ينمو بسرعة فى صحة القول بأنه «إذا فاتك الميرى عليك أن تتمرغ فى ترابه» بل كان كل شىء يشير إلى عكس ذلك : «إذا جاءك الميرى حتى الباب فعليك الفرار منه بأقصى سرعة!» كان هذا هو أحد المعانى الأساسية فى رواية «أهل القمة» لنجيب محفوظ، التى صورت ببراعة مشاعر المذلة والانهزام التى أصابت ضابط الشرطة وهو يجد نفسه عاجزا عن حماية أخته من الوقوع فى حبائل رجل ذكى ونشيط من رجال القطاع الخاص وإن لم يكن شريفا مائة بالمائة!

* * *

استمرت هذه الظاهرة طوال الثمانينات وما انقضى من التسعينات حتى اليوم، وإن كان قد طرأ عليها تحسن مهم لحسن الحظ . فإذا كانت سمعة العمل الحكومى قد استمرت فى التدهور، فإن سمعة الاشتغال بالقطاع الخاص قد تحسنت تحسنا ملحوظا عبر الخمسة عشر عاما الماضية . مازالت صور الإثراء غير المبرر أخلاقيا شائعة، ولكن كثيرا من الصور الصارخة لهذا الإثراء قد أصابها الانحسار كبناء المبانى السكنية التى تسقط على رؤوس سكانها بسبب استعجال الثراء، أو استيراد الأغذية المغشوشة، أو اقتراض الملايين دون مسوغ ثم الهرب إلى خارج البلاد . وفى نفس الوقت زادت أمثلة النشاط الخاص المنتج الذى يضيف إضافة حقيقية إلى أصولنا الإنتاجية وينتج سلعا وخدمات يحتاجها الناس حقيقة .

كانت النتيجة إذن أنه خلال الثلاثين عاما الماضية لم يتحسن المركز النسبى للنشاط الخاص على حساب العمل الحكومى من الناحية المادية فقط، بل تحسنت سمعته كذلك، ومن ثم أصبحت الأسر الطيبة على استعداد تام لأن تزوج بناتها لشباب ليس لديهم أى وظيفة دائمة ولا معاش ولا تأمين صحى. ولكن يقومون بنشاط خاص يبشر بمستقبل لا بأس به، مادام الشاب تبدو عليه دلائل الذكاء والطموح والإصرار على النجاح.

* * *

إنى أقارن الآن بين جيلى وبين الجيل التالى، بين نفسى أنا وإخوتى، وبين أبنائى وأبناء إخوتى، فماذا أجد؟ كنا ثمانية إخوة، الذكور منا كلهم يكسبون عيشهم من وظيفة حكومية، والبنتان متزوجتان بموظفين حكوميين. أما أبناؤنا فعددهم تسعة عشر بين ذكور وإناث، منهم ثلاثة إما لا يزالون فى طور الدراسة أو بنات أتممن دراستهن وفضلن التفرغ لأولادهن. من بين الستة عشر الباقين يعمل فى القطاع الخاص تسعة، ويعمل واحد فى بنك مختلط يجمع بين الملكية العامة والخاصة، وهاجر ثلاثة هجرة دائمة إلى الخارج، ولا يعمل فى الحكومة أو القطاع العام إلا ثلاثة، وإن كانت واحدة منهم قد فضلت مؤخرا الاستقالة من وظيفتها الحكومية قانعة بما تحصل عليه من معاش زهيد، إذ وجدت أن تكاليف الخروج من المنزل أكبر من الفارق بين المرتب والمعاش! وهكذا انخفضت نسبة العاملين بالحكومة بين جيلى وجيل أبنائى من ١٠٠٪ (مائة بالمائة) إلى ١٦٪ (ستة عشر بالمائة).

ليس فى هذاالتطور الذى أعتبره مذهلا، ما يمكن وصفه بالخير المحض أو الشر المحض. إنه دليل على مزيد من الحيوية بلا شك: نشاط أكبر، وحركة أسرع، ومستوى معيشة أعلى، وطموح أبعد، ولكنه أيضا ينطوى على استقرار أقل، وتوتر أشد، ووقت فراغ أقصر، وإجازات أندر، وقدر أقل من الاطمئنان إلى المستقبل. هل ينطوى أيضا على حرية أكبر؟ لست متأكدا تماما من هذا، فالحرية قد تزيد مع زيادة الرخاء، ولكنها أيضا تقل مع زيادة الخوف من المستقبل وقلة الوقت المتاح للاستمتاع بهذه «الحرية».

(٨)

مركـز المــرأة

عندما خطر لى أن أستعرض التطور الذى طرأ على مركز المرأة فى مصر خلال الخمسين عاما الماضية، فضلت ألا أذكر إلا ما رأيته بعينى، وخبرته خبرة شخصية ومباشـرة. ومن ثم بدا لى أن أنسب طريقـة لتناول الموضـوع هى أن أقـارن بين حال أمى، كماعرفته عندما كنت طفلا صغيرا، وبين حال ابنتى بعد أن تزوجت وأصبح لها طفل صغير. ولكنى ألزمت نفسى، باستبعاد كل ماهو غريب واستثنائى، وأن أقتصر على ما أعتقد أنه عام وشائع، ومن ثم فلن أقول عن أمى إلا ما أعتقد أنه كان مشتركا بينها وبين معظم نساء جيلها، ولن أقول عن ابنتى إلا ما أرى أنه يمثل الاتجاه الشائع الآن فيمن كن فى مثل سنها ومثل طبقتها الاجتماعية.

عندما أقارن بين حال أمى منذ نحو خمسين عاما، وبين حال ابنتى الآن يستولى علىّ العجب من أكثر من وجه: العجب من الفرق الشاسع بين الحالين، والعجب من الذين لا يريدون الاعتـراف بما حـقـقـتـه المرأة المصـرية من تحـرر وتقـدم عـقلى ونفسى. إنى أنظر إلى ابنتى فأجد أن لها وظيفة تشغلها من الصبـاح الباكر حتى الرابعة بعد الظهر، وهى وظيفـة ليست روتينية بل تتطلب ابتكارا ومبادرة. وهى تنشغل بعد ذلك (وقبل ذلك) بطفلها الصغير وبأمور بيتها وحاجات زوجها. وهى تحضر فى نفس الوقت لشـهادة عليـا بالجامعة تتطلب منها حضور محاضرتين مسائيتين كل أسبوع، وقيادة سيارة فى بعض من أشد شوارع القاهرة ازدحاما، عدا الاستذكار والاستعداد للامتحان وكتابة البحوث. ومع ذلك فهى أكثر حرصا مائة

مرة، مما كانت أمى، على مظهرها وهندامها، وتختار ملابسها وتصفف شعرها بعناية أكبر. وتبذل جهدا أكبر بكثير، مما كانت تبذله أمى، فى تجميل بيتها واختيار أثاثه.. إلخ.

ما الذى كانت تصنعه أمى إذن؟ لا وظيفة ولا دراسة ولا اهتمام بهندام أو ملابس، ولا بتجميل البيت، ولا قيادة سيارة، بل ولا خروج من البيت إلا لماما، ولا فيديو ولا تليفزيون، بل ولا أذكر أنى رأيتها تدير أسطوانة على فونوغراف، أو تنصت إلى الراديو، وذهاب نادر جداً إلى السينما أو المسرح، وقراءة نادرة جداً أيضا لا تكاد تزيد على نظرة سريعة إلى الأبواب الخفيفة فى بعض الصحف، ولاتفنن فى اختيار اللعب، أو الكتب لأولادها، كما تفعل ابنتى الآن، إذ لم يكن الاعتقاد شائعا وقتها بأهمية هذه أو تلك، كما أنها لم يكن لديها الوقت ولا صفاء البال للتفكير فى ذلك. لم يكن لديها الوقت؟ لماذا؟ ما الذى كانت تصنعه إذن، إن لم تكن تفعل أى شىء من هذه الأشياء؟

هل كان المطبخ وطهى الطعام هى كل ما يشغل حياتها؟ نعم، أو يكاد. وكم يبدو الأمر الآن مدعاة للرثاء. كان وقت أمى ينفق فى المطبخ، على الرغم من أنه كان مكانا صغيرا ضيقا ليس فيه أى وسيلة من وسائل الراحة أو مظهر من مظاهر الجمال، سيىء التهوية، شديد الحرارة خصوصًا مع إيقاد موقد البريموس فى الصيف. (بعكس مطابخ جيل ابنتى من النساء، على الرغم من إنهن لا ينفقن فيه عشرالوقت الذى كانت تقضيه أمى فيه). كانت أمى ذاهبة أو آتية من المطبخ يتصبب عرقها، وهى تجهز الطعام لابن بعد آخر من أبنائها الذى يصلون من مدارسهم أو جامعتهم على فترات، فلا يقبل أحد منهم الانتظار ولو ربع ساعة حتى يأتى أخوه، ويطالب كل منهم بحقه فى الأكل بمجرد وصوله وإلا مات جوعا، فيثور عطفها وتحضر له الطعام على المائدة بعد تسخينه، فيقبل عليه حضرته دون أن يكلف خاطره مبادلتها الحديث، بل ويسمح لنفسه أن ينتقد هذا الصنف من الطعام أو ذاك، ثم يذهب لينام أو ينطلق «للمذاكرة» مع أصحابه.

كانت أمى كثيرا ما تردد ضاحكة «إنما نطعمكم لوجه الله، لا نريد منكم جزاء ولا شكورا». ولم تكن فى الواقع تشعر، إلا نادرا، بأية غرابة فى الأمر برمته. كما

أن أبى، مع كل تحرره الفكرى واتساع أفقه (فقد كان أديبا مرموقا)، لم يكن هو بدوره يرى أية غرابة فى الأمر. لقد كتب مرة فى كتاب (حياتى) الذى أودعه سيرته الذاتية، وهو يصف شعوره وخواطره لدى رؤيته أوروبا لأول مرة، أن الفضل الأكبر فى تقدم الأمم الأوروبية يعود إلى أمرين: رقى مركز المرأة والمطر: «فالمرأة هى التى تربى الأمة وهى التى تعوّد أبناءها النظام والأخلاق، والمطر هو الذى يهيئ الطبيعة ويصوغها صياغة جميلة، حتى لو قلت إن مقياس رقى الأمم التى شاهدتها هو درجة المرأة فى الرقى وانهيار الأمطار فى أوقات مختلفة لم أكن بعيدا عن الصواب».

ولنضرب الصفح عن المطر، فهو بلا شك محل جدل. ولكن لاشك أن ملاحظته عن المرأة تنطوى على جزء كبير من الحقيقة. ومع ذلك فلا يبدو أن أبى قد بذل جهدا كبيرا للارتقاء بمركز المرأة فى بيته هو، أو لعل الأدق أن أقول إنه ربما اكتشف فى وقت مبكر من الزواج أنه مهما بذل من جهد فإنه لن يستطيع أن يغير كثيرا من مركز المرأة فى بيته هو أو خارجه، إذ كانت التربية التى تلقتها أمى والظروف التى ترعرعت فيها تكاد تحتم أن يكون مركز المرأة على ذلك النحو.

كانت أمى تمثل جيلا كاملا من النساء المصريات اللاتى تربين وترعرعن على نظرة غريبة حقًا إلى الرجال، تدور على اعتبارهم فى الأساس مصدر أمنهن الاقتصادى، ولكنه مصدر غير موثوق به ومعرض للتقلب والتحول فى أية لحظة، ومن ثم فإن عليهن التدرب على فن الإبقاء عليه، وإتقان هذا الفن، وإلا تعرضن لمصير لا يحسدن عليه. إنى لا أبالغ بالقول بأن العلاقة بين الزوجين كانت بناء على ذلك أقرب إلى العلاقات السياسية التى تحكمها فنون الحرب والدبلوماسية والملاوعة والمراوغة منها إلى العلاقات العاطفية. ولن يبدو هذا غريبا متى تأملنا حال المرأة المصرية فى ذلك الوقت. فقد كانت المرأة المصرية محرومة فى أغلب الأحوال من أى مصدر يؤهلها لكسب العيش بطريقة مستقلة عن الزوج، ولم تكن تحظى فى أغلب الأحوال، بأى تعليم على الإطلاق يمكنها، ولو نظريا، من هذا الكسب. كانت التبعية الاقتصادية للرجل، هى إذن وبلا شك، الأصل فى هذا المركز السيئ، ليس فقط بمعنى الاعتماد الفعلى على الرجل، بل وأيضا عدم القدرة على تحقيق أى نوع من الاستقلال الاقتصادي عنه حتى لو أرادت.

تلقت أمي منذ صغرها كما تلقت الآلاف المؤلفة من النساء المصريات من جيلها الدرس الخالد في أن الزوجة «يجب أن تقص جناحي زوجها لكيلا يطير». وأن أفضل طريقة لإتمام هذا القص هو كثرة الإنجاب. وكانت النتيجة أن أبي الذي كان يخطط أن يكون له ولدان انتهى بأن يكون لديه ثمانية بفضل تلك النصيحة الخالدة التي تلقتها أمي منذ نعومة أظافرها. وفي رأيي أن هذه التبعية الاقتصادية وما ترتب عليها استمرت تلقي بظلها القائم على العلاقة بين أبي وأمي طوال حياتهما معا. لم تكن بالطبع علاقة خالية من المودة أو العاطفة، ولكن كانت هذه تأتي على فترات متقطعة ومتباعدة كفترات إشراق الشمس في سماء ملبدة بالغيوم.

كانت المرأة أيام أمي، إذا امتدحت الرجل، أشادت في الأساس بأنه «لا يترك شيئا يحتاجه البيت إلا قام بتلبيته». أفضل الرجال كان هو «سخي اليد» وأسوؤهم هو من ينفق أمواله «خارج البيت»، على الكيف أو القمار أو النساء. وكانت تغتفر له أشياء كثيرة، مما لاتغتفر له الآن، إذا كان ينفق بسخاء على أهل بيته.

* * *

أين نحن الآن من هذا كله ؟ لقد نجحت المرأة المصرية إلى درجة بعيدة جداً في كسر هذه التبعية الاقتصادية، فخرجت للعمل وكسب القوت والتعليم، وصارت في أحوال كثيرة جداً ندا للرجل، وزميلته في المصالح الحكومية والشركات والجامعات. ومع ارتفاع معدل التضخم وازدياد أعباء الحياة أخذ الرجل يبحث عن المرأة التي تستطيع أن تتحمل معه هذه الأعباء، فأصبح يفضل المرأة العاملة، وأدى ذلك بالضرورة إلى اكتفائهما بعدد أقل من الأولاد، وبيت أصغر، مما أدى بالتالي إلى أعباء منزلية أخف ومطبخ أصغر وطهي أقل، وإذا بوظيفة المرأة الأساسية تنقلب رأسا على عقب، وتتحول العلاقة القائمة على المعارك الحربية والسياسية إلى علاقة تتطلب العاطفة في الأساس، وكثيرا ما تتوافر لها هذه العاطفة. لم يعد أهم ما يعيب الرجل في نظر المرأة هو «جيبه» كما كانت تقول أمي نقلا عن أمها، وإنما أشياء أخرى لا يسيطر عليها الاقتصاد لحسن الحظ.

ليس من الغريب إذن، ذلك التطور الكبير الذي طرأ على الأغاني العاطفية التي كانت تحرك قلب أبي وأمي وتلك التي يمكن أن تحرك قلب ابنتي. فالمرء يعجب من

كمية دموع العين التى ذرفها المغنون، واحدا بعد آخر، حزنا على بُعد الحبيب، ومن كمية ساعات الليل التى لم تر فيها العيون النوم شوقا إليه، بالمقارنة بما يشيع فى أغانى اليوم من فرح وابتهاج بالحياة وتفاؤل برضا الحبيب. كان الحزن الذى يخيم على أغانى الحب طوال النصف الأول من القرن، واليأس التام من ملاقاة الحبيب، ولهيب الشوق الذى لا يمكن إطفاؤه.. إلخ كلها تعكس انفصالا حديديا بين الجنسين، أو زواجا لم يكن لأحد الطرفين اليد العليا فى إتمامه، لا الرجل رأى العروس قبل أن يتزوج بها، ولا هى رأته أو كلمته قبل أن تزف إليه. وكأن أبى وأمى وهما يستمعان إلى أغانى أم كلثوم وعبد الوهاب وعبد المطلب القديمة، المملوءة حزنا وشجنا ويأسا، كانا يبكيان مع المغنين الحب الذى لم يتمتعا به.

* * *

خطر لى أن أختبر صحة هذا التفسير الاقتصادى لمركز المرأة فى مصر بأن أنظر فى حالة أختَى، كيف كان حالهما، من حيث التبعية الاقتصادية للزوج، بالمقارنة بأمى وابنتى، وكيف كان حالهما من حيث العلاقة العاطفية بينهما وبين زوجيهما؟ وجدت الاجابة تؤيد صحة ما ذهبت إليه، ذلك أنى وجدت أن أختَى تقعان فى المنزلة بين المنزلتين فى كلا الأمرين: لقد خطتا بضع خطوات إلى الأمام بالمقارنة بأمى من حيث الاستقلال الاقتصادى عن الزوج، كما أن علاقتهما الزوجية كانت فيما يبدو لى أكثر هناء. لم تعمل أيهما فى وظيفة قط، ولم تكسب قوتها بعملها قط، ولكن التعليم الذى حظيت به كل منهما كان يسمح لهما دائما ولو نظريا بأن تكسب قوتها لو أرادت، بعكس الحال مع أمى. كما أن فرص العمل المتاحة للمرأة فى عصرهما وفى مثل طبقتهما كانت أكبر بكثير مما كانت متاحة لجيل أمى، وإن كانت أقل بكثير مما هو متاح الآن لجيل ابنتى.

نتبين من ذلك كله أننا يجب ألا نخدع كثيرا بالحجاب الذى ترتديه المرأة المصرية بكثرة فى أيامنا هذه، فنظن أنه يقترن برجوع المرأة المصرية إلى الوراء، فالحقيقة غير ذلك تماما. لقد حققت المرأة المصرية فى الخمسين عاما الماضية درجة تستحق الإعجاب حقا من الاستقلال الاقتصادى ومن التفتح العقلى ومن الثقة بالنفس ومن الجرأة على التعبير عن نفسها ومشاعرها الحقيقية. وكما أن الحجاب ليس هو الدليل

على الفضيلة، بل الفضيلة توجد معه أو بغيره، فإنه أيضا ليس عنوانا للتخلف العقلى كما يذهب البعض للأسف، بل التخلف العقلى أو التفتح العقلى يوجدان أو ينعدمان بالحجاب أو بدونه. وإنما يعبر انتشار الحجاب عن شيء آخر تماما ليس هنا مجال الخوض فيه.

* * *

هل نستخلص من ذلك أن المرأة المصرية قد حققت تقدما مستمرا وبدون انقطاع طوال الخمسين عاما الماضية؟ ياليت الأمر كان كذلك حقيقة! فالحياة لا تعرف هذا التقدم فى كل شيء فى نفس الوقت، بل لابد أن نتوقع أن يكون ثمن التقدم فى أمر من الأمور تأخرا فى أمر أو أمور أخرى. كان جيل أمى يتمتع على الرغم من كل شيء باستقرار غريب واطمئنان إلى أن المستقبل سيكون على الأرجح مثلما كان عليه الماضى. صحيح أن المرأة كانت مهددة دائما بأن يقلب لها الزوج ظهر المجن، ولكن فرص حدوث ذلك كانت فيما يظهر أقل بكثير مما هو قائم الآن. وكان الرجل بدوره فى جيل أبى أكثر استقرارا وأكثر اطمئنانا إلى المستقبل منه الآن، فانعكس ذلك فى درجة أكبر من الطمأنينة للأسرة بأكملها. كان الاستقرار والاطمئنان للمستقبل ناشئين عن قلة الفرص المتاحة: قلة الفرص المتاحة للرجل والمرأة على السواء: فرص الكسب والثراء، وفرص السفر أو الهجرة، وفرص المغامرة بوجه عام. ومع قلة فرص واحتمالات التغيير ساد الاطمئنان إلى أن الحياة سوف تسير على الأرجح كما كانت، وكان هذا مصدرا للاطمئنان النفسى لم يعد متوافرا الآن. وانعكس هذا بدوره فى شعور الأولاد بالاطمئنان إلى المستقبل بعكس ما نراه اليوم من قلق لا يبدو أنه قابل للعلاج، ولهاث وسباق وتنافس لا تبدو لها نهاية.

قد يكون هذا التطور السلبى الذى طرأ على المرأة (والرجل والأولاد جميعا) فى الحياة الحديثة ليس إلا الوجه الآخر لنفس العملة: استقلال اقتصادى أكبر، وفرص أكبر لتحقيق الذات، وحياة عاطفية أكثر إرضاء، فى مقابل قلق أكبر وخوف أكبر من المستقبل وتلهف أكثر على ما يمكن وما لا يمكن تحقيقه. إنه على الأرجح ليس إلا ثمن الحرية.

(٩)

اللغـة العربيـة

لا يمكن لمن لا يزال يذكر مثلى، ماكانت اللغة العربية تتمتع به من مكانة رفيعة في مصر منذ نصف قرن، إلا أن يشعر بالأسى الشديد عندما يتأمل حالها الآن. كان لا يزال مما يمكن أن يفخر به المرء في ذلك العصر أنه يكتب بلغة عربية صحيحة، وكان الخطأ في النحو والإعراب كتابة أو إلقاء مما يمكن أن يخجل منه المرء ويحاول تجنبه. وكان الأمر متيسرا، فقد كان لنا مدرسون للغة العربية يجيدون العربية، هم أنفسهم، ويعشقونها عشقا، كما كان المناخ المحيط بنا كله يحترم العربية ويرعى مكانتها. كان من الشروط الواجب توافرها في الكاتب الصحفي مثلا، ولو كان يكتب خبرا صغيرا، أو المذيع، أن يكون قادرا على الكتابة أو الكلام بلغة عربية صحيحة، وكان الوزراء والسياسيون إذا ألقوا خطبهم ألقوها بلغة عربية جميلة، وكان أحد معايير الحكم على هذا السياسى أو ذاك قوة بيانه وجمال لغته.

باختصار، لم يكن الأمر مما يجوز التساهل فيه. وكان مجمع اللغة العربية الذى كان يضم أئمة الأدب والعلم والفكر في مصر يتمتع بالاحترام الشديد والمهابة التى كان جديرا بها. كان يرأسه أحمد لطفى السيد حتى وفاته، ثم طه حسين حتى وفاته. وكان الحصول على عضوية هذاالمجمع شرفا لا يدانيه شرف، وتتويجا لحياة الأديب أو العالم أو المفكر لا يطمع بعده فى المزيد من المجد.

لم يعد الأمر كذلك، بكل أسف. الخطأ فى اللغة لم يعد شيئا يستحى منه المرء، بل أصبح لفت النظر إلى الخطأ وإعطاؤه أى اهتمام هو ما يستحى المرء منه.

لم تعد إجادة العربية شرطا لتعيين المذيع أو المذيعة، وأصبح الصحفى يكتب أن الاجتماع سيعقد مساءا (بالألف) أو أن نجاح الحكومة فى تنفيذ سياستها الاقتصادية كان نجاحا (مضطردا) (إذ إنه لا يعرف الفرق بين الاضطراد والاطراد). وعلى العموم فقد أصبحت كفاءة الصحفى أو فشله لا علاقة لهما بمعرفته أو جهله باللغة العربية. أما الوزراء والسياسيون فحدث عن لغتهم العربية بلا حرج، وذلك أنه لم يعد من الجائز مع كثرة مشاغلهم وكثرة تعاملهم مع الأجانب أن تطالبهم بالالتفات إلى مثل هذه الصغائر. أما أعضاء مجمع اللغة العربية فلا يكاد يعرفهم أحد، وقد انقضى على أى حال، ذلك العصر الذى كنا نسمع فيه من حين لآخر عن لفظ جديد صكه المجمع كمقابل للفظ الأجنبى الذى بدأ استخدامه بكثرة، فلم يعد المجمع، فيما يبدو، قادرا على ملاحقة هذا التيار الكاسح لغزو المصطلحات والتعبيرات الأجنبية لحياتنا.

على أن الأمر، إذا أردت الحقيقة كاملة، أسوأ من هذا بكثير. فقد انقلب الأمر فى الحقيقة رأسا على عقب. لم يعد التزام الكلام والكتابة بلغة عربية صحيحة هو مجال الفخر، بل العكس بالضبط هو الصحيح. لقد أصبحت المذيعة التليفزيونية مثلا، تبدو وكأنها تفخر بأنها لا تستطيع أن تنطق الكلمات كما يجب، إما بسبب أنوثتها الطاغية، أو بسبب انغماسها فى بيئة أجنبية حتى أذنيها. والمتحاورون فى برنامج تليفزيونى أو إذاعى أصبحوا يسمحون بالكلمات الأجنبية بالدخول فى كلامهم من حين لآخر، ويتظاهرون بأن ذلك يحدث لا شعوريا أو رغمًا عنهم، إذ إنهم للأسف لا يجدون المقابل العربى لهذه المصطلحات الأجنبية الصعبة، وهم فى الحقيقة يريدون التفاخر والتشدق بمعرفتهم ببعض الكلمات الأجنبية. والكاتب فى الصحيفة أو المجلة، حتى ولو كانت شعبية، شأنه شأن الأستاذ الجامعى اليوم، ينتهز أية فرصة ليضع المقابل الأجنبى للمصطلح العربى أو الكلمة العربية بمناسبة وغير مناسبة، حتى ولو كان المقابل العربى كافيا تماما، وواضحا تمام الوضوح، بل وأوضح من اللفظ الأجنبى، بل وحتى لو كانت الكلمة ليست اصطلاحا أصلا، كأن يكتب الاقتصادى بجوار كلمة رخاء كلمة (Prosperity) أو بجوار كلمة ثروة (Wealth)، وكأن العرب لم يعرفوا الرخاء أو الثروة قبل أن يعرفها الأوروبيون بعدة قرون، فإذا ببعض الكتب التى يضعها أساتذة الجامعة لطلبتهم مرصعة

بالكلمـات الأجنبيـة كل بضـعـة سطور، للإيحـاء للطـالب بأن هذا الكـلام صـعب وخطير، وأن أستاذهم علم علاّمة، أحاط بالعلم من كل أطراف الكرة الأرضية، وهو لـم يفعل فى الواقع إلا أن أضاع وقته ووقت طلبته فيما لا ينفع، وأرهق عامل المطبعة دون أى داع.

وقد زاد مع الوقت عدد الكتاب وأساتذة الجامعة الذين يبدو من كتاباتهم أنهم لايفكرون فى الواقع باللغة العربية، بل بلغة أجنبية، لدرجة أن القارئ كثيرا ما يحتاج، لكى يفهم ما يقرأه، أن يكون ضليعا فى اللغة الأجنبية، فيقوم بترجمة ما يقرأه بالعربية إلى تلك اللغة، فى ذهنه، حتى يتضح أمامه المعنى!.

الأمر مدعاة للسخرية والرثاء حقّا: أن يكون فهمك لكلام مكتوب بالعربية متوقفا، لا على مدى اتساع معرفتك بمفردات العربية وقواعدها، بل على مدى معرفتك بلغة أجنبية وتقاليدها! وسأضرب للقارئ بعض الأمثلة، وإن كنت واثقا بأنه متى انتبه جيدا لما يقرأ لبعض الكتاب (بعضهم للأسف من أصحاب الأسماء السيّارة ومن الكتاب الكبار) سيجد أمثلة أخرى كثيرة لما أعنيه. فمثلا، كنت أقرأ فى كتاب حديث فى الاقتصاد لأستاذ كبير فى هذا العلم، طلب منى أن أكتب تقييما له لمجلة اقتصادية متخصصة، فوجدت صعوبة بالغة فى أن أفهم ما يقوله المؤلف من أول قراءة لكل جملة، ووجدت أن علىّ فى كثير من الأحيان أن أعيد قراءة الجملة قبل أن أتبين مقصده. وأسفت لذلك أسفا شديدا فأنا أيضا أستاذ فى الاقتصاد، والموضوع الذى يتناوله الكتاب ليس غريبا علىّ، فكيف تكون قراءتى له بهذا القدر من الصعوبة؟ فى أثناء القراءة صادفت قوله «ويعتقد الكاتب الحالى..» واستغربت من التعبير، إذ إن المؤلف لم يكن فى هذا السياق يتكلم عن كاتب بعينه، فسألت نفسى: من هو ياترى هذا «الكاتب الحالى»؟ ثم تبينت أنه لا يقصد إلاّ نفسه، فهو، أى المؤلف، هو «الكاتب الحالى»، والتعبير هو ترجمة للتعبير الإنجليزى الذى بدأ يشيع فى العقود الأخيرة (ولم يكن شائعا ولا حتى مستخدما فى حدود علمى منذ نصف قرن ولا فى اللغة الإنجليزية نفسها) وهو (The Present Writer) وهو تعبير ثقيل سقيم يستخدمه بعض المؤلفين للإشارة إلى أنفسهم، مراعاة لعادة أن يتجنب الكاتب الإشارة إلى نفسه باللفظ المألوف وهو «أنا»، من قبيل التواضع، فيما يبدو، أو التظاهر بالموضوعية وإنكار الذات. التعبير، كما ترى سخيف ولا

داع له، ولكن حتى إذا فضله الإنجليز أو الأمريكيون، فهو تعبير عن عادة وتقليد ليس لهما مقابل عندنا، ومن ثم فلا يمكن للمؤلف أن يتوقع أن يفهمه القارئ العربى إلا إذا كان عارفا بعادات الأجنبى فى الكتابة، وإدخال هذه العادة إلينا ليس له، فى رأيى، أى مسوغ مقبول.

مثال آخر لتعبير شاع للأسف عندنا بلا مسوغ أيضا، وهو التعبير عن «الكتابات» بلفظ «الأدب». ذلك أن لكلمة (literature) فى الإنجليزية معنيين: أحدهما هو الأدب بمعنى العمل الأدبى، كالقصة والرواية والمسرحية والشعر، والآخر هو مجرد «الكتابات» أيا كان موضوع هذه الكتابات ونوعها. ومن ثم يجوز أن نقول بالإنجليزية (economic literature) بمعنى الكتابات الاقتصادية. ولكننا للأسف نقلنا الكلمة وترجمناها بمعناهاالأول (الأدب) للتعبير عن المعنى الثانى (وهو الكتابات)، فنقول «الأدب الاقتصادى» مثلا، أو «الأدب الاجتماعى». ولا أدرى كيف قدر لهذا التعبير الانتشار لهذه الدرجة، اللهم إلاّ إذا افترضنا أن كثيرا من الكتاب يتعمدون استخدام تعبيرات غامضة وغير مفهومة (وهى كثيرا ما تكون غير مفهومة لأنها خاطئة) لإيهام القارئ بأن وراء ما يقولونه أو يكتبونه معانى خطيرة وعميقة لا تسعها عقول أمثالنا! وقل مثل ذلك عن انتشار كلمات ثقيلة وغريبة مثل «آلية» و«مصداقية» و«إشكالية».. إلخ.

إنى لا أستطيع أن أمنع نفسى من الاعتقاد بأن انتشار هذا النوع من السلوك فى الكتابة العربية يكمن وراءه فى كثير من الأحيان نفسية معقدة وغير سوية، وأن الكاتب كثيرا ما يعرف درجة غموض ما يكتب ودرجة تعقيده، بل وكثيرا ما يعرف طريقة لتجنبه، ولكنه يسترسل فى الأمر استعذابا للغموض وتفضيلا لهذا التعقيد، متظاهرا أمام القارئ المسكين بأنه عالم كبير، ومستغلا انتشار الجهل باللغات الأجنبية فى بلادنا، فيستخدم القليل الذى يعرفه منها فى التمويه على الناس الذين وجدهم هذا الكاتب تحت رحمته: سواء كانوا طلبة فى الجامعة، أو قراء لصحيفة، أو مستمعين سلبيين للإذاعة والتليفزيون لا يستطيعون استيضاح الأمر منه.

الأمر محزن كما ترى، ويثير التساؤل عن السبب. قد يتبادر إلى الذهن أولا هذا التوسع المذهل فى التعليم الذى حدث خلال نصف القرن الماضى، وأدى إلى

تدهور مستوى التعليم بصفة عامة، بما فى ذلك تعليم اللغة العربية، ليس فقط بسبب ازدحام الفصول والتساهل الذى يصاحب عادة زيادة عدد المتقدمين للحصول على الشهادة، بل والانخفاض الملحوظ فى مستوى المعلمين، بما فى ذلك معلمو اللغة العربية، الذين لم يزد عدد المؤهلين منهم لهذا العمل الخطير بنفس نسبة الزيادة فى عدد التلاميذ. هذا طبعا صحيح، وصحيح أيضا أثر التغير فى نوع الأداة أو الوسيلة التى تنتقل بها المعرفة باللغة من شخص لآخر، فالمدرسة لم تعد هى الوسيلة الوحيدة (وربما ولا الوسيلة الأساسية) التى يتلقى من خلالها الناس المعرفة باللغة، ولا الجامعة. بل انضمت إلى المدرسة والجامعة، بدرجة متزايدة القوة، الصحف والمجلات والإذاعة ثم التليفزيون. وهذه الأدوات أو الوسائل الأخيرة لها سمات معينة تختلف عن المدرسة والجامعة، من بينها اتساع جمهورها اتساعا كبيرا، وسرعة إعداد المادة التى تلقى إلى هذا الجمهور الواسع. فقرّاء الصحيفة وجمهور المستمعين إلى الإذاعة ومشاهدو التليفزيون، جماهير واسعة، مستوى تعلمهم فى المتوسط أقل من مستوى تلميذ المدرسة أو طالب الجامعة، ومن ثم يغفر الكاتب فى الصحيفة لنفسه، أو معد برنامج الإذاعة والتليفزيون، التساهل فى قواعد اللغة بحجة أن جمهوره لا يتطلب أكثر من ذلك، أو لا يستطيع أن يستوعب أكثر من ذلك. وسرعة إعداد المادة الصحفية والإذاعية والتليفزيونية، تؤدى إلى نفس النتيجة، بحجة أنه ليس هناك وقت كاف للالتفات إلى قواعد اللغة، وأن المهم هو «المضمون». كل هذا صحيح أيضا، ولكنه لا يصل فى رأيى إلى الأصل الحقيقى للعلة التى نحن بصددها.

ذلك أن العلة التى أصابت اللغة العربية لا تتعلق فقط ولا أساسا «بعدم القدرة» بل «بعدم الرغبة». بعبارة أخرى: المرض الحقيقى لا يكمن فى أن عددا متزايدا من الناس لم تعد لديه القدرة على التعبير السليم بالعربية بسبب عدم معرفته بقواعد هذا التعبير السليم، بل إن عددا متزايدا من الناس لم تعد لديه الرغبة فى ذلك، أو لم يعد يحرص بدرجة كافية على احترام اللغة العربية. وإذا كان هذا صحيحا، وهو فى رأيى كذلك، فلن يكفى لعلاج هذه العلة أن نخرج العدد الكافى من المعلّمين الأكفاء، وأن نراعى ألا يتم التوسع فى الكم على حساب الكيف، إذ إن أصل العلة فى رأيى يكمن فى «النفس» لا فى «العقل».

التفسير الأساسى فى رأيى يتعلق هنا أيضا «بالحراك الاجتماعى» الذى خبرته مصر فى الخمسين سنة الماضية، فقلب التركيب الطبقى للمجتمع المصرى رأسا على عقب، ومن ثم خلق أنماطا من السلوك ومواقف نفسية لم تكن معروفة فى مصر بهذه الدرجة على الإطلاق قبل نصف قرن، ومن بين هذه المواقف النفسية هذا الموقف المؤسف من اللغة العربية.

ذلك أنى أريد أن أميز بين ثلاثة أجيال من المتعلمين فى مصر من حيث انتمائهم الطبقى، وموقفهم من التراث وموقفهم من الغرب، ومن ثم موقفهم من اللغة العربية: جيل الثلاثينات والأربعينات، وجيل الخمسينات والستينات، وجيل السبعينات والثمانينات. أما جيل الثلاثينات والأربعينات من المتعلمين، فقد كان ينتسب فى الأساس إلى طبقة اجتماعية مستقرة نسبيا، بمعنى أن النسبة الغالبة منهم لم يكونوا قريبى العهد بالإنتماء إلى الطبقات الدنيا، وفى نفس الوقت كانوا أقل تطلعا إلى الصعود الاجتماعى، كانت طبقة يشعر أفرادها باطمئنان نسبى إلى مركزهم، ليس وراءهم ماض قريب يحتقرونه ويريدون نسيانه، ولا يشعرون بالتوتر الناتج من اللهفة على الصعود إلى أعلى، إذ لم يكن هذا ليبدو ممكنا فى ظل الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة، وفى ظل الحاجز الذى كان يفصل بين الطبقات قبل ثورة ١٩٥٢. انعكس هذا الاطمئنان النسبى فى موقف معين من التراث وفى موقف معين من الغرب. كانت هذه الطبقة من المتعلمين تحترم تراثها، بما فى ذلك لغتهم القومية، لأنه لم يكن لديها سبب نفسى يدفعها للنفور منه والتنكر له، كما أن موقفها من الغرب كان يتسم بقدر عال نسبيا من الثقة بالنفس. نعم كان هناك انبهار بالغرب، يرجع تاريخه إلى أول اتصال لنا بالغرب الحديث مع قدوم الحملة الفرنسية، ولكن الانبهار أنواع ودرجات، وكان انهيار هذه الطبقة بالغرب فى ذلك الوقت لا يصل إلى درجة الانهيار النفسى والتسليم للغرب بالتفوق فى كل شىء، بما فى ذلك اللغة والآداب.

كان هذا هو السبب الأساسى فى نظرى لتمتع اللغة العربية بمكانتها العالية (نسبيا) فى ذلك الوقت، إذا قورن بما حدث لها بعد ذلك، فقد تغير الأمر تغيرا كبيرا فى الخمسينات والستينات. فنتيجة لثورة ١٩٥٢، وما اتخذته من إجراءات اقتصادية، وما ترتب على هذه الإجراءات من تغيرات اجتماعية عميقة، بما فى ذلك

ارتفاع درجة الحراك الاجتماعى، وفتحها أبواب التعليم على مصاريعها، بالإضافة إلى ما حدث من توسع فى التعليم فى العقد السابق عليها، أصبحت النسبة الغالبة من المتعلمين فى الخمسينات والستينات، يتمون إلى طبقة اجتماعية «أقل استقرارا»، بمعنى أنها كانت أقرب عهدا بالطبقات الدنيا (إذا قورنت بالجيل السابق من المتعلمين) ومن ثم أقل اطمئنانا إلى مركزها، فضلا عن أنها بدأت تظهر درجة أقوى من التطلع إلى الصعود اجتماعيا نتيجة الفراغ الذى أحدثته الثورة فى الدرجات العليا من السلم الاجتماعى. كان موقف هذه الطبقة من المتعلمين، فيما أزعم، أقل إجلالا للتراث (بما فى ذلك اللغة القومية) من الجيل السابق من المتعلمين، كما أن انبهارها بالغرب كان أشد تأثيرا فى ثقتها بنفسها. قد يرجع ذلك إلى أن الثورة رفعت شعار النمو الاقتصادى والتقدم، وتقدمت بخطوات سريعة نحو تحديث المجتمع، على الرغم من كل ما يقال عن انغلاقها على نفسها وانكبابها على الذات، وكان هذا التحديث بالضرورة يعنى مزيدا من التغريب. نعم لقد اشتبكت الثورة فى عراك مع الغرب ولكنه كان عراكا سياسيا واقتصاديا، كما رأينا، وليس عراكا ثقافيا أو حضاريا. فضلا عن أن هذا الجيل من المتعلمين، بحكم ما حققه من صعود اجتماعى قريب العهد، كان من الطبيعى أن يكون أكثر انبهارا بالتفوق التكنولوجى للغرب من الجيل السابق عليه وبما تحققه التكنولوجيا الغربية من توفير الراحة وتخفيض الأعباء والمشقة المرتبطة بالعمل العضلى، وقد انعكس كل هذا فى موقف أقل ولاء للتراث بصفة عامة، بما فى ذلك اللغة القومية، وأكثر استهانة بهذه اللغة.

قد يساعدنا فى تصور هذا التغير الذى حدث للموقف من اللغة العربية فى الخمسينات والستينات، بالمقارنة بالثلاثينات والأربعينات، أن نقارن خطب قادة ثورة ١٩٥٢ وخطب السياسيين السابقين على الثورة. أنظر إلى أى حد كان يستهين قادة الثورة بقواعد اللغة وجمال التعبير، ويسمحون لأنفسهم بالخطابة بالعامية، بالمقارنة بسياسيّى العهد السابق. لقد أصبح المهم هو «التغيير الثورى»، وفى سبيل ذلك تهون كل «الشكليات» بما فى ذلك قواعد اللغة القومية.

على أن الأمر زاد استفحالا فى السبعينات والثمانينات نتيجة ما حدث من معدل غير مسبوق للحراك الاجتماعى، أحدثته سنوات الثورة السابقة من ناحية،

واستمرار التوسع فى التعليم، وارتفاع معدل التضخم ثم الهجرة الواسعة إلى دول النفط. كلنا لا يزال يذكر كيف كان جيل المتعلمين فى السبعينات والثمانينات قريب العهد جداً بالطبقات الدنيا، كما نعرف جميعا كيف زاد الاتصال والانبهار بالغرب فى هذين العقدين بما فى ذلك الانبهار بأبسط منتجات الغرب وأقلها شأنا وأقلها دليلا على التفوق. كان طبيعيا جداً لهذا الجيل الجديد من المتعلمين أن يلقى بقواعد اللغة عرض الحائط، ويتفاخر بإقحام الكلمات الأجنبية فى كلامه وكتاباته، فهو جيل لديه ثأر حقيقى مع التراث والماضى بصفة عامة، يستعجل نسيانه ودفنه، ويريد الانفتاح الكامل على مصادر الرزق والثروة الجديدة التى غيرت من مكانته الاجتماعية إلى الأفضل، فى مثل لمح البصر.

أما الاحتجاج على ذلك بأن السبعينات والثمانينات قد شهدتا أيضا نمو قوة تلك الحركات المنادية بتمسك أكبر بالتراث فالرد عليه سهل، ذلك أن هذه الحركات المناصرة للتراث تضم فى طياتها نوعين من الناس:

النوع الأول: يتكون من المنتصرين للتراث من باب رد الفعل للظاهرة التى أتكلم عنها، ظاهرة التغريب والانفتاح بلا ضوابط على الحياة الغربية وميل الكثيرين إلى التنكر للتراث والاستهانة به، ويضم هذا الفريق أفرادا كثيرين ممن لا يسمح لهم تكوينهم النفسى لسبب أو آخر بالتنكر لتراثهم على هذا النحو المهين والذليل. ولكن هناك نوعا آخر من المنتصرين للتراث يتكون من شرائح اجتماعية فشلت فى تغيير مركزها الاجتماعى على نفس النحو التى نجحت به شرائح أخرى، أو بنفس الدرجة التى كانت تطمح إليها.

* * *

هذا هو تشخيصى للسبب الأساسى لتدهور صحة اللغة العربية فى مصر خلال نصف القرن الماضى، وهو تشخيص يشير إلى أسباب اقتصادية واجتماعية، ولكنه يشير أيضا إلى مرض نفسى نتج عن هذه العوامل الاقتصادية والاجتماعية. وكما هى الحال فى سائر الأمراض النفسية، نجد هنا أيضا أن تشخيص الداء أسهل بكثير من وصف الدواء.

(١٠)

الهجـــــرة

كان هذا في مطلع هذا القرن، وكان أبي لا يزال شابا صغيرا، عندما عُين مدرسا للغة العربية بمدرسة في طنطا، بينما كان هو وأسرته يقيمون في القاهرة، فأصابه جزع شديد من أنه مضطر إلى السفر إلى طنطا والعيش هناك بمفرده. لم يكن قد ركب القطار من قبل، بل لم يكن قد رأى أهرام الجيزة قط، وكانت كل رحلاته هي بين بيته والأزهر لتلقي الدرس، ثم العودة من الأزهر إلى البيت. كتب أبي (أحمد أمين) في كتاب «حياتي» يصف خوفه وقلقه من السفر إلى طنطا بقوله:

«لو سمع شاب اليوم، وسنّه ستة عشر عاما كسني، أنه سيسافر إلى سنغافورة أو طوكيو أو الملايا، ماحمل الهم الذي حملت من أجل سفري إلى طنطا... حزمت متاعي وهو حشية ومخدة ولحاف وسجادة، وملابسي وبعض كتبي، وودعت أهلي وبكيت طويلا».

بعد ذلك بأربعين عاما حصل أكبر إخوتي على بعثة حكومية للسفر إلى إنجلترا للدراسة للدكتوراه في الهندسة، ففرح فرحا شديدا، كما فرح أبي له، ولكن أمي أصابها غم شديد إذ لم تتصور كيف يمكن أن يكون العيش وابنها بعيد عنها، وحاولت بكل ما تملك من وسائل إثناء أخي عن عزمه، أو التأثير في أبي لإلغاء هذا السفر فلم تفلح. فأصبحت حياتها كلها بكاء وعويلا، وكنا نستيقظ أحيانا في وسط الليل على بكائها وصراخها وهي تردد اسم أخي وتصف حرقة قلبها بعد سفره.

* * *

من المؤكد أن توجس المصرى من السفر وكراهيته للهجرة، وشوقه الشديد إلى بلده وأهله إذا سافر، والصعوبة التى يجدها فى التأقلم مع ظروف بلد جديد وفى اعتياد الغرباء، من المؤكد أن هذا كله صحيح. وقد شهدت ذلك بعينى وأنا أدرس فى إنجلترا فى أواخر الخمسينات، إذ كنت أرى الطلبة من الجنسيات المختلفة يتعارفون بسهولة على الطلبة من الجنسيات الأخرى، وسرعان ما يألفونهم ويصادقونهم، بينما المصريون يبحث بعضهم عن بعض، فإذا جلسوا فى صالة الطعام لا يجلس المصرى إلا مع مصرى، وتتردد ضحكاتهم عاليا وهم يتبادلون النكات بالعربية. وكان بعضهم يأتى إلى إنجلترا ومعه كمية لا يستهان بها من الجبن الأبيض أو ما تعوّد أكله فى مصر، خشية أن يضطر إلى العيش بدونه.

لا عجب أن هجرة المصريين إلى الخارج لم تلعب دورا يذكر فى الحياة الاقتصادية للمصريين على مر العصور كما لعبته مثلا فى حياة اللبنانيين أو اليونانيين. والمدهش أن الأمر استمر على هذا النحو حتى فى أشد فترات الضيق الاقتصادى. ففى منتصف القرن، قبيل قيام ثورة ١٩٥٢، كانت الغالبية العظمى من المصريين يعيشون عيشة الكفاف، فلم يؤد هذا بالمصريين إلى التفكير فى البحث عن عيش أفضل خارج مصر، واستمر المصرى يتغنى بجمال بلاده ونعيمها وكثرة خيرها، ويردد بتأثر أغنية سيد درويش التى تعبر عن الفرح بالعودة إلى الوطن بالسلامة وتقول إن:

«المركب اللى بتجيب أحسن من اللى بتودّى»

* * *

قد يكون السبب ما يحيط بوادى النيل من صحار متسعة، إذ الهجرة معناها الخروج من وادى النيل وعبور صحار جرداء ومخيفة، نادرا ما يشقها طريق أو يعبرها قطار. وقد يكون السبب ما يشير إليه جمال حمدان وهو يصف الرياح التى تهب على مصر، إذ يقول عن البحر الأبيض المتوسط «تساعد الملاحة فيه بالطول رياحه الغربية السائدة شتاء، وبالعرض رياحه الشمالية المتدخلة صيفا. ولو أن هذه الاتجاهات، خصوصًا أيام الشراع، أدعى إلى تشجيع الملاحة من الساحل الشمالى إلى الساحل الجنوبى ومن حوضه الغربى إلى حوضه الشرقى، أكثر منها

فى الاتجاه المضاد، وقد يفسر لنا جزئيا لماذا كانت الملاحة تأتى مصر أكثر مما تخرج منها» . ومن ثم يصف جمال حمدان مصر بأنها «فى عزلة من طرف واحد، عزلة من الداخل، إلا أن العالم لاينى يأتى إليها . . منطقة دخول لا خروج . . يكاد يأتى إليها كل شىء وإن قَلّ أن تذهب هى إلى أحد : التجارة، البحارة، الهجرات والغزوات، الاستعمار . (هل نضيف حتى النيل، حتى الرياح ؟) . (شخصية مصر ، عالم الكتب ، المجلد الأول ، طبعة ١٩٨٠ ص ٢٤١ ، وص ٢٤٣) .

* * *

من المدهش إذن ما بدأ يحدث فى السبعينات من هذا القرن . لقد بدأ الأمر على استحياء فى منتصف الستينات ، ولكن المهاجرين وقتها كانوا كلهم تقريبا من المتعلمين وذوى الكفاءات العالية ، أو من أصحاب رؤوس الأموال الذين ساءتهم تأميمات وحراسات عبد الناصر ، كما ساءهم ما بدأ يحدث فى المجتمع المصرى من تصدع الهرم الطبقى ، وسقوط قمته مع بدء ارتفاع طبقاته السفلى . على أن الهجرة اتخذت أبعادا مختلفة تماما ابتداء من منتصف السبعينات ، سواء فيما يتعلق بنوع المهاجرين أو وجهة الهجرة أو مدتها . فقد أصبحت الغالبية العظمى من المهاجرين ابتداء من منتصف السبعينات ممن يسميهم الاقتصاديون «شبه المهرة» أو «عديمى المهارة» ، وصارت وجهتهم بلاد النفط فى الخليج أو ليبيا ، بدلا من كندا والولايات المتحدة ، كما أصبحت الهجرة هجرة مؤقتة بعد أن كانت دائمة ، أصبحت هجرة بنية العودة بعد بضع سنوات مهما طالت ، ريثما «يكوّن المرء نفسه» على حد التعبير السائد وقتها ، أو يدخر كمية من رأس المال تسمح له بأن يبدأ فى بناء حياة لائقة فى مصر .

الأمر مدهش لأنه لم يكن يتوقعه أحد ، فى ظل هذه الفكرة عن المصريين من أنهم شعب لا يهاجر ويخاف الغربة . فها هم المصريون يقبلون على السفر والهجرة لدرجة أن يكون من بين الأربعين مليونا من المصريين فى أواخر السبعينات ثلاثة أو أربعة ملايين فى الخارج ، بل وأن يتنافس المصريون على السفر ، ويكون السفر بالنسبة إليهم بمثابة شهادة ميلاد جديد ، وأن يترك الزوج أسرته ويسافر أو تترك المرأة نفسها أسرتها وتسافر ، وتقبل الأسرة ذلك من الزوج أو حتى من الزوجة .

ما سر هذا التحول المفاجئ وغير المتوقع ؟

هل صعوبات الحياة هى السبب ؟

قد يقال إن السبب هو اشتداد صعوبات الحياة، وارتفاع معدل التضخم، وصعوبة أو استحالة الحصول على مسكن، ومن ثم الزواج، دون هجرة. ولكن الحياة لم تكن سهلة بأى حال من الأحوال طوال العقود السابقة، فلماذا هذا الإقبال المفاجئ واللهفة الشديدة على السفر؟.

من المؤكد أن للأمر علاقة وثيقة «بثورة التطلعات»، وأعنى بذلك أن الأمل فى تحسن مستوى المعيشة قد اصبح فجأة ممكنا، أكثر بكثير من ذى قبل، ومرغوبا فيه أكثر أيضا بكثير من ذى قبل . لقد أصبح ممكنا نتيجة الارتفاع المفاجئ فى ثروة دول النفط، وزيادة طلبها على العمالة العربية، من الدول الأخرى، ولكنه أصبح أيضا مرغوبا بشدة بسبب ما تعرض له المصريون من حراك اجتماعى طوال العقدين السابقين، أى خلال الخمسينات والستينات.

لابد أن التليفزيون الذى دخل مصر فى مطلع الستينات قد لعب دورا هو الآخر فى تقوية «ثورة التطلعات» وتغذية الرغبة فى الارتفاع بمستوى الاستهلاك والميل المتزايد إلى النظر إلى ما كان يعتبر كماليات على أنه من ضرورات الحياة. بعد بضع سنوات من اشتداد تيار الهجرة إلى الخليج، بدأ المصريون يتكلمون عن العائدين إلى مصر فى إجازة أو بعد انتهاء مدتهم فى الخليج فيقولون بفخر أو حسد أو إعجاب «لقد عاد ومعه المروحة والتليفزيون والثلاجة..»، فيذكرون هذه الأشياء مقرونة بحرفى التعريف (الألف واللام)، دلالة على أن هذه الأشياء قد أصبحت هى الهدف وهى المراد، وهى الأشياء التى لا تتصور الحياة بدونها!

وقد ساعد فى تشجيع المصريين على الهجرة أن البلاد التى يسافرون إليها بلاد تتكلم العربية، فأهلها وتليفزيوناتها وإذاعاتها تنطق بلغتهم، ومن ثم فالشعور بالغربة لابد أن يكون أقل شدة، والمدنية الحديثة جعلت الدول المختلفة تتقارب فى عاداتها ومظاهر حياتها أكثر بكثير من ذى قبل، فلم تعد الفوارق شاسعة فى نمط الحياة، وأنواع السلع المستهلكة ووسائل الترفيه، مثلما كانت منذ خمسين عاما.

ثم جاء الانخفاض النسبى فى أسعار السفر بالطائرة، إذا قورن بنفقات المعيشة بوجه عام، فإذا بالطائرة تتحول إلى وسيلة «شعبية» للسفر، وإذا بمنظر العمال المصريون وهم يتسابقون للصعود إلى الطائرة، يذكر المرء بمنظرهم وهم صاعدون لركوب الأتوبيس الذاهب إلى إحدى القرى فى مصر. لقد حل مطار القاهرة الدولى فى أقصى شرقى القاهرة محل محطة سكك حديد مصر بباب الحديد، أو ما يسمى الآن بميدان رمسيس، فأصبح المطار هو ملتقى الأحباب ومفرقهم، تلتقى عنده دموع الفراق أو الفرح بالعودة، بعد أن كانت محطة باب الحديد هى صاحبة هذا الشرف. إنى مازلت أذكر حتى الآن ما كانت تحمله محطة السكة الحديد فى وسط القاهرة من رهبة بالنسبة إلىَّ وما كانت تثيره فىَّ من مشاعر الفرح، إذ كنت أقصدها مع أهلى كلما عاد شخص عزيز لاستقباله، ومن ثم ظلت الرائحة المميزة لهذه المحطة لمدة طويلة تستثير فى نفسى هذه المشاعر السعيدة، إذ اختلطت تلك الرائحة بهذه المشاعر فى نفسى منذ فترة طويلة. تدهور حال المحطة مع مرور الزمن وتراجعت أهميتها باستمرار لصالح مطار القاهرة، ولكن المطار لايثير فى نفسى هذه المشاعر بمثل هذه القوة، على الرغم من تكرار ذهابى إليه للاستقبال والتوديع.

* * *

إنى أتأمل حال أسرتى الصغيرة الآن وأقاربى المباشرين، وأقارن بينها وبين حالنا منذ خمسين عاما، من حيث السفر والهجرة، فألاحظ عجبا. كان أبى الذى ركب القطار لأول مرة وهو فى السادسة عشرة من عمره باكيا منتحبا، قد ركب الطائرة لأول مرة وهو فى الخمسين لحضور مؤتمر فى لندن، وكان أيضا وجلا مضطربا. أما أنا فقد ركبت الطائرة لأول مرة وأنا فى الخامسة عشرة، وأما ابنتى الكبرى فقد ركبتها لأول مرة وعمرها أربعة أشهر. منذ خمسين عاما كان الوحيد من أسرتى الذى يقيم بالخارج هو أكبر إخوتى الذى سافر إلى إنجلترا لإكمال دراسته، وسرعان ما عاد واستقر فى مصر. أما اليوم فلا أكاد أستطيع أن أحصى عدد من سافر من أسرتنا للهجرة المستديمة بالولايات المتحدة أو استراليا، أو من أجل «تكوين نفسه» فى بلد عربى. وكلما عاد أحدهم فى إجازة وظننا أنه باق فى مصر ظهر أنه «لم يكوّن نفسه» بدرجة كافية. وأن «تكوين النفس» يحتاج إلى زيارات أخرى لأحد بلاد النفط.

صحيح أن معظم هؤلاء لا ينوى الاستقرار فى الخارج. فمعظم المصريين لا يزالون حتى الآن يهاجرون على طريقة «على بابا»، إذ يستقل حماره ويذهب إلى حيث يعرف وجود الكنز، فينادى «افتح ياسمسم» فينفتح باب الكنز، فيغترف منه بأسرع طريقة ممكنة لكى يعود إلى بيته قبل أن ينكشف أمره، ولا يطيب له الاستمتاع بما جمع إلا فى بيته مع زوجته وأولاده.

ولكن المصرى على أى حال لم يعد يرهب السفر ويفزع منه مثلما كان يرهبه من قبل، بل كثيرا ما يقبل عليه بفرح واستبشار لم يكن يمكن تصورهما منذ خمسين عاما. وتعوّد المصرى شيئا فشيئا أن يكون أسرع حركة وأخف حملاً، فلم يعد إذا سافر يحمل معه حشيته ومخدته ولحافه وسجادته كما فعل أبى عندما سافر إلى طنطا فى مطلع القرن، إذ لا تسمح الطائرة بمثل هذه العاطفية التى يسمح بها القطار.

(١١)

السيارة الخاصة

لو تصورنا شخصا هبط من كوكب آخر على شارع من شوارع وسط القاهرة فى أى ساعة من ساعات اليوم، باستثناء ساعات قليلة فى آخر الليل وأول النهار، فما عساه أن يظن بهذا الشيء الذى نسميه «السيارة الخاصة» ؟ لنفرض أن أحدا لم يخبره بأى شيء عنها ولم يقل له إننا نعتبرها «وسيلة سريعة ومريحة من وسائل الانتقال من مكان لآخر»، فهل هذا هو ما سوف يظنه بالفعل عندما يرى هذه الآلاف المؤلفة من السيارات الواقفة على جانبى الطريق أو التى تسير سير السلحفاة فى شوارع ضيقة، تسير بضع دقائق لتقف من جديد، وقد جلس فى كل منها شخص واحد أو شخصان بينما يتسع كل منها لأربعة أو خمسة ؟

إن من رأى شوارع القاهرة فى الأربعينات والخمسينات، حينما كانت وسائل المواصلات العامة من ترام ومترو وأوتوبيسات عامة، هى الطريقة الشائعة للانتقال من مكان لآخر، ثم يراها اليوم وقد اكتسحتها السيارات الخاصة وكادت تتوارى إلى جانبها، لابد أن يتملكه العجب من قدرة الإنسان على ارتكاب هذه الدرجة من الحماقة. فالشوارع هى هى أو تكاد، والمسافات المراد قطعها لم تزد كثيرا، فمن الذى خطر له أن قطع نفس المسافة، فى نفس الشوارع، بعدد أكبر من السيارات الخاصة يمكن أن يكون أكثر عقلانية لنقل الناس من مكان لآخر من استخدام عدد أكبر من الأوتوبيسات أو من عربات الترام أو المترو أو القطار ؟

صحيح أن ضواحى القاهرة قد امتدت فى كل اتجاه، وصحيح أن عدد الراغبين

فى الوصول كل يوم إلى وسط المدينة، والآتين إليها من الضواحى والأقاليم قد زاد زيادة كبيرة، ولكن أليس المعقول فى هذه الحالة، وقد زاد عدد الناس العابرين لكل متر من الطرق العامة، أن تستخدم هذه الطرق استخداما أكثر كفاءة فتستخدم وسائل المواصلات العامة بكثافة أكبر، إذ إنها القادرة على حمل أكبر عدد من الناس بالمقارنة بحجمها ؟.

لابد أن يكون الدافع إلى هذا التحول المدهش دافعا مختلفا تماما عن دافع تسهيل الانتقال من مكان لآخر. وأرجو أن نكتشف معا هذا الدافع الحقيقى فى أثناء قراءة هذا الفصل.

* * *

منذ خمسين أو ستين عاما كان اقتناء سيارة خاصة فى مصر مقصورا على نسبة ضئيلة للغاية من السكان، فكان لا يقتنيها فى العادة إلا شخص لا تتوافر فيه فقط القدرة المالية على شرائها بل وتجاوز سنا معينة لم يعد معها قادرا على الوصول إلى محطة الترام أو الاوتوبيس بسهولة. لم يكن إذن شيئا مألوفا بالمرة منظر شاب فى العشرين أو حتى الثلاثين، ناهيك عن طفل فى السادسة عشرة كما هى الحال اليوم، وهو يقود سيارة خاصة. وقد ترتب على ذلك أن تعلم قيادة السيارة فى سن مبكرة لم يكن يعتبر أمرا ضروريا اللهم إلا لمن كان ينوى أن يكسب رزقه كسائق للسيارات. فإذا بلغ شخص ما تلك السن التى يحتاج معها إلى سيارة خاصة، وكان قادرا على اقتنائها، تحتم عليه فى معظم الأحوال الاستعانة بسائق خاص. باستثناء هذه النسبة الصغيرة جدا من الناس، كان الناس يستخدمون وسائل المواصلات العامة، سواء داخل القاهرة أو فيما بين القاهرة والمدن الأخرى. كانت وسيلة الانتقال الرئيسية من القاهرة إلى الإسكندرية أو سائر المدن الإقليمية هى القطار، ومن ثم كانت محطة السكك الحديدية الرئيسية بباب الحديد تحتل أهمية أكبر بكثير مما تحتله الآن فى حياة المصريين: مبنى فخم جميل المعمار، وله رهبة ملحوظة لدى الجميع، إذ هو المكان الذى نستطيع منه أن نصل إلى أى مكان فى القطر المصرى، بل ولا غنى عنه إذا أردت الوصول إلى أى مكان فى القطر المصرى. كانت الطرق التى يمكن أن تسلكها السيارات من مدينة لأخرى نادرة للغاية، وهى عادة تسير

بموازاة خطوط السكة الحديدية، أما السير بسيارة خاصة فى الصحراء فكان مغامرة نادرة لا يقوم بها إلا هواة استكشاف المجهول.

* * *

فى العشرينات والثلاثينات كانت أسرتى تسكن مصر الجديدة بينما كان عمل أبى فى الجيزة، ومع ذلك فإنه لم يشعر طوال ذلك الوقت بأن من ضرورات الحياة أن تكون له سيارة خاصة، وما كان ليخطر بباله اقتناؤها، حتى لو كان دخله يسمح بذلك. كان البيت قريبا من آخر محطة للترام، الذى كنا نسميه (الترامواى الأبيض)، فى ميدان الجامع، وكذلك كانت محطة الأوتوبيس الذى كنا نسميه باسم الشركة الإنجليزية المنتجة له (الستوكروفت)، فضلا عن المترو الأنيق الذى كان يقطع فى مثل لمح البصر المسافة بين مصر الجديدة وشارع عماد الدين، والذى كنت تقابل فيه بانتظام كمساريا أكثر أناقة بكثير من أمين الشرطة الحالى، ناهيك عن المفتش الذى لم يكن أقل أناقة ووقارا من أى ضابط شرطة فى وقتنا الراهن.

لم يشعر أبى بضرورة اقتناء سيارة إلا بعد أن بلغ الخمسين من عمره، وكان ذلك قبيل الحرب العالمية الثانية، ولكن حيث إنه لم يكن يعرف بالطبع كيف يقود سيارة، فضلا عن ضعف بصره الشديد، فقد كان من الضرورى أن يوظف سائقا. ومع ذلك فقد كان من المفهوم لجميع أفراد الأسرة أن السيارة سيارته وليست لاستخدام أحد غيره، اللهم إلا إذا ركبناها معه، فلم يكن ليخطر ببال أحد إخوتى حتى بعد أن كبروا وتخرجوا وتوظفوا أن ينتقلوا من مكان لآخر إلا بإحدى وسائل النقل العام.

فى الأربعينات انتقلنا للإقامة فى بيت آخر بحى الدقى، لنكون قريبين من الجامعة، ولكنى مازلت أذكر أنه حتى فى الأربعينات والخمسينات ظل التنقل بالأوتوبيس أمرا سهلا ومريحا. كنت أذهب إلى مدرسة السعيدية فى نهاية الأربعينات مشيا على قدمىَّ، وكان ذلك يستغرق منى نحو نصف ساعة، ولكنى كنت أخترق فى الطريق حديقة الأورمان رائعة الجمال، وكذلك كان يذهب إخوتى إلى كلياتهم سيرا على الأقدام ولم يخطر ببال أحد منهم أن يذهب إليها بالسيارة. كان من شأن أبى، لو حدث هذا، أن يعتبر الأمر منتهى الدّلع وقلة الحياء. يحكى لى أخى الذى يكبرنى بعامين أنه خلال دراسته فى كلية الحقوق بجامعة القاهرة فى

أواخـر الأربعينات ومطلع الخـمسينات، كـان هناك تلميـذ واحـد فـقط فى الكليـة بأسرها يذهب إلى الكلية بسيارة خاصة، وهو نجل إسماعيل باشا تيمور كبير الأمناء بالقصر الملكى.

عندما بدأت عملى مدرسا بكلية الحقوق بجامعة عين شمس، وكنت قد بلغت الثلاثين وحصلت على الدكتوراه وتزوجت، كنت أسكن بعيدا عن مقر عملى بالعباسية، ومع ذلك لم يخطر ببالى، حتى فى ذلك الوقت (منتصف الستينات) أن اقتناء سيارة هو من ضروريات الحياة. كنت أعتبر من الطبيعى تماما أن أركب قطار حلوان إلى باب اللوق ثم التروللى باس إلى العباسية. ولم أشعر أن هذا يستغرق وقتا أكثر من اللازم أو أنه منغص من المنغصات، كما أنى لم أشعر بأننى بسبب هذا أقل من غيرى شأنا، فقد كان معظم زملائى فى الكلية فى مثل حالى، ولم يكن يملك سيارة خاصة إلا العميد وكبار الأساتذة.

بعد أربع سنوات من التدريس فى الجامعة أخبرنى صديق طبيب بأنه قرر الهجرة إلى اسكتلندا وعرض علىّ أن يبيع لى سيارته (ماركة اوستن موديل ١٩٥٧) بأربعمائة جنيه، ادفع نصفها فورا والنصف الثانى يقسط على عشرة شهور. كان هذا المبلغ هو أقصى ما تسمح به حالتى المالية آنذاك. ولا أذكر أن هذه السيارة قد جلبت لى متعة زائدة. فقد كانت كثيرا ما تحتاج إلى «زقة» قوية لكى تبدأ فى السير أصلا، وكان تلاميذى فى كلية الحقوق كثيرا ما يقومون بهذه الخدمة لى بعد المحاضرة. أضف إلى ذلك أنى لاحظت أننى كلما دخلت بها من باب الجامعة لا يعيرنى بواب الجامعة أى التفات بينما كان يقف احتراما لزميل لى فى الكلية نفسها، كان يأتى إلى الجامعة وهو يقود سيارة مرسيدس حصل عليها مؤخرا بسفره إلى إحدى بلاد الخليج. كان هذا يثير فى نفسى الدهشة المختلطة بشىء قليل من الغيظ. إذ كنت أعتبر هذا الزميل أقل منى علما، فضلا عن أن منظره لم يكن يناسب المرسيدس بتاتا، بسبب صغر حجمه مع ضخامة حجمها، لدرجة يحتاج معها إلى أن يشب إلى أعلى ليرى مايجرى أمام السيارة. كان من الواضح إذن أن تحية البواب واحترامه موجهان إلى السيارة وليس إلى شخص صاحبها، كما أن تجاهله لى كان تجاهلا للسيارة الأوستن موديل ٥٧ وليس لى شخصيا.

كان هذا مؤشرا مبكرا لما سيحدث فى مصر بعد هذا. فبعد أن غبت عن كليتى بضع سنوات، وعدت إليها فى منتصف السبعينات، أدهشنى كيف أن المعيدين الصغار أصبحوا يملكون سيارات خاصة أو يعتبرون الحصول عليها أمرا ضروريا للغاية، ويعتبرون أن الحياة لا يمكن أن تطاق بغيرها. ثم تطور الأمر أكثر فأكثر فزاد عدد الأسر التى تملك الواحدة منها أكثر من سيارة، إذ يصر الابن أو البنت على أن يكون لكل منهما سيارته الخاصة، ومن ثم فأنت تذهب إلى جامعة القاهرة اليوم فترى مئات من السيارات الخاصة المتراصة فى انتظار أصحابها من التلاميذ الذين لم تتجاوز أعمارهم العشرين، ولا تتناسب القيمة المادية لسيارة كل منهم مع قدر ما يتلقاه كل يوم من علم، بينما كان أبى فى الثلاثينات، وهو أستاذ فى كلية الآداب يصل إلى إلقاء دروسه بالمترو والأوتوبيس.

وهكذا دخلنا فى حلقة مفرغة وخبيثة : فتزايد الشعور باحتقار وسائل المواصلات العامة وازدياد عدد السيارات الخاصة أدّيا إلى مزيد من إهمال هذه الوسائل العامة ومزيد من البطء فى سيرها، ومن فقد الثقة فى إمكانية وصولها بسبب ازدحام الطرق بغيرها. وكلما فقدت الثقة فيها زاد عدد السيارات الخاصة فتعثرت الأخرى أكثر فأكثر وهكذا. أضف إلى ذلك أن إهمال الإنفاق على تحسين وسائل المواصلات العامة يرجع هو بدوره جزئيا إلى تغير نظرة المسئولين هم أنفسهم إلى وسائل المواصلات العامة والخاصة. فمع انتشار السيارات الخاصة اقترنت وسائل المواصلات العامة أكثر فأكثر بالطبقات الدنيا من الناس وهى طبقات يسهل على المسئولين تجاهلها فى هذا الأمر كما يتجاهلونها فى أمور أخرى. بينما لم يكن ذلك سهلا عندما كانت شرائح واسعة من الطبقة الوسطى تستخدم الأوتوبيس والترام. يؤكد ذلك أن الحكومة لا يبدو أنها تدخر وسعا ولا تبخل بشىء إذا تعلق الأمر بالإنفاق على ما تحتاجه السيارات الخاصة من كبار علوية وتسهيل المرور فى الطرق الرئيسية، بينما لا تنفق مثل هذا الإنفاق على تحسين خدمة الأوتوبيسات التى يستخدمها عامة الناس.

ولكن هناك سببا آخر لا يقل عن كل هذا أهمية، ففى وقت ما فيما بين منتصف الستينات ومنتصف السبعينات حدث ما جعل السيارات الخاصة، ليست مجرد وسيلة من وسائل المواصلات بل رمزا للصعود الاجتماعى، ومن ثم أصبح العجز

عن اقتنائها دليلا على الفشل ومثيرا للشعور بالإحباط الشديد. لم يكن الأمر كذلك قبل هذا بعشر سنوات فقط، عندما كان من الممكن أن تقابل أشخاصا محترمين للغاية وهم يقرأون الجريدة فى الترام أو المترو، أو واقفين على محطة الأتوبيس ينتظرون وصوله. يصعب بالطبع تحديد تاريخ معين لهذا التغير. ولكن من المؤكد انه متى وصلنا إلى منتصف السبعينات وجدنا الصورة قد تغيرت تغيرا جذريا. أصبح من الممكن أن تعثر على أفراد من الطبقة المتوسطة، خصوصًا من الشباب، لم تطأ اقدامهم قط سلم أوتوبيس. وأصبح منظر السيارات الخاصة التى تكتظ بها الشوارع المحيطة بالجامعات والمملوكة للتلاميذ منظرا عاديا لا يستلفت النظر أو التعليق من أحد، وأصبح منظر فتى صغير لم يتجاوز عمره الثامنة عشرة وهو يقود سيارة قد يتجاوز ثمنها المائة ألف أو المائتى ألف من الجنيهات منظرا مألوفا فى شوارع القاهرة الأساسية أو فى الطرق التى تصل بينها وبين القرى السياحية على الساحل الشمالى أو على البحر الأحمر. من المؤكد أن تدهور المواصلات العامة ليس هو السبب الوحيد، ومن المؤكد أكثر من ذلك أن هذا النمو فى السيارات الخاصة على حساب المواصلات العامة لم يكن حتميا أو ضروريا، ولكن الذى حدث هو أن الأمور تركت لتلعب بها قوى الحراك الاجتماعى الشديدة التأثير.

ذلك أن من الصعب أن نجد سلعة من السلع أكثر فعالية من السيارة الخاصة فى التعبير عن الصعود الاجتماعى، فى ظروف مثل ظروف مصر فى السبعينات وما بعدها. فالسيارة سلعة يراها الجميع، ومن ثم فهى كوسيلة من وسائل التفاخر والإعلان عن الثراء أفضل من أنواع المأكولات التى يتناولها الشخص فى بيته أو فى المطاعم ولا يكاد يراها أحد. وهى أكثر ظهورا من المجوهرات. وأسعار السيارات المختلفة معروفة ومشهورة ومن ثم فلا مجال للشك فى قدرة صاحبها المالية. وقد سمح السفر إلى دولة من دول الخليج والبقاء بها سنوات قليلة، مع إدخال نظام الاستيراد بدون تحويل عملة فى منتصف السبعينات، سمح ذلك للمسافر بأن يعود ومعه هذا الرمز الثمين لما حققه المسافر من نجاح وأن يتباهى بالانتماء إلى طبقة أعلى من تلك التى كان ينتسب إليها قبل سنوات قليلة. وهناك من الأنواع المختلفة من السيارات ما يتيح للشرائح الاجتماعية المختلفة فرصا قد تتفاوت فى درجة الصعود التى تدل عليها ولكنها تشترك جميعها فى تأكيد مبدأ الصعود نفسه. كان الأمر أكثر

صعوبة فى الستينات وأوائل السبعينات حينما كان الحصول على سيارة يكاد ينحصر فى شراء سيارة نصر ١١٠٠ الأصلية أو المعدّلة أو نصر ١٢٨ ، إذ كاد هذا أن يكون هو أقصى المتاح فى ظل قيود الاستيراد القائمة آنذاك ، وما كان يجرى انتاجه او تجميعه فى مصر . ولكن شيئا فشيئا أصبح من الممكن الخروج من هذا الأسر ، وتناقصت بشدة نسبة سيارات نصر إلى مجموع السيارات الخاصة التى تجرى فى شوارع مصر ، مع الانفتاح المتزايد على الخارج وتخفيف قيود الاستيراد ، ثم السماح بإنتاج أصناف مختلفة من السيارات داخل مصر ، وإذا بمصر تتحول إلى معرض بهيج لمختلف أنواع السيارات من شتى بلاد العالم مما أتاح بدوره فرصا جديدة للتباهى والتفاخر . ناهيك عما أصبحت السيارة الحديثة تحتويه من مختلف وسائل المتعة ، وأصبح الإعلان عن السيارة يتضمن الإشارة إلى احتوائها على كل الكماليات . وأطلقت على السيارة كلمات التدليل والتمييز منعا للخلط بين شخصية سيارة وأخرى ، حتى داخل الصنف الواحد ، فهناك مثلا الخنزيرة والزلمكة والشبح ، مما سمح بترتيب الناس ترتيبا أكثر دقة ، إذ ليس من يملك سيارة تفتح أبوابها وتغلق أوتوماتيكيا كمن لا يملك مثل ذلك ، وليس جهاز الاستريو والكاسيت الذى تحتويه هذه السيارة كذلك الذى تحتويه غيرها ، إلى مختلف أنواع الترف الأخرى الواهية الصلة بوظيفة السيارة الأصلية وهى نقل الشخص من مكان لآخر .

وهكذا نجد أن السيارة الخاصة ، حتى مع فقدانها التدريجى لوظيفتها كوسيلة فعالة من وسائل الانتقال ، مازالت محتفظة بوظيفتها كرمز من رموز الصعود الاجتماعى ، فالمهم هنا ليس مقدار الراحة الذى تجلبه السيارة ، بل مجرد واقعة اقتنائها وتملكها . ليس المهم هو النفع الحقيقى الذى تجنيه من السيارة بقدر ماهو ما يظن الناسُ أنك قادر على شرائه . والأمر هنا لا يختلف بالطبع عن أشياء أخرى كثيرة لا تحقق فى حياتنا الاجتماعية إلاّ هذه الوظيفة : إثارة الغيرة أو الحسد أو الإعجاب لدى معارفنا وجيراننا .

بعد أن تمر خمسون سنة أخرى لابد أن المؤرخين سوف يعتبرون أن من بين الملامح الأساسية التى ميزت النصف الثانى من القرن العشرين الذى أوشك على الانتهاء ، سيطرة السيارة الخاصة على حياة الناس . إنها كانت بلا شك ثمرة من

ثمرات التقدم التكنولوجى، ولكن من المشكوك فيه انها جعلت حياة الناس أكثر رخاء. ومن شبه المؤكد على أى حال أن كان من الممكن أن يطبق نفس التقدم العلمى والتكنولوجى الذى أسفر عن ظهور السيارة الخاصة، لتحقيق مستوى أفضل لخدمة نقل الناس من مكان إلى آخر وبإنفاق أقل، وذلك بتوجيه اهتمام أكبر إلى وسائل المواصلات العامة. أضف إلى ذلك ما كنا سنحظى به من حياة أقل ضجيجا، وأقل تلوثا، وأقل اعتداء على الأراضى الزراعية مع عدد أقل من ضحايا السيارات ودرجة أقل من التشابه بين دولة وأخرى، حيث أدت السيارة الخاصة شيئا فشيئا إلى أن أصبح من الصعب على المرء أن يميز ما إذا كان يسير فى شوارع روما أو شوارع جاكرتا، فقد خضعت كل منها خضوعا تاما للسيارة الخاصة ولوازمها. لقد تضافر عاملان للوصول بنا إلى هذه النتيجة البائسة، دافع تحقيق أقصى ربح لدى منتجى وموزعى السيارة الخاصة، والرغبة العارمة لدينا جميعا فى التميز والظهور بمظهر المتفوق على الآخرين. ولما كانت وسائل المواصلات العامة لا تحقق أيا من هذين الغرضين فقد طردتها السيارة الخاصة شر طردة.

(١٢)

أفـراح الأنجـال

لا أذكر أننى خلال سنوات الأربعينات أو الخمسينات حضرت حفل زفاف واحد فى فندق من الفنادق. كانت الأفراح تعقد فى بيوت أصحابها، فإذا ضاق البيت عن استقبال المدعوين أقيم سرادق فى الحديقة أو فوق سطح المنزل، مما يسمح باستقبال أى عدد من الناس.

لا أذكر أيضا أنى رأيت أى آلة تصوير فى أفراح ذلك الزمن. كان العروسان يذهبان قبل الزفاف أو بعده إلى محل التصوير فيلتقط لهم بعض الصور التى تبروز بعد ذلك وتعلق على الحائط إلى الأبد، فلم يكن اقتناء آلة للتصوير يعتبر بعد شيئا مألوفا. بل إن الموسيقى نفسها لم تكن تلعب دورا مهما فى حفلات زفاف الطبقة الوسطى، بل ولا الرقص الشرقى، الذى كانت كل معرفتى به فى هذا الوقت مصدرها أفلام السينما.

كانت شخصية «الخياطة» التى يتردد قدومها إلى البيت، شخصية مهمة ومعروفة، إذ لم تكن عادة شراء ثوب الزفاف قد انتشرت بعد، ولكن البنات لم يكن يعرفن بعد شخصا اسمه «الكوافير» الذى يحتل الآن مكانة مهمة للغاية فى الاستعداد للزفاف، ويشكل الإنفاق عليه بندا لا يستهان به من تكاليف الزواج.

ثم مرت السنوات، وبدأت تتكرر دعوتى لحضور حفلات زفاف بنات أو أبناء أصدقائى، أو تلاميذى، فإذا بها كلها تقريبا تعقد فى فندق من الفنادق الكبيرة. لم يكن الفندق فى الأربعينات والخمسينات يلعب أى دور يذكر فى حياتنا، فالسياحة

لم تكن ذات شأن ومن ثم كانت الفنادق الكبيرة القادرة على إقامة حفل زفاف نادرة جداً، ولكن حتى بفرض وجودها فإنه لم يكن ليخطر ببال أحد أن يزوج ابنه أو ابنته إلا فى بيته. إذ ما الذى يحتاجه الحفل مما لا يمكن عمله فى البيت ؟ وكيف يتصور «فرح» حقيقى دون أن يشهد الجيران جميعا مايجرى فى البيت السعيد، ودون أن تسمع الزغاريد فى الشارع كله ؟

شيئا فشيئا، ابتداء من أوائل السبعينات، أخذت تزداد حفلات الزفاف التى تعقدها الطبقات الميسورة فى الفنادق الكبرى، وإذا بذلك يغير شيئا فشيئا من طبيعة الزفاف برمته، فتلغى أشياء وتستحدث أشياء، حتى ليخشى أن تتلاشى بالتدريج عادات الزواج المصرية التى استمرت قرونا لتحل محلها طقوس ومراسم يحددها مديرو الفنادق الكبرى.

لقد لاحظت أولا أن الزغاريد لا تكاد تسمع ولو مرة واحدة فى حفلات الفنادق. ربما كان السبب أن سيدات الطبقة التى تلجأ إلى عقد الزواج فى الفنادق لا يجدن إطلاق الزغرودة، أو بالأحرى يعتبرنها ألصق بطبقات أدنى من طبقتهن، أو أن الزفاف فى الفندق يجرى بمعزل عن الناس إلا المدعوّين، وسن ثم فليس هناك من الغرباء أو الجيران ما يمكن إعلامه بالخبر السار عن طريق الزغاريد.

كما حدث شىء مماثل «للملبّس» وكاد يحدث لأكواب «الشربات». لقد اعتاد المصريون أن يربطوا ربطا وثيقا بين الاحتفال بأى حدث سعيد وبين تناول الحلويات والسكريات. ربما كان ذلك بسبب قلة ما يحتويه طعامهم اليومى من مواد سكرية، بما فى ذلك الفاكهة، حتى ليشيرون أحيانا إلى ندرة شىء ما بأنه «فاكهة»، فما أجدرهم إذن بالمبالغة فى تحلية الشربات وتوزيع الملبس لكى تزيد «حلاوة الفرح» وبهجته. وكانت درجة فخامة «علبة الملبّس» أحد الوسائل الأساسية لتمييز الطبقات العليا لنفسها عن الطبقات الأدنى. ولكن أفراح الفنادق لا تلتزم بهذا، فكثيرا ما ينسى الملبس نسيانا تاما، أو يظهر على استحياء وكأنه بقية عادة سائرة إلى الانقراض. وأما الشربات فقد فرض الذوق الغربى نفسه إذ يرى حلاوة الشربات المصرى زائدة على الحد فأصبح يقدم مختلطا بعصير الفاكهة.

لابد أن إدارة الفندق هى أيضا التى تصر على ألا يحضر الأطفال هذه الأفراح،

وهو أمر لابد أن يؤسف له بشدة، إذ كيف يتم فرح حقيقى دون أطفال ؟ ولكن إدارة الفندق فيما يبدو تخشى أن يفلت الزمام من يدها فلا تستطيع أن تتحكم فى كمية الأكل الذى سوف يستهلكه المدعوون، أو ربما أنها تخشى الإخلال بالنظام الدقيق الذى وضعته لخطوات الحفل ومراسمه، ومن ثم أضيفت هذه العبارة غير اللطيفة إلى بطاقات الدعوة إلى حفل الزفاف «الرجا عدم اصطحاب الأطفال» أو «نتمنى لأطفالكم نوما هنيئا» وهو طبعا عكس ما يريده الأطفال بالضبط.

ولكن التطور الرهيب الذى حدث هو ذلك المتعلق بالميكروفونات وارتفاع صوت الموسيقى والغناء ارتفاعا فظيعا، وهو أمر لا يفهمه أحد ولا يستطع أحد حتى الآن تفسيره تفسيرا مقنعا. فها أنت ذا جالس فى حفل عظيم، فى فندق من أفخم فنادق القاهرة، لم يدخر أهل العروس أو العريس وسعا فى إتمامه على أجمل وأكمل وجه، وحولك بعض عظماء البلد، من رؤساء الوزارات والوزراء الحاليين والسابقين، وكبار رجال السياسة أو الصحافة أو المال، أو كلهم جميعا، ولكن لا يكلم بعضهم بعضاً، إذ لاجدوى من ذلك لعجزهم جميعا عن سماع ما يقوله الجالس إلى جوارهم، بل لعجزهم عن سماع ما ينطقون به هم أنفسهم بسبب ارتفاع الصوت المنبعث من الميكروفونات. وقد جربت وجرب غيرى أن نضع حدا لهذا الأمر المدهش، حتى فى حفلات الزفاف الذى كان صاحبها ودافع تكاليفها شخص سن أقرب أقربائى أو أصدق أصدقائى، فإذا بى أكتشف أن أبا العروس نفسه وأباالعريس، عاجزين مثلى تماما عن تخفيض الصوت قيد أنملة، وأن الأمور تجرى طبقا لإرادة عليا لا يعرف أحد مصدرها. لقد قيل فى ذلك تفسيرات شتىّ لم أجد أيّا منها مقنعا على الإطلاق. قيل إن المصريين بطبعهم يميلون إلى الضجة ولا يزعجهم الصوت المرتفع، وهذا تفسير غير مقبول بتاتا، إذ ترى الألم المرسوم على وجوه هؤلاء الجالسين، ولا يمكن أن نتصور أى شخص، مصرى أو غير مصرى، يمكن أن يبتهج بأى حفل وهو جالس صامت كالتمثال لا يتكلم ولا يسمع من يكلمه. وقيل إن السبب هو الرغبة فى إخفاء سوء الأداء من جانب المغنين أو العازفين، ولكن كيف يكون هذا هو السبب فى أفراح تغدق عليها الآلاف المؤلفة من الجنيهات ويحرص أصحابها على أن يحييها أفضل الفرق وأفضل المغنين ؟ المهم أن أصحاب حفل الزفاف والمدعوين قد فقدوا أى سيطرة على ما يحدث، وأن من

المحتمل أن صاحب القرار فيما يتعلق بارتفاع الصوت وغيره من القرارات لم يعد موجودا فى الحفل أصلا بعد أن أصدر أوامره بما يجب أن يحدث.

الجميع أيضا يبدون مسلوبى الإرادة فيما يتعلق بمصور الفيديو. بل إن العروسين نفسيهما يبدوان على استعداد للاستسلام الكامل لأوامره. ذلك أن العروسين وأهلهمايدركون خطورة ما يقوم به والأهمية القصوى المترتبة على ما يفعله. فنتيجة هذا التصوير بالفيديو يتوقف عليها حكم الأجيال القادمة على هذا الزفاف، والمصور هو وحده الذى يعرف ما هى الأوضاع والزوايا التى يبدو فيها العريس والعروس فى أبهج صورة، وكيف يظهر العريس سعيدا ومبتهجا بعروسه، والعروس جميلة ومبتهجة بعريسها. وفيلم الفيديو هو الوحيد الذى سيبقى بعد أن ينتهى كل شىء وينصرف كل شخص لحاله، وهو الإثبات الوحيد لحجم ما أنفقه أهل العريس أو أهل العروس، والإثبات الوحيد أن الراقصة كانت هى بالفعل «فيفى عبده» أو «دينا» ولا أحد سواها. والمغنى هو «عمرو دياب» دون غيره. إذ من الذى سوف يمكنه الطعن فى صحة الصوت والصورة ؟ ومن ثم فلا نهاية لدرجة الإعياء الذى يعرّض له العريس والعروس من أجل إنتاج هذا الفيلم على أكمل وجه. فالزفة تطول إلى درجة مملة للجميع، وخطوات العروسين يجب أن تكون بطيئة للغاية لاستكمال الفيلم، والمدعوون عليهم فى سيرهم مراعاة الأسلاك الممتدة فى كل مكان وألا يطيلوا الحديث أكثر من اللازم مع أحد العروسين إذا كانت الكاميرا مسلطة عليهما، بل الأفضل التزام مقاعدهم وإلا ارتبكت الصورة وصعب التمييز بين الوجوه. وقد أقسم لى صديق مؤخرا أنه يعرف عائلة بعد أن انتهت من حفل زفاف ابنتها، أصيبت بصدمة هائلة وأسى بالغ إذ اكتشفت أن فيلم الفيديو قد أصابه عطب فلم يعد لدى أهل العروسين أى فيلم يسجل الزفاف، فإذا بهم لا يجدون مندوحة عن إعادة حفل الزفاف من جديد حتى يحصلوا على هذا الفيلم، وكأن الفيديو قد أصبح اليوم من أركان الزواج وشروطه التى يصبح الزواج باطلا بدونها، أو كأننا بصدد فيلم من الأفلام التمثيلية التى يعاد فيها تمثيل المنظر أمام الكاميرا حتى يرضى المخرج عن مستوى الأداء.

باختصار، بانتقال الزفاف من البيت إلى الفندق، كاد الأمر يخرج تماما من يد أهل العروس والعريس، ليصبح صاحب الأمر والنهى المدير المسئول فى الفندق.

صحيح أن أهل العريس أو العروس يقومون فى بداية الأمر ببعض الاختيارات من بين المعروض عليهم، كاختيار هذه الراقصة أو تلك، هذا المغنى أو ذاك، زفة إفرنجية أو بلدية أو نوبية، تكلفة الطعام للشخص الواحد من المدعوين. . إلخ، ولكن متى تم هذا الاختيار من جانب دافع تكاليف الحفل دون أن تتاح له معرفة تفاصيل هذا الاختيار أو ذاك، أصبح الأمر برمته موكولا لمسئول الفندق. ويتحول أبو العروس وأمها وكذلك أهل العريس إلى مدعوين يجلسون فى المكان المخصص لهم خلال الحفل، ونادرا ما يغادرونه، اللهم إلا إذا طلبت منهم الراقصة أو المغنى أو مصور الفيديو القيام بعمل معين، ويتابعون ما يحدث بنفس الدهشة أو الإعجاب اللذين يتابعه بهما سائر المدعون.

* * *

إذا كان الأمر على هذه الصورة، فما الذى يجبر أهل العريس أو العروس على كل هذا الخضوع والإذعان؟ ولماذا لا يستمر عقد حفلة الزفاف فى المنازل؟ قيل إن السبب هو قلة عدد البيوت الواسعة ذات الحدائق التى يمكن أن تستوعب هذا العدد الكبير من المدعوين، بعد انتشار سكنى الشقق حتى بين المنتمين إلى الطبقات العليا. ولكنى لا أجد هذا تفسيرا كافيا، فهناك الكثيرون ممن يلجأون إلى إقامة هذه الحفلات فى الفنادق مع أنهم يملكون فيللات رائعة ذات حدائق واسعة أو أسطح تتسع لمئات المدعوين. الأرجح أن ما أصبح الآن يعتبر من لوازم الأفراح وضروراتها لم يعد سن الممكن توفيره إلا عن طريق هذه الفنادق. الفنادق وحدها هى التى يمكنها أن ترتب لك بسهولة حضور هذا العدد من الموسيقيين المصاحبين للمغنى أو الراقصة، وكل هذه الأجهزة الكهربائية المعقدة اللازمة لبث الصوت وإنتاج أفلام الفيديو، وهى وحدها التى يمكنها أن تقوم بإخراج هذا المنظر الرهيب الذى يتضمن إحاطة العروسين بدخان أشبه بالسحاب، وإدارة الفندق هى التى تملك الخبرة الكافية بالارتفاع الصحيح لكعكة الزفاف، وأنواع الزهور المناسبة، وما الذى يجب أو يحسن بالناس أن يأكلوه فى هذه الظروف. . إلخ. لقد نشأ وتطور علم كامل فى قواعد حفلات الزفاف لم يعد من السهل على الأب العادى أو الأم العادية الإحاطة به، فلم يعد هناك بد من الالتجاء إلى الخبراء المحيطين بأسراره من مديرى الفنادق الكبرى.

خلاصة الأمر أن أصحاب الزفاف عندما يقررون إقامته فى أحد الفنادق، لا يعقدون فى الواقع حفل زفاف، بل يقومون «بشراء» حفل زفاف من أحد الفنادق. لقد قال أحد الكتّاب مرة فى تشخيصه لإحدى سمات المجتمع التكنولوجى الحديث، إن «الأفعال» تتحول أكثر فأكثر إلى «أسماء»، فالمشى على الأقدام يتحول إلى «سيارة»، وغسيل الملابس يتحول إلى غسالة كهربائية، وتبادل الحديث بين أفراد الأسرة يتحول إلى تليفزيون.. إلخ وهكذا نرى فى حفلات الزفاف: فأنت لا تحتفل بزواج بل تشتريه، ولا تتناقش مع خياطه بل تشترى ثوب زفاف، والرقص والغناء هما فى الأساس لإنتاج شريط فيديو، وأنت لا تزغرد فى الفرح أو تضحك أو حتى تتكلم، لأن الأجهزة الكهربائية الحديثة لا تترك مجالا لممارسة أى من هذه الأفعال.. إلخ.

أضف إلى ذلك بالطبع ما يوفره زفاف الفنادق من حماية كاملة لأهل العريس والعروس وضيوفهم. فكما أن من الملاحظ أن أثرياء اليوم يحيطون مساكنهم، أكثر فأكثر، بأسوار عالية لا يمكن تسلقها، بل وأخذت تنتشر عادة استخدام رجال الأمن الذين توفرهم مؤسسات خاصة، ويسهرون أمام المنزل طوال الليل فى أكشاك خشبية كانت فى الماضى مقصورة على الوزراء، أصبح من اللازم أيضا أن تتم حفلات الزفاف لهذه الطبقة الجديدة من المصريين فى حماية تامة من أى عابث أو حاسد يمكن أن يرغب فى التنغيص على المحتفلين، بما فى ذلك الجيران الذين ربما كانوا حتى وقت قريب ينتمون لنفس طبقة أصحاب الزفاف، فإذا بأصحاب الزفاف يجدون أنفسهم، بين يوم وليلة، فى طبقة أعلى بكثير.

لكن هناك سببا آخر مهما لزفاف الفنادق يجب ألا يغيب عن البال، وقد يبدو غريبا لأول وهلة، وهو ارتفاع تكلفته. صحيح أن هناك قاعدة اقتصادية مشهورة مؤداها أنه إذا زاد سعر سلعة انخفض الطلب عليها، ولكن الاقتصاديين يعترفون منذ وقت بعيد بأن المستهلك يقبل أحيانا على السلعة ذات الثمن المرتفع، بسبب ارتفاع ثمنها نفسه، إذ إن هذا يحقق له غرضا معينا هو التباهى بقدرته على اقتنائها. فإذا كنت حريصا على أن يعرف الناس قدر ما حققته من ثروة فأى شىء أفضل من الإنفاق على إقامة الزفاف فى فندق من الفنادق الكبرى يعرف الجميع حجم تكاليفه، ولو بالتقريب؟ إن زفاف البنت أو الابن هو فرصة العمر لإعلام الناس بما

حققتـه من نجاح فى حياتك، بل قد تكون إحدى الوسائل القليلة التى يمكن بها تحقيق هذا الغرض. فكثير من أفراد الطبقة الثرية فى مصر، كانوا حتى وقت قريب ينتمون إلى طبقة مختلفة تماما، وأدنى بكثير، ومن ثم فليس لديهم الكثير مما يمكن إبرازه ليشهد لهم على انتمائهم الآن إلى الطبقة العليا : لا مستوى تعليمهم ولا إجادتهم للغة أجنبية، ولا حتى معرفتهم بقواعد التعامل والسلوك التى كانت تمارسها الطبقة العليا فى الماضى، بل نجدهم حتى وإن لبسوا أفخر الثياب وتزينوا بأغلى المجوهرات، قد تفضحهم حركة بسيطة أو كلمة صغيرة تدل على حداثة عهدهم بهذا كله. فكيف يمكن إقناع الناس بأنهم على قدر كبير من الثراء حقّا إلا بحفلات تزويج الأنجال ؟

(١٣)
التصييـف

ظاهرة «التصييف» ليست بالطبع قاصرة على المصريين، ولكن «التصييف» فى مصر له سمات ومعانى خاصة، مصدرها المناخ المصرى، والجغرافيا المصرية بوجه عام، والتركيبة الطبقية للمصريين. هذه السمات الخاصة جعلت ظاهرة التصييف تحتل فى حياة المصريين مكانة لعلها أكبر مما تحتله لدى معظم الأمم الأخرى.

فالمناخ المصرى، على حد تعبير جمال حمدان «مناخ قارّى متطرف» يتسم «بفصليّة ثنائية حادة» بين فصلى الصيف والشتاء. وتضاريس مصر تجعلها منفتحة على البحر المتوسط «بلاحواجز أو عوائق وترتبط به حتميا سواء على المستوى الطبيعى أو البشرى»، على حد تعبير جمال حمدان أيضا.

وأما التركيبة الطبقية للمصريين، فقد طبعت ظاهرة التصييف فى مصر بازدواجية واضحة تضاف إلى مختلف صور الازدواجية الاجتماعية فى مصر: فى عادات الملبس والمأكل والتعليم والثقافة والترفيه.. إلخ.

لا عجب أن استخرج المصرى مختلف المشتقات من اسم فصل الصيف. فبينما يتكلم الإنجليزى أو الفرنسى عن «قضاء إجازته»، يتكلم المصرى عن «التصييف» بالذات، أى قضاء الإجازة فى الصيف بالقرب من البحر. بل ولدى المصرى لفظ خاص كثير الاستعمال لتلك الفئة من الناس التى تقوم بهذا العمل كل عام، فيسميهم «المصطافين» أو «المصيّفين».

والمصرى شديد الولع بالنسيم، وهو نسيم الصيف بالذات، ويصفه بالهواء «البحرى» أى الآتى من جهة البحر، أو بالطراوة، ويتغنى به فى حب ووله، فيصفه أيضا بأنه «يردّ الروح» أو «يشفى العليل»، وقد يكلفه بحمل الرسائل وتوصيل السلام إلى المحبوب، أو بجلب الرسائل منه.

وقد خطر لى أن أتتبع فى ذاكرتى ما طرأ على التصييف فى مصر من تطور خلال الخمسين عاما الماضية. ومع تتالى الذكريات راعنى أن أجد هذه الذكريات تعكس أشياء أهم بكثير من مجرد أحداث شخصية أو عائلية، بل وجدتها، مثلما وجدت غيرها، تعكس ما طرأ على المجتمع المصرى من تحوّلات عميقة فى بنيانه الاجتماعى وانقسامه الطبقى، وفى عاداته وقيمه التى تعكس بدورها هذه التحولات، مما بدا لى جديرا بأن أشرك القارئ معى فيه.

كلنا يعرف الانقسام الطبقى الحاد الذى تميّز به المجتمع المصرى قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، وقد انعكس هذا فى ظاهرة التصييف كما انعكس فى غيرها. فعلى الرغم من شيوع الحديث والكتابة عن التصييف فى مصر قبل الثورة (أكثر حتى من الآن)، وامتلاء المجلات والصحف حينئذ بأخبار وصور المصطافين، وما فعلته الإسكندرية لاستقبال المصيّفين مرة ولتوديعهم مرة أخرى، فالحقيقة أن كل هذا لم يكن يعنى إلا تحركات نسبة ضئيلة جداً من المصريين، تلك النسبة التى قدرها جمال عبد الناصر مرة بنسبة النصف فى المائة. أما الباقون، فقد كانت غالبيتهم العظمى من الفلاحين الذين لا يفارقون قراهم صيفا أو شتاء، وهى قرى كانت كلها بمقاييس ذلك العصر تعد بعيدة كل البعد عن البحر. كان هؤلاء بالطبع يتغنون أيضا بالنسيم ويبحثون عنه، ولكنه لم يكن نسيم البحر بل النسيم الآتى من جهة البحر، والمتاح على الأخص على شاطئ النيل وفروعه، وهذه هى فى الواقع ما كان يعنيه معظم المصريين بلفظ «البحر»، أما البحر الحقيقى فقد كان اسمه الشائع «المالح»، وهو شيء كانت له رهبة فائقة مستمدة من الجهل به والسماع به عن بُعد دون وجود أمل فى رؤيته.

كانت هذه النسبة الضئيلة للغاية من المجتمع المصرى تشغل أخبارها مساحة فى الجرائد والمجلات أكبر بكثير من حجمها الحقيقى، وأكبر بالطبع مما تستحق،

وكانت أخبارها تسمى فى الصحف والمجلات «أخبار المجتمع»، وكأنه ليس ثمة مجتمع فى مصر خارج نسبة النصف فى المائة هذه، أو تسمى أخبار «الطبقة الراقية».

وكان قيام هذه الطبقة بالتصييف معناه فى الحقيقة شىء واحد : هو الذهاب إلى الإسكندرية، إذ لم يكن هناك تقريبا مصيف غيرها، باستثنائين صغيرين : الأول هو قيام بعض الأسر التى تعد على الأصابع بقضاء شهور الصيف أو بعضها فى أوروبا، والثانى هو اضطرار تلك الطبقة الراقية خلال سنوات الحرب للذهاب إلى رأس البر، للبعد عن الأخطار التى تهدد الإسكندرية، ومن ثم ازدهرت رأس البر فى تلك السنوات ازدهارا عظيما وعرفت العشش والفنادق الفاخرة التى تبنى فى الصيف وتزال فى الشتاء.

فيما عدا هذا كان الصيف معناه الإسكندرية، ومن ثم حظيت تلك المدينة من مظاهر التدليل بما لم تعرفه أى مدينة مصرية أخرى، فالمغنّون يتغنون بجمالها وبسحر فتياتها وهن يسرن على شاطئ البحر، والصحف والمجلات تتفنن فى ابتداع أسماء الدلع لها، فهى عروس البحر مرة، أو هى مجرد «الثغر»، أى فم مصر، ومن ثم يكفى ذكر الثغر ليفهم المرء أن المقصود هو الإسكندرية. ويبدو أن منتجا سينمائيا فدائيا قد خطر له مرة، فى نهاية الأربعينات، أن يتمرد على هذا الاحتكار التام الذى كانت تتمتع به الإسكندرية، فأنتج فيلما يدور أحداثه على شاطئ مدينة أخرى هى مرسى مطروح، وسماه «شاطئ الغرام»، وتتغنى فيه ليلى مراد بجمال هواء مرسى مطروح ومائها، فإذا بالمصريين يبدون وكأنهم يسمعون عن هذه المدينة لأول مرة، كما أن حسين صدقى، بطل الفيلم، الذى كان يعمل فى وظيفة حكومية فى مرسى مطروح، بدا لنا كالمنفى الذى حكمت عليه قسوة الحياة أن يعيش فى أقصى أطراف الأرض.

بل حتى الإسكندرية لم تكن تعنى فى الحقيقة بالنسبة إلى المصطافين إلا «رمل الإسكندرية»، أى عددا محدودا جدّا من الشواطئ أشهرها ستانلى وجليم وسيدى بشر، التى نمت وترعرعت استجابة لمطالب المصطافين، خارج نطاق المدينة القديمة التى تقوم بنشاط إنتاجي حقيقي. من بين هذه الشواطئ القليلة اشتهر بوجه خاص

شاطئ لايزيد طوله على خمسمائة متر، أطلق عليه اسم مناسب تماما لذوق هذه الطبقة الراقية وهو «شاطئ ميامى»، وكان أجمل شواطئ الإسكندرية طرًا أو على الأقل أنسبها للمصطافين، إذ تقوم على بعد مناسب من الشاطئ جزيرة تحميه من الأمواج العالية. ومن ثم قامت الحكومة، تلبية لحاجة هذه الطبقة، ببناء كبائن خشبية، هى أقرب إلى الفيللات الصغيرة منها إلى الأكشاك، تحتوى على كل وسائل الراحة ولكل منها شرفة تقود إلى الشاطئ، يسمح الجلوس فيها بمشاهدة الرائحين والغادين، كما تسمح للجالس بأن يراه الرائحون والغادون. كانت بنات وسيدات شاطئ ميامى يتصرّفن كما لو كنّ على شاطئ الريفيرا الفرنسية، سواء من حيث أنواع المايوهات التى يرتدينها، أو أنواع المشروبات والمأكولات التى يتناولنها وهن مستلقيات على الرمال، أو أنواع التريّض التى يقمن بممارستها.. إلخ.

كانت هذه الطبقة فى مأمن تام من أى ملاحقة أو مضايقة يمكن أن تصدر من طبقات الشعب الأخرى. ذلك أن الحكومة فرضت رسماً لدخول هذا الشاطئ قدره ثلاثة قروش كانت كافية وقتها لاستبعاد غالبية الشعب المصرى من احتمال التفكير فى دخول هذا الشاطئ.

كان أبى فى بعض السنوات يستأجر شقة لا تبعد كثيرا عن شاطئ ميامى، وأعترف بأن القروش الثلاثة لم تكن كافية لمنعنا، نحن الذكور من شباب الأسرة، من الدخول إلى الشاطئ، وإن كنت أعترف أيضا بأننا كنا نتحيّن أى فرصة لانشغال الحارس الواقف على باب الشاطئ لنحاول الدخول دون أن ندفع الرسم المقرر. كنا إذن نرى هذه الطبقة الراقية من حين لآخر، بل ونشاركهم أحيانا الاستحمام فى نفس شاطئهم.

لم تكن هذه الطبقة الراقية هى طبقة أبى، إذ كان معظمهم من ملاّك الأراضى الكبار، ولم يكن أبى إلا أستاذا بالجامعة. وأما أمى فلم تكن تتصور بالطبع أن تظهر بثوبها الحالك السواد وطرحتها السوداء وسط هذه الطائفة من أنصاف العراة. كانت أمى إذا أرادت الاستحمام فى البحر (وكانت تؤمن إيمانا قاطعاً بأن ماء البحر يشفى الإنسان من أى مرض) تستيقظ فى نحو الخامسة صباحاً، وتذهب إلى الشاطئ مصطحبة خادمتها حين لا يكون على الشاطئ إنسان واحد، وكانت وظيفة الخادمة

أن تحمل لها «البرنس» لتغطى به نفسها وهى خارجة من البحر لترتديه وهى لازالت غارقة إلى منتصفها فى الماء. كانت المجلات المصورة (كآخر ساعة والمصور ومجلة الاثنين) كثيرا ما تنشر صورا كاركاتورية لشخصية شهيرة هى «الشيخ أبو العيون»، وكان قد تجرأ مرة وأدلى بتصريح ينتقد فيه جلوس الناس بالمايوهات على شاطئ البحر، فظلّت هذه المجلات تسخر منه لعدة سنوات وتتخذه رمزا للرجعية وضيق الأفق.

* * *

كان موسم التصييف فى ذلك العصر أطول بكثير منه الآن، فلم يكن الناس يعرفون الزيارات الخاطفة لقضاء يوم أو يومين على شاطئ البحر أو نظام «عطلة نهاية الأسبوع» الذى يعتبر أمرا جديدا نسبيا على المصريين. كان التصييف معناه السفر بكل معنى الكلمة، مع اصطحاب عدد لا نهائى من الحقائب والصناديق، بل وربما أيضا بعض المراتب والألحفة. ذلك أن وسائل المواصلات كانت أبطأ بكثير والإجازات أطول بكثير منها الآن. والغالبية العظمى من المصيفين كانوا إما من ملاك الأراضى الذين لا يحتاجون إلى القيام بأى عمل على الإطلاق، أو من أصحاب المهن الحرة الذين كانوا يحددون أيام عملهم على هواهم، أو من موظفى الحكومة الكبار الذين لا يحاسبهم أحد. وعلى أى حال فقد كانت الحكومة نفسها تسافر للتصييف فى الإسكندرية، وتمارس فيها مهامها البسيطة نسبيا فى خدمة طبقة محدودة العدد كانت هى أيضا بجوارها فى الأسكندرية. كما كان بجوارها كذلك الملك فى قصر المنتزه، يمارس فيه سلطاته الرسمية اسماً، ولكنه كان فى الحقيقة يقضى وقته فى لعب القمار واستقبال من حلا فى عينيه من النساء. أما العاملون فى القطاع الخاص لحساب الغير، الذين تخضع إجازاتهم لقرارات يتخذها رؤساؤهم، فكانت نسبتهم حتى عقد السبعينات ضئيلة للغاية.

بمجرد قيام الثورة قامت الحكومة بكسر الحواجز العالية التى كانت تمنع طبقات الشعب من الوصول إلى شاطئ البحر. فكان إلغاء رسم القروش الثلاثة فى شاطئ ميامى مثلا، كافيا لانهمار جموع الشعب على هذا الشاطئ الجميل، حاملين معهم كل لوازم الأكل والشرب واللعب، بل والطهى أحيانا، ولكن دون أن يتخلوا عن

الحشمة الواجبة في الاستحمام. بل حتى قصر المنتزه نفسه، الذى كان يقف على أبوابه حرّاس أشداء يمنعوننا من الاقتراب من سوره العظيم ولو لمسافة عشرين مترا، حتى هذاالقصر فتحت أبوابه وحدائقه الرائعة لعامة الناس، فأتوا إليها بالكور والمضارب، وراحوا يتفرجون على الغزلان التى تمرح بين الأشجار، بل وسمح لهم بالتفرج على ملابس الملك نفسه وغرف نومه كما تركها ساعة إجباره على المغادرة.

ويمكن للقارئ بسهولة أن يتخيل درجة الذعر الذى أصاب «الطبقة الراقية» من جرّاء ما فعلته الثورة فى شهورها الأولى. فاختفى كثير من أفرادها عن العيون هلعاً وخوفا مما يمكن أن يصيبهم من الحكومة والناس، وتوجّسا مما قد يأتى به الغد من مزيد من الإهانة والإذلال. ولكن كان لابد لهم على أى حال أو لبعضهم على الأقل أن يبحثوا عن شواطئ جديدة، فذهب بعضهم إلى شواطئ العجمى التى كانت وقتها أبعد بكثير مما يستطيع جمهور المصريين الوصول إليه، إذ كان الوصول إليها يتطلب سيارة خاصة، مما كان يعتبر شيئا مستحيلا فى ذلك الوقت على معظم المصريين، فضلا عن الاستعداد والقدرة على مخالطة الخواجات الذين كانوا قد أنشأوا هذه الشواطئ ابتداء كما يبدو من أسمائها (بليس وبيانكى وهانوفيل).

ولكن سرعان ما أنتجت الثورة «طبقتها الراقية» الخاصة بها، إذ لم يكن من المعقول أن يستمر شهر العسل طويلا بين النخبة الحاكمة والجمهور، وكان من المحتم أن ترغب هذه النخبة فى تمييز نفسها عن بقية أفراد الشعب من ناحية، والتمتع بثمرات ما منحتهم الثورة من سلطات ونفوذ من ناحية أخرى.

كان أول شواطئ هذه الطبقة الراقية الجديدة هو شاطئ «المعمورة». لم يكن شاطئ المعمورة يقل جمالا عن شاطئ ميامى بل كان يمتاز عليه ببعض الخضرة والاتساع، ولكنه لم ينجح فى اجتذاب إلا عدداً محدودا جداً من أفراد الطبقة الراقية القديمة. كانت عادات هؤلاء وطريقتهم فى الاستمتاع بالفراغ مختلفة تماما عن عادات الطبقة الصاعدة الجديدة، من ضباط الجيش ومديرى القطاع العام والمهنيين الجدد الذين فتحت لهم الثورة منافذ جديدة للترقى. وكانت أبواب المعمورة مفتوحة فى البداية لكل من أراد الاستمتاع بها، ولكن سرعان ما شعرت هذه الطبقة الجديدة بدورها بضرورة حماية نفسها وامتيازاتها، ففرضوا رسما على

دخول المعمورة، وأصبح التمتع بمياهها وهوائها يكاد يكون مقصورا على من يملك شقة من شققها أو من حصل من الحكومة على حق استئجار «شاليه» من الشاليهات بسعر رمزى. كانت مجموعة الشاليهات تتسمى بأسماء أكثر «وطنية» من ميامى وستانلى وجليمونوبولو، كاسم صلاح الدين مثلا، ولكن هذا لم يمنع بالطبع من عودة الانقسام الطبقى تدريجيا إلى الظهور.

لم تستطع حكومة الثورة مقاومة إلحاح الطبقة الجديدة على أن يكون لها امتيازات فى شواطئ المنتزه أيضا، على الرغم من أن فتح الثورة لقصر المنتزه وحدائقه لكل طبقات الشعب كان رمزاً لشعارات الثورة فى التسوية بين الناس وانتزاع حقوقهم من الطبقات العليا. رضخت الحكومة وبنت كبائن جديدة على شواطئ المنتزه التى سميت بأسماء فرعونية كسميراميس وكيلوباترا (بالإضافة إلى عايدة)، ووزعتها على الفئة «الممتازة» من الطبقة «الراقية» الجديدة، ومنعت بقية الناس من إزعاجهم بوضع حراسة مشدّدة على هذه الشواطئ، وإن كانت الحكومة قد سمحت للناس، ذراً للرماد فى الأعين، بالسير فى الحدائق بل وبالاستحمام مجانا فى جزء صغير جدا من المنتزه، أصبح منظره وسط بقية الشواطئ المحمية مثيرا للضحك، إذ كان اكتظاظ الناس فى هذا الجزء الصغير من الشاطئ بالمقارنة بالاتساع الهائل المخصص لعائلات ضئيلة العدد، لا يختلف كثيرا عما كان عليه الحال قبل الثورة.

* * *

ظلت المعمورة هى أكثر الشواطئ حركة وأسرعها نمواً حتى نهاية الستينات، عندما ظهر أنها كادت تصل إلى حدّ التشبّع، بينما استمر نمو الطبقة القادرة على تحمّل نفقات التصييف. ثم حدث تطور مذهل فى أوائل السبعينات، إذ نشأ مصدر جديد للنمو السريع فى الثروات والدخول هو التضخم الذى صاحب بداية الانفتاح الاقتصادى فى أوائل عهد السادات. والتضخم مصدر للثروة يختلف اختلافا جذريا عما عداه. ففضلا عن السرعة التى يمكن أن يولّد بها الثروة، فإن المستفيدين منه قد لا يكونون أكثر الناس استحقاقا، سواء من حيث مدى مساهمتهم فى تنمية ثروة المجتمع، أو فى مستوى تعليمهم أو ذكائهم أو كفاءتهم، اللهم إلا فيما

يحوزونه من شطارة تتلخص فى البيع والشراء فى الوقت المناسب. زاد عدد هؤلاء «الشطار» بسرعة مذهلة خلال السبعينات، بسبب ما فتحه النظام من أبواب الإثراء من وراء تجارة الاستيراد والوكالات التجارية والمقاولات والسمسرة وتجارة العملة والمضاربة فى الأراضى (بما فى ذلك أراضى الدولة).. إلخ، وبحث هؤلاء عن أماكن للتصييف تليق بمكانتهم الاجتماعية الجديدة فلم يجدوا أفضل من العجمى. ومن ثم فوجئت فلول الطبقة الراقية القديمة، القابعة فى فيلاّتها الهادئة على شواطئ العجمى، بزحف الآلاف من المصطافين الجدد الذين يطالبون بحقهم فى مياه وهواء البحر، وإن كانت لهم عادات وقيم اجتماعية تختلف تماما عما اعتادته بيانكى وبليس وهانوفيل. لجأت هذه الفلول المذكورة أولا إلى تجميع صفوفها فى مناطق محدودة المساحة وإحاطتها بسياج يقف على أبوابه حرّاس استأجروهم لهذا الغرض، ومنعوا الدخول إلا لمن كان عضوا فى ناد وهمى أنشأوه ويضم السكان القدامى للعجمى، أو بعبارة أصرح يضم «البقايا الآخذة فى الانقراض من الطبقة التى كانت راقية قبل ثورة يوليو». وظل هؤلاء يتمتعون بحرية وهمية داخل هذه الأسوار الضعيفة التى أقاموها والمصنوعة من الحبال، يلبسون نفس أنواع المايوهات ويحتسون نفس المشروبات التى اعتادوها من قبل. ولكن هيهات. فعيون الطبقة الصاعدة تلتهمهم من كل جانب، وتنظر إليهم شذرا وعجبا من أن يكون بالدنيا مثل هذه الكائنات الغريبة. واختلاس النظر لا يمكن منعه، خصوصا إذا كان البحر نفسه مفتوحا للجميع، ولا يمكن إحاطة البحر بأسوار من أى نوع.

* * *

فى الثمانينات أضيف مصدر جديد ومهم لتزايد الثروات هو الهجرة، حيث تراكمت الثروة فى يد فئة لا يستهان بحجمها، هى التى بدأت تهاجر إلى بلاد النفط ابتداء من ارتفاع أسعاره فى ١٩٧٣، وأرادت أن تمارس هى بدورها حقها فى الحصول على مكان مناسب على شاطئ البحر، ولكنها وجدت المعمورة والمنتزه والعجمى قد نفذت قدرتها على الاستيعاب، فلجأت إلى تعمير الساحل الشمالى غربى العجمى، ببناء قرية بعد قرية وهى فى الواقع أبعد شىء عن القرية، إذ لا هى منتجة ولا خضراء، بل ولا هى حتى مسكونة أصلاً. ذلك أن طبيعة عمل هؤلاء «المصطافين» الجدد تختلف تماما عن طبيعة المصطافين القدامى فى ميامى أو حتى

المعمورة. فثروة هؤلاء ودخولهم لا تأتى أساسا من الزراعة ولا من الوظيفة الحكومية، وإنما تأتى من مشروعات خاصة خارج الزراعة، لا تسمح بالاسترخاء الذى تسمح به الملكية الإقطاعية أو الوظيفة الحكومية الكبيرة. إنهم دائما فى حركة من البيع والشراء لا تسمح لهم بالجلوس طويلا على الشاطئ، والسيارة الخاصة أصبحت تسمح لهم بالمجئ والذهاب بسرعة. وهم على كل حال لم يشتروا البيت أو الشقة على الشاطئ الشمالى بغرض الاصطياف بالضبط، بل تطلعا فى يوم من الأيام فى هذه الحالة أيضا للبيع والشراء. فالاصطياف تحوّل على أيديهم، شأنه شأن كل ما يقومون به، إلى مشروع استثمارى.

* * *

كان لابد أن نتوقع أن تتكون خلال هذه العقود الأربعة من الخمسينات إلى الثمانينات من بين كل هذه الطبقات الصاعدة: الصاعدة بسبب النفوذ والسلطة، والصاعدة بسبب التضخم والانفتاح، والصاعدة بسبب الهجرة، شريحة اجتماعية جديدة، يمكن تسميتها «بالطبقة الراقية حقّا»، تمييزا لها عن كل ما عداها من الأفراد الأثرياء العاديين. وأقصد «بالرقىّ حقّا»، أن ثراء هذه الطبقة ثراء غير عادى بالمرة، وجديد تماما فى حجمه عن أى ثراء عرفه أى مصرى من قبل. ومصدر هذا الثراء غير العادى هو تركيبة من كل المصادر التى ذكرتها: العلاقة الوثيقة بالنفوذ والسلطة لبعض الوقت، وبالتضخم والانفتاح لبعض الوقت، والهجرة لبعض الوقت، وأشياء أخرى قد تكون قد غابت عن بالى، لبعض الوقت. هذه الطبقة الراقية حقا، لم يعد يصلح لها بالطبع أى شاطئ من الشواطئ المعروفة، حتى لو كان بها متّسع، ومن ثم كان لابد أن يبنى لها شاطئ جديد، بل يخلق لها خلقاً بحر جديد لم يكن موجوداً أصلا، فتقام السدود والحواجز التى تحوّل البحر الهائج إلى بحيرات هادئة، وتبنى فيللات هى مزيج فى معمارها من فيللات المنتجعات الأمريكية التى يملكها نجوم السينما والسياسة، ومن الفيللات التى يسكنها أثرياء الخليج فى بلادهم، ومن قصور الطبقة الراقية القديمة فى مصر. وتقف خلفها فيللات أصغر حجما بنيت لمن لم يصب من النفوذ أو الانفتاح أو الهجرة مثلما أصاب أصحاب الصفوف الأولى.

كانت هذه هى فكرة «مارينا» التى فوجئنا بوجودها فى التسعينات ، والتى أحيطت بأسوار عالية يقف على أبوابها حرّاس أشدّاء يمنعون الدخول إلا لمن يثبت أنه على صلة بشخص يملك فيللا من هذه الفيللات فى الداخل، وإلا طولب بدفع مبلغ عشرة جنيهات. وحيث إن الوصول إلى هذه الأبواب يتطلب حيازة سيارة، بل وحتى التنقل داخل مارينا نفسها لا يتصور بدون سيارة، فإن الأمان والهدوء المطلوبين لسكان مارينا يكون قد تم توفيرهما.

* * *

أريد من القارئ أن يلاحظ فى النهاية أوجه الشبه بين فكرة «مارينا» فى التسعينات وفكرة «ميامى» فى الأربعينات. لاحظ أولا الاسم الإفرنجى فى الحالين، والأسوار والحراسة المشدّدة. ولاحظ ضآلة نسبة هؤلاء وهؤلاء فى المجتمع المصرى ككل. ولاحظ المجتمع المغلق فى الحالين، ومعرفة أفراد كل منهما لبعضهم البعض، بل وتزاوجهم بعضهم ببعض. طبعا إن لكل وقت حكمه، ولكل عصر وسائل التسلية المناسبة له. فمع التقدم التكنولوجى العظيم، لم يعد الاستلقاء على الرمال فى الشمس متعة كافية، بل لابد الآن من مركبات بخارية يشق بها الأولاد والبنات عباب البحر شقًا، ويعلنون بها على الملأ ويعرّفون من لم يكن يعرف، ما حققه آباؤهم من ثروة منقطعة النظير فى وقت جدّ قصير.

(١٤)
الانقسام الطبقى

كثير من المظاهر القبيحة فى حياتنا الاجتماعية يرجع إلى ازدواجية حادة فى المجتمع المصرى، أى إلى انقسام طبقى حاد : العاصمة المتضخمة والمزدحمة بسكانها والتى تسير فى شوارعها سيارات المرسيدس الفاخرة إلى جانب عربات الكارو. الفتاة التى ترتدى أحد موديلات الأزياء الغربية وهى تحاول عبور بركة من المجارى الطافحة. أحدث أساليب تكنولوجيات الإعلام وهى تستخدم لبث أسخف البرامج التليفزيونية وأبعدها عن العقل. . إلخ.

ومهما كرهنا الفقر ونددنا به فالمجتمع الفقير الخالى من الازدواجية، قد نجا على الأقل من كل هذا القبح الذى نراه. فالمجتمع السعودى مثلا قبل أن تغزوه شركات البترول الغربية، أو المجتمع اليمنى قبل مطلع الستينات من هذا القرن، كل منهما كان مجتمعا فقيرا بلا شك، وكانت لديه مشكلة حقيقية، ولكنه لم يكن يعانى كل هذا الانفصام الأليم فى الشخصية الذى أتت به الازدواجية الناتجة عن اتصال من نوع قبيح للغاية بالعالم الغربى الحديث.

خطر بذهنى هذا الذى كتبته الآن بسبب مشاهدتى مؤخرا لهذا الفيلم الرائع «المنسى»، الذى أنتجه هذا الثلاثى الموهوب : عادل إمام ووحيد حامد وشريف عرفه. الفيلم فى نهاية الأمر، يعالج بطريقته نفس هذه الظاهرة القبيحة التى أتكلم عنها : تلك الازدواجية الرهيبة التى تعصف بحياتنا الاجتماعية والثقافية عصفا. هذان المجتمعان اللذان تنقسم إليهما الأمة، ويشكل كل منهما عالما بأسره، ولا يكاد

يكون بينهما أى شبه، لا يفصل بينهما فى الفيلم أكثر من خط سكة حديد : عادل إمام وعالمه المتقوقع به فى كشك السكة الحديد حيث يعمل عادل إمام عامل تحويلة فى دورية ليلية، ويسرا وعالمها «المتمدن أو الحديث»، فى فيللا فاخرة فى الجانب الآخر من خط السكة الحديد، حيث دعا رجل الأعمال الذى يلعب بملايين الدولارات (كرم مطاوع)، أثرياء المصريين والأجانب إلى حفلة عيد ميلاده، ويحاول أن يجمع بين مديرة مكتبه (يسرا) والثرى الخليجى أو المصرى الكبير، فى علاقة غير مشروعة، طمعا فى صفقة تقدر بعدة مئات من الملايين من الدولارات.

تؤدى الصدفة المحضة إلى اتصال العالمين اتصالا مؤقتا : عالم يسرا «الحديث»، وعالم عادل إمام «المتخلف»، ويؤدى بنا هذا الاتصال العابر إلى أن نكتشف أشياء صارخة عن هذا العالم وذلك، وعن طبيعة العلاقة القائمة بينهما. وينتهى الفيلم وقد عاد كل من عادل إمام ويسرا إلى عالمه، وهى عودة حتمية، إذ ليس هناك أى ودّ حقيقى بين العالمين، ولا يمكن أن يقوم ود حقيقى بينهما، بل الأرجح، كما يوحى الفيلم فى النهاية، أن الصدام بينهما حتمى، وأن المسألة فقط هى مسألة وقت.

* * *

اللافت للنظر كم احتلت هذه الازدواجية من أهمية فى أعمالنا الأدبية والفنية. فمنذ كتاب «حديث عيسى بن هشام» لمحمد المويلحى منذ قرن من الزمان، ظل موضوع الازدواجية هو مصدر الوحى الرئيسى للرواية المصرية والقصة القصيرة والمسرحية والفيلم السينمائى. وفى مسرحيات وأفلام نجيب الريحانى على وجه الخصوص، يكاد موضوع الازدواجية هذا أن يكون الموضوع الوحيد. فمشكلة نجيب الريحانى دائما، كما هى الآن عند عادل إمام، هى أن المجتمع منقسم على نفسه : قطاع صغير مستغرب، دخلا وقيما وثقافة ونمط حياة، وبقية الناس تعيش كما عاش أجدادها : دخلا وقيما وثقافة ونمط حياة. والاثنان لا يتحاوران ولا يكلم أحدهما الآخر، بل يحاول كل منهما ما أمكن تجنب الآخر، فإذا وضعتهما الظروف وجها لوجه، فالعلاقة دائما مشئومة، ويسيطر عليها مزيج من مشاعر الكراهية والاحتقار والخوف المتبادلة.

لا يمكن أن يتوقع المرء مع ذلك أن تظل هذه العلاقة كما هى طوال قرن كامل،

فقد تعرضت لتبدل وتغير مستمرين، ومن الشيق جدًا أن نحاول أن نكتشف نوع هذا التغير الذى طرأ على ازدواجية المجتمع المصرى. وقد سألت نفسى عما إذا كان هذا التغير قد انعكس فى الفارق بين ما يقدمه لنا عادل إمام الآن، وما كان يقدمه إلينا نجيب الريحانى منذ نصف قرن، فلاحظت بعض الأمور المدهشة، التى أحب الآن أن اشرك القارئ معى فى التفكير فيها.

أول ما لفت نظرى عندما شرعت فى المقارنة، هو نوع الشريحة الاجتماعية التى كانت تمثل الطبقة العليا عند الريحانى، وما يقابلها عند عادل إمام. فهؤلاء «الذوات» عند الريحانى، كانوا فى العادة ذوى بشرة ناصعة البياض تشوبها بعض الحمرة (من نوع سليمان بك نجيب مثلا أو فؤاد شفيق) وتشير من طرف خفى أو صريح إلى العنصر التركى الكامن فى عروق هذه الطبقة. بالمقارنة بهؤلاء، نجد طبقة الذوات فى فيلم (المنسى)، ذوى بشرة سمراء فى الأساس، «ملامحها مصرية صميمة (ككرم مطاوع مثلا)، ولولا نوع القماش الذى يرتديه أفراد هذه الطبقة، والسيارات التى يركبونها، وبعض الكلمات الأجنبية المقحمة فى الكلام، لظننت أنهم مثلى ومثلك. طبقة الذوات الآن إذن هى طبقة حديثة الثراء جدًا، احتلت مراكزها الجديدة بسبب ظاهرة الحراك الاجتماعى السريع جدًا الذى حدث خلال نصف القرن الماضى. يرتبط بهذا طبعا الاختلاف الشديد فى مصدر الثروة والدخل. فالذوات عند نجيب الريحانى هم تقريبا بدون استثناء، ملاك أرض زراعية شاسعة، أما عند عادل إمام فمصدر الثروة والدخل أمور مريبة للغاية. فكرم مطاوع فى فيلم «المنسى» مدين فى تكوين ثروته لأعمال تتراوح بين أعمال السمسار والقواد والمشهلاتى. عند نجيب الريحانى، ربما كان ابن الذوات طفيليا حقًا، ولا ينتج بنفسه، ولكن مصدر رزقه الواسع كان شيئا منتجا هو الأرض الزراعية. أما ابن الذوات عند عادل إمام ففضلا عن كونه طفيليا، فإن مصدر رزقه الواسع أمور عليها ألف شائبة من الناحية الأخلاقية.

أضف إلى ذلك أن هذا الصعود السريع الذى أحرزه الذوات عند عادل إمام قد صبغ علاقتهم بأهل الشرائح الدنيا بسمات مهمة، لم تكن موجودة عند «ذوات» نجيب الريحانى. إن كرم مطاوع (الذى يمثل الذوات الجدد) ينظر إلى عادل إمام (الذى يمثل مساكين اليوم) بكراهية حقيقية، وخوف مستطير، إذ إن عادل إمام

يمثل له ماضيه القريب جدا الذى يحاول نسيانه وينكره إنكارا، بينما كان سليمان بك نجيب (الذى يمثل الذوات القدامى) ينظر إلى نجيب الريحانى (الذى يمثل المساكين القدامى) بعطف حقيقى مقترن بالإهمال والتجاهل.

مشكلة نجيب الريحانى مع سليمان نجيب تتلخص مثلا فى أن الباشا لا يستطيع تذكّر اسمه، فهو لا يستطيع أن يتذكر أن اسمه هو الأستاذ حمام، فيناديه بأسماء كافة الطيور الأخرى إلاّ الحمام، ولا يكف الريحانى عن تذكيره باسمه الحقيقى دون جدوى. سليمان نجيب لا يشعر بأى خوف أو كراهية إزاء الريحانى، فمركزه محفوظ وليس هناك ما يهدده. وهذا الحاجز النفسى هو الذى يحمى ذوات الريحانى من أى احتمال لاعتداء الفقراء عليهم: كلاهما يعرف مركزه ويعرف أن من المستحيل تغييره. أما اليوم، فالذوات عند عادل إمام مضطرون لحماية أنفسهم بالحراس المدججين بالسلاح، ولا يسمحون بأية محاولة من جانب عادل إمام ولو حتى للاقتراب من قلاعهم الحصينة.

ولكن هناك فارقا آخر. كان الذوات عند نجيب الريحانى يشعرون، على الرغم من كل ارتباطاتهم بالثقافة الغربية، بنوع من الانتماء لبلدهم وثقافتهم الذى أصبح مفتقدا بشدة لدى ذوات عادل إمام. كانت دخولهم بالجنيهات المصرية، أما ذوات عادل إمام فلا يتعاملون إلا بالدولار. كانت مصر فى نظر ذوات الريحانى هى مصدر رزقهم الحقيقى، أما ذوات عادل إمام فمصدر رزقهم هم الأجانب. ومن ثم فقد كان الملاك الكبار فى مصر يعرفون فى داخل أنفسهم سواء اعترفوا بذلك أو لم يعترفوا، أن الفلاح المصرى هو سبب نعمتهم الحقيقى. أما الآن فالفلاح المصرى والعامل المصرى والموظف المصرى، كلهم فى نظر ابن الذوات الجديد، وجودهم كعدمهم، بل ربما كان عدمهم أفضل، إذ هم يأكلون ويشربون ويطالبون بدعم رغيف الخبز، مما يقلل بعض الشىء مما تنفقه الحكومة على تعبيد الطرق اللازمة لانسياب مرور السيارات. وهم يتناسلون بكثرة مما يؤدى إلى ازدحام الطرقات، ويزحف أولادهم على الشواطئ الجميلة فيفسدونها بزحامهم وضجيجهم. باختصار إذن: الغالبية العظمى من الشعب المصرى، من أمثال عادل إمام فى فيلم «المنسى» هم فى نظر ذوات اليوم، لا مبرر لوجودهم أصلا، والعالم كان يمكن أن يكون أفضل بكثير بدونهم.

كل من ذوات نجيب الريحانى وذوات عادل إمام، يقلّدون الغرب بالطبع، ويتمسحون بأهدابه، ويعتبرون أن نمط الحياة فى الغرب هى منتهى التقدم وغاية المنى. ولكن من المهم جدا أن نلاحظ أن «الغرب» الذى كان يجرى تقليده أيام نجيب الريحانى لم يعد هو «الغرب» الذى يجرى تقليده اليوم فى أيام عادل إمام. كان الغرب دائما ينظر إلينا نظرة الذئب إلى الحمل، قديما وحديثا، ولكنه منذ نصف قرن كان يشترى منا القطن ويبيع لنا الأقمشة، أما الآن فبلادنا كلها مفتوحة له ومعروضة للبيع، وهو يبيع لنا أشياء كثيرة جداً مشكوك فى قيمتها، من الكوكاكولا إلى السلاح إلى أفلام الجنس والعنف. إن الغرب منذ خمسين عاما لم يكن يعرف هو نفسه لا سندوتش الهامبورجر الذى يكاد يخلو من القيمة الغذائية، ولا أفلام الجنس الفاضحة، ولا كل هذا التساهل أمام الشذوذ الجنسى، ولا كل هذه الوسائل «المتقدمة» فى خداع الرأى العام وغسيل المخ. أما الآن فهذه الأشياء كلها هى بالضبط ما يدخله ذوات عادل إمام إلى بلادنا. فكرم مطاوع فى فيلم «المنسى»، حريص مثلا على أن تتضمن تعليماته لسكرتيرته يسرا أن تدعو «بعض الشواذ» لحفلته، إذ إن هذه الحفلة «لايجب أن ينقصها شىء».

على أن هناك نقطة أخرى تستحق الانتباه. فالظاهر أنه وإن كانت الازدواجية مستمرة وآخذة فى التفاقم، فإن هناك درجة معينة من الازدواجية لا يستطيع المجتمع تحملها. يظل السلام ممكنا بين الفريقين طالما أن الازدواجية لم تبلغ هذا الحد، ولكن السلام يصبح مستحيلا متى تجاوزته.

لاحظ مثلا أن أفلام ومسرحيات الريحانى الأولى كانت تنتهى دائما بالتصالح بين الفريقين، فيعترف كل قطاع للآخر بأنه أخطأ فى حقه، ويعترف الباشا أن الريحانى الفقير هو الذى كان على حق، ويعم السلام والوئام. ولكن فى آخر فيلم أنتجه الريحانى «غزل البنات»، لم يعد التفاهم ممكنا. لقد أدرك الريحانى أنه كان ساذجا عندما تصور أن بنت الباشا يمكن أن تحبه، فذرف بعض الدموع وانصرف لحاله. يبدو أن أية نهاية أخرى للقصة فى نهاية الأربعينات، كانت ستبدو مفتعلة للغاية وبعيدة كل البعد عن الواقع. ذلك أن انقسام المجتمع وعلاقة كل من القطاعين بالآخر كانا فيما يظهر قد بلغا فى نهاية الأربعينات، تلك الدرجة التى لم يعد من الممكن للمجتمع تحملها. ويلاحظ أن تلك السنوات قد شهدت أيضا من

أحداث العنف اليومى ما جعل التغيير حتميا. وقد وضعت ثورة ١٩٥٢ حدا لازدواجية نجيب الريحانى، وحسمت الأمر لصالح الفريق المغبون، ولو إلى حين.

ذلك أنه بعد ثورة التصحيح فى ١٩٧١، بدأ كل شىء يعود تدريجيا إلى ما كان عليه فى نهاية الأربعينات (وربما كان هذا هو المعنى الحقيقى لكلمة «التصحيح») وبدأت الازدواجية تتفاقم بالتدريج من جديد. لقد بدا الأمر بسيطا فى البداية وكأن السلام ممكن، وأن علاقة المودة المتبادلة بين الفريقين ممكنة (تذكر مثلا علاقة سعاد حسنى الفقيرة بحسين فهمى الثرى وتطورها إلى الزواج السعيد فى فيلم «خلى بالك من زوزو» فى منتصف السبعينات). أما الآن فى مطلع التسعينات، فقصة العلاقة بين عالم عادل إمام وعالم كرم مطاوع تنتهى دون مودة، بل تنتهى والفريقان متربصان أحدهما بالآخر، والأمر ينبئ بأن المعركة قادمة لا محالة، بل لعلّها قاب قوسين أو أدنى.

(١٥)

الموسيقى والغناء

معظم ما يكتب عن عبد الحليم حافظ يتعلق بموهبته أو بحياته الخاصة، ولكن الأكثر أهمية فى رأيى أن ينظر إليه كظاهرة تاريخية واجتماعية. فقد يكشف لنا هذا الكثير عن حياتنا الموسيقية الآن، وما قد ينتظرها فى المستقبل.

لقد امتدت فترة نجاح وشهرة عبد الحليم حافظ لمدة عشرين عاما: من منتصف الخمسينات إلى منتصف السبعينات. بدأت فيما أذكر بالنجاح الباهر الذى أحرزته أغنيته الجميلة «صافينى مرة» وانتهت بوفاته، وإن كان لمعانه قد بدأ يخبو قبل ذلك ببضع سنوات. لم يكن هذا أو ذاك فى رأيى محض صدفة، لا نجاحه الباهر فى تلك الفترة بالذات، ولا بداية خبوّ نجمه فى أوائل السبعينات. ذلك أن فترة ازدهاره وشعبيته الكاسحة شهدت أيضا ازدهارا رائعا فى مختلف جوانب حياتنا الثقافية: فى الرواية والقصة القصيرة والشعر والمسرح والصحافة، كما فى الموسيقى والغناء. واقترن هذا الازدهار كما هو معروف بالتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العنيفة التى أحدثتها ثورة ١٩٥٢.

ما العلاقة بين هذه التحولات السياسية والاجتماعية وأغانى عبد الحليم حافظ، التى قد تبدو وكأنها ظاهرة فنية بحتة منبتّة الصلة بما يحدث فى السياسة والاقتصاد؟ العلاقة فى رأيى وثيقة جدا، والجسر الذى يربط الاثنين هو انهيار السد العظيم الذى كان يحجز خلفه الطبقات الشعبية المحرومة من زمن طويل عن التعبير عن نفسها، وقد كان لثورة ٥٢ الفضل فى تحطيم هذا السد. (الإصلاح الزراعى، مجانية

التعليم والتوسع السريع فيه، إعادة توزيع الثروة والدخل، تسارع معدلات العمالة فى الصناعة والأعمال الإنشائية واستصلاح الأراضى، التوسع فى الخدمات الصحية والإسكان الشعبى . . إلخ) هذه الطبقات الشعبية انطلقت بمجرد انهيار السد فى كل اتجاه، تعبر عن نفسها وعن فرحتها العظيمة بما حصلت عليه من مكاسب، بل ولا أتردد فى القول بما حصلت عليه من حرية (إذ إن الحرية التى جرى عليها التقييد فى الخمسينات والستينات لم تكن حرية هؤلاء بل حرية المثقفين والسياسيين). وكان لابد أن تشمل هذه الفرحة وهذه الحرية فى التعبير، الموسيقى والغناء، كما شملت غيرهما من وسائل التعبير.

ظهر عبد الحليم فى ذلك الوقت. وهو نفسه كان من أمثلة هذا الإفراج العظيم عن جمهور المحرومين : شاب قروى بسيط وضعيف البنية بحكم ما دخل جسمه وهو صغير من أمراض مزمنة، كان يعانى مثلها ملايين القرويين فى مصر، ولكن توفرت له فرصة الدراسة فى معهد الموسيقى العربية، ثم لم يعد أصله وفقره مانعين من أن يصعد إلى ميكروفون الإذاعة، مادام صاحب موهبة وذكاء. كان عبد الحليم إذن واحداً من المستفيدين من انهيار هذاالسد العظيم، وكان على الرغم من حزنه الدفين الموروث من قرون الحرمان الطويلة التى عاشها المصريون، والذى تنم عنه نبرات صوته، فرحا سعيدا مثل بقية المصريين بما تحقق مؤخرا من زوال ذلك الكابوس، فراح هو وجيله من المغنّين يغنون لأول مرة أغانى فرحة متفائلة بالحياة، ليست يائسة تماما من لقاء الحبيب (كما كانت كل الأغانى تقريبا السائدة قبل ذلك) بل وتنطوى على اعتزاز بالنفس جديد أيضا على المصريين، سواء إزاء الحبيب أو إزاء المحتل الأجنبى، بل وحتى إزاء البنك الدولى (هل أنتج أى بلد آخر غير مصر أغنية جميلة تنتقد البنك الدولى مثلما فعل عبد الحليم حافظ ؟).

كان لابد أيضا أن ينهض إلى جانب عبد الحليم من يقدم إليه كلمات أغانى ذات معانى بهيجة وبسيطة وصادقة، مثلما نهض صلاح جاهين ومرسى جميل عزيز، ومن يلحن هذه الكلمات بألحان بهيجة أيضا وبسيطة وصادقة، مثل مافعل كمال الطويل والموجى وبليغ حمدى: كانت كلمات الأغانى وألحانها، مثلما كانت نبرات صوت عبد الحليم، مستمدة من أحاسيس الطبقات الشعبية المصرية، ومن تراثها اللغوى والموسيقى، فغنى الناس معهم ولم يبخلوا عليهم بالحب والمجد.

كان عبد الحليم حافظ موهوبا بالطبع، ولكنه كان أيضا محظوظا، إذ صادف نضوج موهبته هذا التحول الاجتماعى الباهر. كذلك بالضبط كان أحمد بهاء الدين وصلاح حافظ فى الصحافة، وعبد الصبور وحجازى فى الشعر، ويوسف إدريس فى القصة، وسناء جميل وسميحة أيوب فى المسرح، فضلا بالطبع عن زملاء عبد الحليم وأصحاب الفضل الذى لا ينكر فى نجاحه وازدهاره: الطويل والموجى وبليغ.. إلى آخر هذه القائمة الطويلة والباهرة من أصحاب المواهب والمحظوظين فى نفس الوقت.

عندما انحسر هذا المدّ الذى أعقب انهيار السد العظيم، لم تتوقف مصر بالطبع عن إنتاج المواهب (إذ متى نضب ينبوع المواهب فى مصر ؟)، ولكن كتم الأنفاس قيام سد رهيب جديد. قد لا يكون سداً مرئيا ولكنه موجود بلا أدنى شك. لقد أنتجت الفترة التالية لهزيمة ١٩٦٧ رجالا ونساء من نوع جديد تربعوا على عرش الثقافة فى مصر، وكبسوا على أنفاس المثقفين المصريين بما لا يدع للموهوبين الحقيقيين فرصة تذكر للانتشار والنجاح إلا بشق الأنفس، وأدى ذهاب معظم الفرص الخالية من أية موهبة إلى نشر الإحباط بين الباقين.

إذا أردنا القياس على التاريخ فلنتأمل سنوات الأربعينات وما ساد فيها من موسيقى وغناء. كان عبد الوهاب يغنى أغنية سقيمة ذات مقدمة موسيقية مصطنعة وكلام فارغ وكاذب تماما هى أغنية «الفن» (الفن مين يفهمه إلا اللى عاش فى سماه، والفن مين يعرفه غير الفاروق ورعاه !) كان هناك بالطبع من يغنى للطبقات المحرومة من أى فرصة، ولكنهم كانوا يغنون أغانى حزينة من ناحية، وذات كلمات ذليلة وبائسة ومصبوبة فى قوالب موسيقية تقليدية جامدة، من ناحية أخرى، مثل أغانى عبد المطلب وعبد الغنى السيد. كانت أم كلثوم تغنى أغانى أفضل بكثير ولكنها كانت تقول إما كلاما لا يفهمه إلا علية القوم، من نوع (ريم على القاع بين البان والعلم) أو كلاما ذليلا حزينا من نوع (حتى الجفا محروم منه). إلى جانب هؤلاء شاعت فى الأربعينات أغانى منخفضة المستوى تماما كلاما وموسيقى، ولكنها كانت شائعة بين الناس كالذى كان يغنيه عبد العزيز محمود ومونولوجات حسين المليجى ثم شكوكو.

نحن نعيش الآن، فيما يبدو، مرحلة لها شبه، من حيث الموسيقى والغناء، بمرحلة الأربعينات. إن الطابع مختلف بطبيعة الحال بين المرحلتين ولكن الهبوط واحد. وأسباب الهبوط كثيرة ولكن هناك سببا مشتركا بين الأربعينات والمرحلة الحالية وهى قيام حاجز منيع بين الطبقات العليا والدنيا، يجعل الأولى تنصرف، إلى الاستماع إلى أغانى مفرطة فى تفرنجها، ولا بلغت غربا ولا شرقا، ويجعل الثانية تنصرف إلى التمسك بالقديم وتكراره. وإذا أمعن المرء فى المقارنة بين وقتنا الراهن وبين الأربعينات لوجد أوجه شبه أخرى مدهشة: فالإرهاب والتطرف موجودان فى الحالين، والشعور بالاحباط وقلة الحيلة موجود أيضا فى الحالين. (بل إن من الممكن أن يذهب المرء الى أبعد من هذا فى التاريخ ويعقد مقارنة مماثلة بين حالة الموسيقى والغناء قبل ثورة ١٩١٩ وبين ما شاع فيهما وفى مختلف جوانب الثقافة المصرية من ازدهار بعد تلك الثورة). فهل لنا أن نأمل فى حدوث شئ مماثل يعيد الازدهار والبهجة إلى الموسيقى والغناء وسائر جوانب الحياة الثقافية فى مصر كما حدث من قبل مرتين: مرة فى أعقاب ثورة ١٩١٩ ومرة فى أعقاب ثورة ١٩٥٢؟.

(١٦)

السـينما

ماأكثر مااصطحبت أولادى إلى السينما سواء بإلحاح منهم أو حتى باقتراح منى، أما أبى فلا أذكر أنه اصطحبنى إلى السينما فى حياته كلها إلا مرة واحدة، وكان هذا يعد بالنسبة إلىّ حادثا خطيرا وفريدا من نوعه، ولم يعد أبى إليه مرة أخرى.

كان أبى قد جاوز الأربعين عندما عرض فى مصر أول فيلم مصرى(١٩٢٧). فما الذى كان يمكن أن نتوقعه منه غير ذلك ؟ أما الفيلم الخطير الذى قرر أن يأخذنى معه لرؤيته فى سينما ستوديو مصر بشارع عماد الدين (محمد فريد الآن) فلم يكن إلا فيلماً للرسوم المتحركة اسمه «بينوكيو» لوالت ديزنى. يبدو أن أبى كان قد سمع من أحد أصدقائه الأدباء أنه فيلم فلسفى عميق المغزى، وأنه وإن كان قد صنع أساسا للصغار فإن على أديب مثل أبى أن يراه. ولازلت أذكر جلوسنا فى الصف الثانى أوالثالث من الصالة، لانبعد عن الشاشة أكثر من أربعة أو خمسة أمتار حتى يستطيع أبى رؤية الصور. ولاأذكر أنا ما الذى فهمته من الفيلم، كما أنى لم أعرف قط ما الذى استفاده أبى منه.

* * *

أما عن جيلى أنا وأخى حسين، الذى يكبرنى بعامين ونصف، فالسينما قد دخلت بلاشك مكونًا أساسيًا فى وجداننا وعقليتنا، وما أكبر ديننا لهذا الفن الجميل. إنى أذكر هنا أخى حسين بالذات لأننا كنا دائما نواجه المشكلة العويصة التى تتمثل فى تحديد الطريقة التى يمكن نكلم بها أبى لكى يعطينا النقود الكافية

للذهاب إلى السينما. كان بالقرب من بيتنا بمصر الجديدة سينما صيفية اسمها سان استيفانو (وأنا أتكلم الآن عن مطلع الأربعينيات أى منذ خمسين عامًا، قبل أن يعاد تسميتها إلى سينما فريال، تيمنًا بكبرى بنات الملك فاروق، ثم تغير اسمها مرة أخرى إلى «سينما التحرير» تيمنًا بثورة ١٩٥٢ ضد الملك فاروق، ثم اختفت تماما من الوجود).

كان سعر التذكرة قرشين ونصف (أو خمسة تعريفة بتعبيرنا فى ذلك الوقت) ولم يكن من المفروض أن يشكل هذا عقبة فى سبيل الحصول على إذن أبى بالذهاب، وإنما كانت العقبة الحقيقية هو ذلك الاعتقاد الدفين عند أبى بأن هذا كله مضيعة لوقت ثمين، وأن من الأفضل لنا أن نقرأ كتابًا. ولكن أبى لم يكن فظًا غليظ القلب، فكان يعطينا من حين لآخر الخمسة قروش المطلوبة. أما إذا كان الأمل فى الحصول عليها ضعيفا بسبب قرب عهدنا بالذهاب إلى السينما فقد كان الحل الوحيد هو أن ننتظر حتى يسود الظلام، ونذهب إلى العمارة المواجهة للسينما، ونختلس اللحظة التى يكون فيها البواب النوبى قد ترك مجلسه أمامها، وندخل العمارة ونصعد السلالم بسرعة حتى يستقر بنا المقام فى السطوح حيث نستطيع الاستمتاع بالفيلم إلى آخره، مالم يفاجئنا البواب بعصاه فيطردنا شر طردة. على أن هذا كان شيئا نادرًا، وكانت القاعدة أن ندخل السينما معززين مكرمين بعد دفع الثمن المطلوب. والغالب أن نذهب إلى السينما قبل موعد بداية الفيلم بمدة طويلة تشوقًا وتلهفًا على رؤية الفيلم، ومن ثم كان علينا أن نتحمل لفترة، بدت لنا طويلة كالدهر، الاستماع إلى أغنية بعد أخرى مما تذيعه إدارة السينما قبل بدء الفيلم، ونأمل كل مرة أن تكون هذه الأغنية هى الأخيرة، ثم يتبين غير ذلك. وأذكر بالذات عذابى الشديد وأنا أستمع إلى أغنية «أنت وعزولى وزمانى» للمطرب محمد أمين، التى كانت مقررة علينا دائما فى فترة انتظار الفيلم والتى لم يكن يبدو وكأن لها نهاية.

كان الفيلم يأتى بالطبع إن عاجلاً أو أجلاً، وهكذا رأيت مجموعة من الأفلام التى لابد أنها دخلت فى تكوينى العصبى والعاطفى والعقلى. ذلك أن استمتاعى ببعضها كان يفوق كل وصف، وكانت بعض العبارات المؤثرة التى ينطق بها ممثل قدير تبقى عالقة بأذهاننا نرددها ونقلدها بسرور عظيم. وهكذا كان حالى مع فيلم مثل «رابحة» لبدرلاما وكوكا، وأذكر شغفى أنا وحسين بترديد جملة عباس فارس

وهو يخاطب إحدى الشخصيات الشريرة فى الفيلم قائلا «نظراتك مش عاجبانى ياشيخ سعفان». وأظن أننى رأيت الفيلم أربع أوخمس مرات، وقل مثل هذا على أفلام مثل عنتر وعبلة، لسراج منير وكوكا مرة أخرى، والماضى المجهول لأحمد سالم وليلى مراد، الذى تقطع قلبنا خلاله ونحن نسمع ليلى مراد وهى تغنى حزنًا على زوجها الذى فقد ذاكرته بسبب حادث سيارة، فنسى عنوان منزله ولم يستطع الرجوع إليه!.

لايمكن إذن أن أقلل من شأن الأثر الذى تركته فى نفسى خفة دم بشارة واكيم وزينات صدقى ووداد حمدى، أو جمال أداء عباس فارس وسراج منير، أو حكمة نجيب الريحانى.. إلخ. أما الأفلام الأجنبية فلم تكن ذات تأثير كبير فى نفسى فى تلك الفترة، فأنا أتذكر بصعوبة مضمون أفلام شيرلى تمبل ولوريل وهاردى، اللذين كنا نسميهما فى ذلك الوقت : «التخين والرفيّع».

* * *

بعكس أبى كانت أمى ترحب بأية فرصة تتاح لها للذهاب معنا إلى السينما. وكانت تستمتع بها حقيقة على الرغم من أن دموعها لم تكن تتوقف طوال الفيلم، تأثرا بما تراه من أفلام أمينة رزق. كان منظر أمى مؤثرا وهى فى ثوبها الأسود دائما وطرحتها السوداء أيضا، مثل أمينة رزق بالضبط (على الرغم من أنها لم تكن قد فقدت عزيزا ولاكان سنها وقتئذ ليمنعها من ارتداء ملابس أكثر بهجة) وكانت أمى تستعيد بتأثر شديد بعد كل فيلم، مواعظه وأقواله المأثورة، وكانت تختم تعليقها «والنبى الفيلم ده علىّ»، ونضحك نحن مستغربين من أن تكون الأحداث المستحيلة التى وقعت فى هذا الفيلم وكل فيلم، مما ينطبق على أمى، ولكنها كانت واثقة تماما مما تقول.

* * *

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بسنتين أو ثلاث، يبدو أن أشياء مهمة حدثت لى ولمصر فى نفس الوقت. أما أنا فقد دخلت سن المراهقة وبدأت تظهر على وجهى حبوب الشباب، وانكمشت على نفسى وطالت ساعات وحدتى وتفكيرى فى نفسى. وأما مصر فيبدو أنها دخلت هى الأخرى فى فترة غريبة ظهرت فيها أشياء غير مألوفة لنا وشديدة الجاذبية، يجمع بينها كلها أنها من سمات «الحياة

الأمريكية». أذكر أن زوج أختي الذي عاد وقتها من أمريكا قد أهداني كرافتة أمريكية فاقعة الألوان لم أتصور أن من الممكن أن ألبسها في أي يوم من الأيام. ولكن كانت هذه هي أيضا فترة ظهور وانتشار اللبان الأمريكاني العجيب «الشيكلس»، والقمصان النايلون التي تمتعت بشعبية هائلة، حتى إن كل شيء جديد وجذاب كان يوصف بأنه «نايلون»، بما في ذلك ترام جديد دخل مصر الجديدة سمي وقتها «بالترام النايلون». وفي نفس الوقت ظهر محلان جديدان بديعان يحملان نفس الاسم «الأمريكين» عند تقاطع شارع فؤاد (٢٦ يوليو) بشارع عماد الدين (محمد فريد) وبشارع سليمان باشا (طلعت حرب)، وقد تميز المحلان حينئذ بأشياء غريبة مثل ماكينة صغيرة لها يد لو حركها الرجل خرّت منها كريمة يزين به طبق الآيس كريم الرائع.. إلخ.

كنا نحن الصبية ذوي الثلاثة عشر أو الأربعة عشر عاما نتفق على اللقاء أمام أحد هذين المحلين لنذهب بعد ذلك إلى سينما مترو التي كانت قد افتتحت لتوها، وكانت مثل محلي الامريكين تتميز أيضًا بالروعة والنظافة والبهاء، وكانت فيما أظن أول سينما مكيفة الهواء في مصر.

يمكن للقارىء أن يتصور شعورنا نحن الصبية في مقتبل الشباب ونحن نرى أفلامًا مثل «السابحات الفاتنات» لاستر ويليامز بفتياتها الرائعات، الممتلئات صحة وسعادة، وفي ملابس البحر، وفي فيلم ملون نتفرج عليه في سينما مترو مكيفة الهواء. كانت هذه هي بداية تعرفنا على الحياة الأمريكية، وكانت قد ظهرت أيضا منذ وقت قريب في القاهرة زجاجة غريبة الشكل ليست كبقية الزجاجات، تحتوي على شراب لايقل غرابة وإن كان لذيذا للغاية، وتحمل اسمًا جذابا بدوره وهو «كوكاكولا» سرعان ماأصبحت رمزًا للحياة الجميلة. كنا جميعا ولكن على الأخص تلك الشريحة الاجتماعية المحظوظة نسبيا التي كنت أنتمي إليها، نتعرض لتلك الهجمة الكاسحة من الثقافة الامريكية: كالوجبات السريعة والكوكاكولا في المطاعم والمقاهي، والسيارات الأمريكية الفارهة في الطريق، وأغاني عبد الوهاب الجديدة في الراديو، وأخبار اليوم في الصحافة، وهوليوود في السينما... إلخ.

* * *

عندما أتذكر فيلم غزل البنات الذى ظهر فى نهاية الأربعينات (١٩٤٩) والذى حقق نجاحا تجاريًا هائلاً بسبب عبقرية أنور وجدى التجارية التى جعلته يضم إلى الفيلم أكبر الممثلين والمغنيين طراً، ولو لدقيقة واحدة أو دقيقتين، عندما أتذكره يبدو لى الفيلم الآن وكأنه كان بمثابة حفلة توديع ضخمة لعصرنا كله. لقد توفى نجيب الريحاني، بطل الفيلم، بمجرد أن انتهى من تصويره، وسرعان مالحق به سليمان نجيب وأنور وجدى، البطلان الآخران. وكان هو آخر فيلم يظهر فيه محمد عبد الوهاب. أما يوسف وهبى فكان من الواضح أن عصره الذهبى قد ولى. لقد انتهى الفيلم بنجيب الريحانى وهو يبكى عندما أدرك أن من يحبها (ليلى مراد) التى تصغره بكثير، تحب شابا من عمرها (أنور وجدى)، وأن عليه أن يكتفى بدور «عاشق الروح» (ومن ثم أغنية عبد الوهاب فى الفيلم). ولكن يبدو أن أشياء أخرى مهمة كانت قد بلغت نهايتها أيضا فى الأربعينيات. كانت مصر تودع عصر الانقسام الصارم بين الطبقات، هذا الانقسام الذى عاشت السينما المصرية عليه منذ ظهورها : تنتقده أحيانا وتبرره وتقدم العزاء عنه فى معظم الأحيان، «فقير نعم ولكنه شريف، غنى نعم ولكنه لايستحق الحسد فهو بائس ومنحل أخلاقيا». فبعد فيلم غزل البنات بثلاثة أعوام قامت ثورة ١٩٥٢ وفتحت الباب أمام أعداد غفيرة من المنتمين لشرائح اجتماعية كانت محرومة من فرص التوظيف والتعليم والتقدم الاقتصادى، فقدمت إليها تلك الفرص. وقد انعكس هذا التغير الاجتماعى فى حياة مصر السياسية والثقافية كما انعكس فى حياة القاهرة والإسكندرية الاجتماعية والمادية، كما انعكس بلاشك فى تطور السينما المصرية.

* * *

كان الشارعان الأكثر رخاء فى القاهرة فى طفولتى وصباى، هما شارعا فؤاد وعماد الدين، أما فى الخمسينات والستينات فقد أصابهما الهرم والتدهور الواضح، ولم تعد محلات شيكوريل وشملا وأوركو هى «ملتقى الطبقات الراقية»، بل حلت محلها محلات أخرى أكثر جاذبية بكثير فى شارعى قصر النيل وسليمان باشا. كذلك تدهورت أحوال دور السينما مثل سينما ستوديو مصر وكوزموس بشارع عماد الدين، وحلت محلها سينمات حديثة أضخم وأفخم مثل ريفولى وراديو. والذى أذكره هو أن هذه السينمات الفخمة الحديثة لم تكن فى

الخمسينات والستينات تكاد تعرض أى فيلم عربى على الإطلاق، بل قامت لتعرض الأفلام الأجنبية الجديدة التى تستجيب للأذواق الجديدة للشرائح الاجتماعية التى فتنتها موجة التغريب أو (الأمركة) الحديثة .

أما السينما المصرية فقد اتجهت لتلبية حاجات وأذواق الشرائح الصاعدة من المجتمع المصرى، وشاع فيها اتجاه لم يكن ملحوظا بنفس الدرجة على الإطلاق، لاقبل ذلك ولابعده، نحو الاعتماد على قصص كبار الأدباء المصريين، كروايات إحسان عبد القدوس ونجيب محفوظ ويوسف إدريس ويوسف السباعى وعبد الرحمن الشرقاوى. ومن الطريف أن نلاحظ أنه حتى الممثلين أنفسهم قد لحقهم هذا التغير الطبقى الذى لحق مصر بوجه عام ولحق جمهور السينما أيضا، فبينما كان يوسف وهبى وميمى شكيب وزوزو شكيب وغيرهم كثيرون، الذين شهدوا عصرهم الذهبى قبل حلول الخمسينات، ينتسبون إلى عائلات أرستقراطية تبرأت منهم عندما اشتغلوا بالتمثيل، أصبح الأبطال فى الخمسينات والستينات أكثر شعبية وذوى جذور أقرب إلى عامة الناس من ذى قبل، من شكرى سرحان وفريد شوقى إلى شادية وعبد الحليم حافظ . . إلخ .

* * *

مع دخولى فى مرحلة الشباب فى بداية الخمسينات لم تعد ميلودراما الأفلام المصرية (أو عاطفيتها المفرطة) ترضينى بالمرة واتجهت أنا وأمثالى إلى أفلام السينما الإيطالية الواقعية التى كانت متربعة على عرش السينما العالمية فى الأربعينيات والخمسينات . كانت جاذبية السينما الإيطالية لنا تكمن، ليس فقط فى واقعيتها بالمقارنة بالأفلام المصرية، بل وفى تعاطفها القوى مع الطبقات الدنيا، ناهيك بالطبع عن خفة الظل فى أفلام فيتوريودى سيكا، وعن جينا لولو بريجيدا التى خطفت لبنا فى فيلم «خبز وحب ودلع» ثم فى «حب وخبز وغيرة» ليس بتمثيلها ولكن بأشياء أخرى، وعن صوفيا لورين التى خطفت لبنا بتمثيلها وجمالها وظرفها على السواء .

ليس من السهل على، حتى الآن أن أنسى البهجة التى أشاعتها فينا السينما الإيطالية فى الخمسينات . ولكن حدث فى نهاية الخمسينات، ومطلع الستينات

تطور غريب فيها. كنت فى إنجلترا فى ذلك الوقت أحضر للدكتوراه فى الاقتصاد، ولازلت أذكر الضجة التى أحدثتها هناك (ولاشك فى أوروبا كلها) أفلام فيلليني وأنطونيوني. قامت الدنيا وقعدت لدى رؤية فيلم «الحياة الحلوة» لفيلليني، ثم فيلمي «الليل» و «المغامرة» لأنطونيوني، وانهالت على رءوسنا التفسيرات المتضاربة من كل صوب، ولكن لاشك أنها كلها كانت تعكس ما وصل إليه المجتمع الأوروبي مع قرب انتهاء الخمسينيات من رخاء بعد انتهاء تعمير مادمرته الحرب، وتراجع مشكلة الفقر والتفاوت الطبقى التى عنيت بها أفلام دى سيكا، ومن ثم راح المخرجون يهتمون بدلا من ذلك بخلجات النفس، وبأهواء ومشاعر مجتمع جديد يذوق لأول مرة على نطاق واسع، متعة الفراغ مع الترف. وكانت هذه الأفلام أيضا تحمل البدايات الأولى للإباحية التى تفشت شيئاً فشيئاً حتى كاد العيب أن يصبح هو خلو الفيلم منها.

كان من الطبيعى أن أنساق أنا أيضا فى تلك السن التى يسهل فيها الانسياق مع الموجة السائدة، فى هذا التيار الكاسح من الإعجاب بهذه الأفلام، كما بهرتنى فى نفس الوقت أفلام انجمار برجمان السويدى التى تمتعت هى الأخرى خلال الستينات بشهرة وإعجاب واسع النطاق، وكانت بدورها تهتم بخلجات النفس أكثر من اهتمامها بالمشكلات الاجتماعية، وتعكس هى أيضا اهتمامات مجتمع الرخاء، فضلاً عن تقدم التكنولوجيا التى أتاحت إمكانيات جديدة فى التصوير وتسجيل الصوت والإخراج، سمحت للمخرج بأن يفعل مالم يكن يقدر عليه من قبل، ومن ثم سمحت لبعض المخرجين بأن يتصوروا إنهم ليسوا مجرد مخرجين بل ومفكرين أيضا بل وفلاسفة. نجح بعض هؤلاء فى إيهام المتفرج المسكين بأنه ليس أمام مخرج من البشر يجيد اختيار الصورة والموقف وتوجيه الممثلين، بل أمام مفكر عظيم له فلسفته الكاملة فى الحياة التى علينا نحن البشر تأملها واكتشاف ماوراءها، دون أن يعنى هو بالضرورة بأن يوضح، بل ولا أن يعرف، ما يعنيه. وهكذا ظهرت الأفلام التى لاتكتفى بأن تقول فى المقدمة أن هذا الفيلم «من إخراج فيلليني أو برجمان» مثلاً بل تقول لنا إن هذا الفيلم «لفيليني أو برجمان» الأمر الذى انتقل إلى السينما المصرية بالطبع للإيهام بنفس الشيء، وأصبح من الممكن للمخرج أن يقول لنا، إذا لم نفهم مايقول، إن السبب هو أننا لانعرف، بسبب سذاجتنا أو غبائنا، أن المخرج

العظيم قد مر هو نفسه وهو فى الثالثة عشرة أو الرابعة عشرة من عمره بتجربة مماثلة عندما غضبت عليه والدته مثلا أو عندما زلت قدمه وهو سائر فى الطريق . . إلخ .

ولكن لحسن الحظ كانت هناك أشياء أخرى، أفضل بكثير، تحدث فى أجزاء أخرى من العالم. ففى الهند ظهر للمخرج العظيم «ساتياجيت راى» (Satyajit Ray) فى النصف الثانى من الخمسينات، ثلاثيته الشهيرة «باثار بانشالى، والمنتصر، وعالم أبو» التى تصور قصة حياة عائلة فقيرة فى البنجال. والتى علق عليها المخرج اليابانى الشهير كوروساوا بقوله : «إن من لم ير أفلام» راى «كمن عاش فى هذا العالم دون أن يرى الشمس أو القمر».

واستمر «راى» ينتج فيلما عظيما بعد آخر حتى التسعينات، دون أن يبدر منه أى شىء يدل على ضعف الولاء لثقافة الهند وقيمها. أما فى الغرب فقد استمر الاتجاه الذى بدأ فى أوائل الستينات يزداد قوة عاما بعد آخر وهو الاتجاه الذى يعكس بوضوح تام ماكان يحدث فى الحضارة الغربية بوجه عام : اتجاه متزايد نحو الإباحية والتسامح مع كل الأهواء وكل النزعات الفردية مهما كانت درجة جموحها، واهتمام متزايد بالتكنيك (أو أسلوب وطريقة الإنتاج) على حساب المحتوى أو الفكرة. والاتجاهان مترابطان بلا شك، فالاهتمام المتزايد بالتكنيك والإهمال المتزايد للقصة والموضوع يعكسان اعتقاداً متزايد القوة بنسبية كل الأفكار : ليس هناك موقف أفضل من موقف، أو أيديولوجية أفضل من غيرها، كل شىء جائز، وكل الآراء على قدم المساواة، فلماذا نتحمس لأحدها على حساب الأخرى ؟ وكذلك كل الأهواء والنزعات الفردية مهما كانت غريبة أو شاذة، فلماذا لانسمح لها كلها بالتعبير عن نفسها ؟ وكلا الاتجاهين يعكسان الرخاء المتزايد والتقدم التكنولوجى البالغ السرعة.

كانت سننا فى ذلك الوقت، وكذلك مستوى نضوجنا (أو عدم نضوجنا) يجعلان نتعاطف تعاطفا شديدا مع الاتجاهين : مرحبا بالإباحية والتسامح مع الأهواء الفردية، فنهايتها (هكذا كان يبدو لنا وقتها) هو المزيد ثم المزيد من الحرية، وإطلاق الطاقات إلى منتهاها، ومرحبا بالتكنيك ولو على حساب الرسالة والمضمون، فقد مللنا المواعظ والأيديولوجيات، وها قد بدأ يظهر لنا أنه حتى أكثر

الأيديولوجيات نقاء وطهرا قد أصابتها فى التطبيق عناصر التلوث والانحلال. ولكن السبعينات والثمانينات حملت إلينا مالم نكن نتصور حدوثه. فالإباحية فى الفن والحياة فاقت كل الحدود، وإذا بمعظم الأفلام التى تحظى بأكبر قدر من التعظيم والتكريم، يصعب التمييز فيها بين مايمكن اعتباره عملا فنيا حقيقيا وبين ما تقتصر مهمته على مجرد الإثارة الجنسية مهما اقترن بالتظاهر بالعمق. وبعد أن كان الشذوذ الجنسى يطل برأسه على استحياء فى الستينات، كاد فى أواخر الثمانينات أن يصبح من الواجبات المفروضة على المخرج من أجل ضمان النجاح فى تسويق الفيلم. كذلك سيطر التكنيك سيطرة أصبحت معها الفكرة غير لازمة على الإطلاق. ولكن مع حلول التسعينات كنت قد بلغت سنا لم يعد من الممكن فيها أن يرضينى مثل هذا على الإطلاق. إنها سن يميل فيها المرء إلى الاعتقاد، فيما يبدو، بأنه لايصحّ إلا الصحيح، ومن ثم بدأت أميل إلى الاعتقاد، أكثر فأكثر، بأن السينما الحديثة فى الغرب، قد جاوزت الحدود، مثلما تجاوزها الأفراد فى سلوكهم اليومى سواء بسواء. وقد عدت لأختبر أفكارى ومشاعرى، إلى رؤية بعض الأفلام التى تحمست لها فى مطلع الستينات كفيلم «الحياة الحلوة» لفيللينى و«المغامرة» لأنتونيونى، فراعنى ما فى الفيلمين من خواء وتفاهة، وتعجبت كيف أمكن خداعنا بهذه السهولة عن طريق بعض الحيل الفنية البسيطة، مع قليل من الجنس؟ على أنى لحسن الحظ عثرت فى الثمانينات والتسعينات على مايعوضنى عن هذا التدهور. عثرت على أفلام، فى الغرب والشرق على السواء، لاتهتم بالإبهار بالتكنيك بقدر اهتمامها بالفكرة والمضمون، ولاتزال تهتم بعقل المشاهد فتقدم إليه حوارا جيدا وليس مجرد مناظر خلابة. عثرت مثلا على أفلام (وودى ألن Woody Allen) الرائعة، التى تقوم الآن فى رأيى بدور مماثل لما كانت تقوم به سينما شارلى شابلن فى فترة مابين الحربين العالميتين، كلاهما نقد للعصر، رائع ونافذ وواضح تمام الوضوح. والطريف أن نلاحظ أن وودى ألن لايبدأ فيلمه بأن ينسب الفيلم كله إلى نفسه، بل يخبرنا فقط بما صنعه فيه، حتى ولو كان هو صاحب قصة الفيلم وكاتب حواره فضلا عن إخراجه وتمثيله، تماما كما كان يفعل شارلى شابلن، الذى لم يصح بنا قط قائلا إنه فيلسوف عصره، بل تركنا لنكتشف ذلك بأنفسنا.

كان من الطبيعى أن تجد نفس النوعين من الأفلام والمخرجين فى مصر أيضا،

فهناك المبهورون بكل شيء يفعله الغرب والذين يطمعون قبل كل شيء في أن يرضى الغرب عنهم، دون التساؤل عما إذا كان الغرب قد أصاب هو نفسه أم أخطأ، وآخرون أكثر انشغالا بظروف مجتمعهم ويرون أنه حتى لو فرض وكان المخرجون الغربيون على صواب فى مجتمعاتهم هم، فظروفنا لاتحتمل ولاتتطلب مثل هذا، بل تحتاج إلى شيء مختلف تماما.

* * *

لا أدرى إلى أى مدى يعكس هذا التغير الذى طرأ على موقفى من السينما الحديثة نضوجا حقيقيا فى الفكر، والى أى مدى يعكس مجرد تقدمى فى السن. فأنا أجلس الآن أمام التليفزيون لأشاهد بعض الأفلام القديمة، كسلامة فى خير للريحانى، أو ثلاثية ساتياجيت راى الهندية، فأتأثر بهما تأثرا شديدا، وتكاد عيناى تذرف الدموع أحيانا، مثلما كانت أمى وهى ترى أفلام أمينة رزق منذ نصف قرن. إنى أجد نفسى إذن على استعداد لأن أغفر لهذه الأفلام ماقد يكون فيها من عاطفية زائدة فى سبيل أشياء أخرى كثيرة أهمها إنها كانت تقول الحق، وبدرجة لا بأس بها أبداً من الفصاحة. لاشك فى أن فى الأمر درجة عالية من الحنين للماضى، ومحاولة يائسة لاستعادة الصبا والشباب، ولكن فى الأمر أيضا، فيما أظن، تحررا من الانبهار الوقتى بالتكنيك وترتيبا صحيحا للأولويات.

ولكننى أحاول جاهداً أن أجذب أولادى إلى مشاركتى رأيى واستمتاعى بهذه الأفلام القديمة، فيخيب مسعاى وتذهب محاولاتى كلها سدى. يتظاهرون بضع دقائق بأنهم يوافقوننى إلى حد ما، ولكنى أعرف أن هذا ليس إلا محاولة منهم لإرضائى وجبر خاطرى، مثلما كنت أفعل بالضبط مع أمى منذ خمسين عاما.

(١٧)

الاقتصاديون المصريون

[١]

يصعب أن نعثر على متخصصين مصريين فى علم الاقتصاد قبل العشرينات من هذا القرن. نعم، لقد عرفت مصر كتابات فى مسائل اقتصادية كما عرفت تدريس علم الاقتصاد قبل ذلك الوقت، ولكن من كان يقوم بهذا أو ذاك لم يكن الناس يعتبرونهم، ولا كانوا هم يعتبرون أنفسهم «اقتصاديين» فى الأساس. ومن ثم فمن الممكن اتخاذ مطلع العشرينات نقطة البداية لتتبع تطور الفكر الاقتصادى المصرى، وأن نعتبر أن ذلك الجيل من الاقتصاديين الذين كتبوا فى فترة مابين الحربين العالميتين هو الرعيل الأول من الاقتصاديين المصريين.

كان أغلب أفراد هذا الجيل الأول من الاقتصاديين من خريجى مدرسة الحقوق التى أسسها الخديو إسماعيل فى ١٨٦٧، أو مدرسة المعلمين العليا، أو مدرسة التجارة العليا، ثم أرسلوا فى بعثات حكومية أو سافروا على نفقتهم الخاصة لإكمال دراستهم فى الخارج، وعلى الأخص فى فرنسا أو إنجلترا، ثم عادوا إلى مصر ومعهم شهادات الدكتوراه فى الاقتصاد السياسى، واشتغلوا بعد ذلك إما بالتدريس فى الجامعة المصرية التى تأسست فى ١٩٠٨، أو فى أحد البنوك أو فى وزارة المالية. كان معظمهم قد تلقوا تعليما راقيا، سواء فى سنوات دراستهم الجامعية الأولى فى مصر أو فى دراستهم العليا فى الخارج، على يد أساتذة أكفاء، وقرأوا النظرية الاقتصادية فى كتبها الأصلية الأساسية، وليس فى شكل شروح أوملخصات.

وعندما يتأمل أحدنا الآن ما أنتجه هذا الرعيل الأول من الاقتصاديين من كتابات فى الاقتصاد لايسعه إلا أن يتملكه الاعجاب إذا أخذ فى الاعتبار أن هؤلاء الاقتصاديين قد بدأوا من فراغ يكاد أن يكون تاما (إذا استثنينا مقدمة ابن خلدون وكتابات الفقهاء المسلمين فى المالية العامة).

كان أبرز شخصيات هذا الجيل الدكاترة: عبد الحكيم الرفاعى، وأحمد نظمى عبد الحميد وراشد البراوى، وفهمى لهيطة، وعبد المنعم الفيسونى والأستاذ وهيب مسيحة. كانت كتابتهم النظرية والتطبيقية على السواء، تعانى قيوداً ومصاعب جمة. أما الكتابة النظرية، فإنهم لم يذهبوا فيها إلى أبعد من كتابة الكتب المدرسية، أى تلخيص وشرح النظرية الاقتصادية كما كانت تدرس فى أوروبا فى ذلك الوقت. وكان يحد من قدرتهم على التجديد والابتكار فيها أنهم لم يتلقوا علم الاقتصاد فى دراستهم الجامعية الأولى إلا كجزء ثانوى من الدراسة، وأنهم عندما تعلموا النظرية الاقتصادية تعلموها بغير لغتهم، وهناك من يعتقد (بحق فيما أظن) أن الابتكار النظرى فى علم مايكاد أن يكون مستحيلا أو محصورا فى أضيق الحدود إذا لم يكن المرء يفكر فى هذا العلم بلغته الأم، فضلا بالطبع عن المناخ الثقافى العام الذى نشأوا وتربوا فيه. وأما فى الموضوعات التطبيقية فكان يصادفهم مصاعب جمة فى جانب «العرض» وجانب «الطلب» على السواء.

إنى أقصد «بجانب العرض» ماكانت تعانيه الكتابة الاقتصادية من ندرة الموارد البشرية (الاقتصاديين) وندرة البيانات والمعلومات الاقتصادية. إن عدد المصريين الذين كان من الممكن تسميتهم اقتصاديين فى بداية هذه الفترة، أى فى ١٩٢٠، لم يكن ليتجاوز عدد أصابع اليدين، وفى نهاية الفترة (١٩٤٥) لم يكن عددهم ليتجاوز الأربعين أو الخمسين على الأكثر. وكان معظمهم يشتغل فى وظائف عملية وليس بالعمل الأكاديمى. وقد استمرت دراسة علم الاقتصاد فى مصر، حتى نهاية هذه الفترة التى نتكلم عنها، تشكل جزءا من دراسة أوسع هى دراسة القانون أو إدارة الأعمال، ولم يكن من الممكن للمرء أن يصبح اقتصاديا إلا إذا تابع دراسته فى خارج مصر. ولكن البعثات الحكومية كانت محدودة للغاية فى تلك الفترة، ولم تكن دراسة الاقتصاد لتحظى على أى حال، بأولوية عالية، لا فى نظر الدولة ولا فى نظر الطلاب المصريين أنفسهم.

ولكن حتى لو كانت هناك وفرة من الاقتصاديين المصريين فى ذلك الوقت، فإنهم ماكانوا ليجدوا من البيانات الاقتصادية مايحفزهم إلى الكثير من البحث والتدقيق. فجمع وتصنيف مايسمى الآن بالحسابات القومية، لم يكن قد أصبح من الحاجات الملحة كما يعتبر الآن، بل إنه لم يصبح كذلك حتى فى البلاد الصناعية، إلا بعد نشر كتاب كينز الشهير «النظرية العامة» فى سنة ١٩٣٦، وبعد أن زاد الطلب على هذه البيانات استجابة لمتطلبات الحرب العالمية الثانية. والراجح أن هذه الحرب أيضا، وماقترن بها فى منطقتنا من إنشاء «مركز تموين الشرق الأوسط»، الذى وجد لمواجهة متطلبات هذه الحرب، هو الذى حفز إلى اتخاذ أولى الخطوات الجادة لجمع وتحليل الحسابات القومية فى مصر.

كان أهم هذه الجهود هو ماقام به خلال السنتين الأخيرتين من سنوات الحرب باحث شاب هو محمود أنيس، الذى قام بدراسة رائدة نشرت بالإنجليزية بعنوان «دراسة فى الدخل القومى المصرى»، تم نشرها كعدد خاص من مجلة مصر المعاصرة، وهى مجلة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، فى سنة ١٩٥٠، وكانت تمثل خطوة رائدة على طريق طويل من جمع وتحليل البيانات الاقتصادية الكلية فى مصر. فقبل نشر هذه الدراسة لم يكن هناك إلا أقل القليل من البيانات عن مكونات الدخل والإنفاق القومى فى مصر، ومكونات الاستهلاك والاستثمار، ناهيك بالطبع عن بيانات توزيع الدخل، بينما كان حجم الناتج القومى الإجمالى ومتوسط الدخل، ومايطرأ عليهما من تغير بين سنة وأخرى مجالا لكل من يريد التخمين والتقدير الجزافى.

لايجوز أن نقلل من شأن ماكانت مصر قد أحرزته من تقدم فى جمع البيانات الإحصائية التى تتمتع بدرجة معقولة من اليقين، بالمقارنة بدول العالم الثالث الأخرى. كانت مصلحة الإحصاء والتعداد قد تكونت، كإحدى مصالح وزارة المالية منذ ١٩٠٥، وبدأت فى نشر الكتاب الإحصائى السنوى منذ ١٩٠٩. وكانت مصر قد أجرت أول تعداد للسكان فى ١٨٨٢، وجمعت ونشرت بانتظام إحصاءات على درجة عالية من الدقة عن ملكية الأرض الزراعية وتوزيعها على مختلف المحاصيل منذ بداية هذا القرن، فضلا، بالطبع، عن كل مايتعلق بمحصول القطن. عرفت مصر أيضا إعداد حسابات منظمة عن مالية الدولة منذ بداية

الاحتلال البريطاني في ١٨٨٢ ، كان الهدف الأساسي منها مواجهة مشكلة الدين الخارجي. ولكن كل هذا لم يكن كافيا للقيام بدراسات عن مشاكل النمو الاقتصادي لمصر بوجه عام، والأوسع نطاقا من مشاكل أي قطاع بعينه، الأمر الذي كان لابد له من جمع وتحليل مختلف البيانات الاقتصادية الكلية.

ثم إنه فضلا عن ندرة الاقتصاديين المصريين والبيانات الاقتصادية اللازمة، كان هناك أيضا قصور في الطلب على هذه الخدمات والبيانات. لقد استمر اتخاذ القرارات الاقتصادية الأساسية طوال هذه الفترة في يد سلطات الاحتلال، التي لم تكن تعتبر تنمية مصر الأقتصادية بالمعنى الذي نفهمه الآن، واحدا من أهدافها، بل كان الهدف هو «الإدارة الاستعمارية الكفء» وهو شيء مختلف تماما عن التنمية الاقتصادية. كان أفضل من يقوم بهذه «الإداره الاستعمارية الكفء» هم بالطبع السياسيون والخبراء البريطانيون أيضا المقيمون في مصر، دون حاجة تذكر إلى اقتصاديين مصريين. كانت الإصلاحات الأساسية التي يحتاجها نظام الضرائب قد تحققت بالفعل في السنوات الأولى للاحتلال البريطاني، وانكمشت مهمة التنمية الاقتصادية حتى انحصرت في رفع إنتاجية الأرض الزراعية في مصر، بل وانحصرت هذه في زيادة الكفاءة في إنتاج وتمويل وتسويق محصول القطن. لم يكن هذا بالطبع ليرقى إلى ماكان يتطلع إليه المصريون من رفع مستوى المعيشة للشعب المصري ككل، وزيادة درجة التنوع في الاقتصاد بتشجيع نمو الصناعة، وإدخال إصلاحات أخرى على نظام الضرائب تتمثل في شموله لمختلف مصادر الدخل التي لم تكن تخضع لأي ضريبة، وتحقيق درجة أعلى من التصاعدية في أسعار الضرائب ومن العدالة في معاملة الأنواع المختلفة من الدخل. ولكن كان الشعور السائد وقتها بأن مثل هذه الإصلاحات لابد أن تنتظر حتى يتحقق الاستقلال السياسي الحقيقي، وبأنه طالما بقي الاحتلال البريطاني لا يمكن اتخاذ أي إصلاح اقتصادي ذي شأن.

كان المطلوب في ذلك الوقت، أو هكذا بدا الأمر، ليس مزيدا من الاقتصاديين، بل من القانونيين والسياسيين الذي يستطيعون الدفاع عن القضية الوطنية في المحافل والمؤتمرات الدولية وعلى موائد المفاوضات. لم يكن غريبا إذن أن تكون أكثر الكليات الجامعية إغراء للنابغين من الطلاب في ذلك الوقت، هي كلية الحقوق، وأن عددا قليلاً جدا من هؤلاء هم الذين شعروا برغبة قوية في التخصص في الاقتصاد.

فإذا نظرنا الآن إلى فترة مابين الحربين كلها، فإنه سوف يبدو لنا طبيعيا للغاية أن يسيطر موضوعان على الإنتاج الفكرى للاقتصاديين المصريين فى تلك الفترة : الزراعة (وعلى الأخص القطن) والتاريخ الاقتصادى المصرى. أما الاهتمام بالزراعة فتفسره بطبيعة الحال غلبة هذا القطاع الكاسحة فى ذلك الوقت على إجمالى الناتج القومى وإجمالى العمالة وإجمالى الصادرات. وأما الاهتمام بالتاريخ الاقتصادى المصرى فالأرجح أن الدافع إليه كان عوامل نفسية فى الأساس. كان الشعور بالإحباط المتولد عن الخضوع للسيطرة الأجنبية يدفع إلى محاولة إحياء الماضى، كنوع من العزاء من ناحية، وبحثا عن دليل للعمل من أجل المستقبل من ناحية أخرى. ترتب على ذلك ظهور بعض الدراسات الممتازة فى تاريخ مصر الاقتصادى كتبها مصريون، ونادرا ماكتب أفضل منها فى السنوات التالية للفترة التى نحن بصددها الآن. ومن الشائق أن نلاحظ ظاهرة مماثلة فى فروع أخرى من فروع المعرفة، إذ شهدت نفس الفترة دراسات ممتازة ورائدة فى التاريخ السياسى والفكرى لمصر والعرب والمسلمين من أبرزها دراسات العقاد وأحمد أمين وطه حسين وعبد الحميد العبادى ومحمد حسين هيكل عن التاريخ السياسى والفكرى للإسلام، وسلسلة عبد الرحمن الرافعى فى تاريخ مصر الحديث.

* * *

هناك استثناء بارز من سيطرة هذين الموضوعين على اهتمامات الاقتصاديين المصريين: الزراعة والتاريخ الاقتصادى. هذا الاستثناء البارز هو كتابات طلعت حرب وإنجازاته العملية على السواء. فها هو ذا رجل يتطلع إلى المستقبل بدلا من الماضى، ويشغله تطور الصناعة المصرية بدلا من الزراعة. وعلى الرغم من أن طلعت حرب كان اقتصاديا عمليا وليس أكاديميا، فإن كتاباته وخطبه ومقالاته ومذكراته وتقاريره الاقتصادية تشكّل علامة مهمة فى تطور الفكر الاقتصادى المصرى، وتذكر بشدة بكتابات التجاريين فى أوروبا إبان عصر النهضة، كما تذكر بشدة أيضا بكتابات وإنجازات الاقتصادى الألمانى فردريك ليست فى العقود الأولى من القرن الماضى. كان كل منهما، طلعت حرب وفردريك ليست، يتغنى بمزايا الصناعة، ولايرى أى مستقبل اقتصادى لبلده بغير التصنيع السريع، ويطالب بدور فعال من جانب الدولة لحماية الصناعات الناشئة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من دعوة طلعت حرب المستمرة، هو وغيره من الاقتصاديين المصريين، إلى الاستقلال الاقتصادى، فقد عكست معظم الكتابات الاقتصادية المصرية فى هذه الفترة درجة عالية من التبعية الفكرية للخارج، بما فى ذلك تأثر طلعت حرب نفسه بالدعوة إلى الاستقلال الاقتصادى التى عرفتها أوروبا فى المراحل الأولى لنهضتها الصناعية. ففى ظل ندرة، أو حتى انعدام الكتابات الاقتصادية العربية قبلهم، كان على هؤلاء الرواد من الاقتصاديين المصريين أن يعتمدوا بشدة على الكتابات الأوروبية (وبدرجة أقل بكثير على الكتابات الأمريكية) فى النظرية الاقتصادية، بل وعلى دراسات الأوروبيين للمشاكل الاقتصادية لمصر نفسها ولتاريخها الاقتصادى. وهكذا ظلت أفضل الكتب الصادرة عن نظام الرى والزراعة فى مصر هى تلك التى كتبها مهندسون بريطانيون، وظل أفضل كتاب فى تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر هو كتاب كراوشلى :
(Crouchley , A , The Economic Development of Modern Egypt,
Longman, London , 1939) .

وذلك حتى نهاية هذه الفترة التى نتكلم عنها على الأقل.

* * *

ولكن، مع كل هذه الثغرات وأوجه القصور، كان لهذا الرعيل الأول من الاقتصاديين المصريين فضل واحد عظيم على الأقل، لازال الفكر الاقتصادى المصرى، وسوف يظل مدينا لهم به، وهو جهدهم الرائع فى تعريب المصطلحات والأفكار الاقتصادية. إن معظم المصطلحات الاقتصادية العربية المستخدمة اليوم فى مصر، والتى انتشر كثير منها إلى سائر البلاد العربية، هو من صنع هذا الجيل من الاقتصاديين سواء فى ذلك مصطلحات النظرية الاقتصادية الجزئية والكلية، أو التجارة الخارجية، أو النقود والبنوك، أو التأمين، أو تاريخ الفكر الاقتصادى.. إلخ. وبفضل ماكان يتمتع به ذلك الجيل من سيطرة كاملة على قواعد اللغة العربية ومعرفة حميمة بأفضل أمثلة الأدب العربى القديم، جاءت هذه المصطلحات الجديدة لتعبر عما يقابلها فى اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية، بدقة ووضوح وجمال، وهى صفات ساعدت على سهولة وقبول هذه المصطلحات وانتشارها..

جاء الجيل التالى من الاقتصاديين المصريين (٤٥ ـ ١٩٧٠) ليستخدم هذا التراث الغنى من اللغة الاقتصادية الذى تركه الجيل الأول، وليصحح كثيرا من أوجه القصور التى عانى منها، وليتخلص من قيود التبعية التى كان الجيل السابق مكبلا بها. ولكن هذا الجيل التالى عانى بدوره أوجه قصور وقيود من نوع جديد.

[٢]

تنتمى كتابات الجيل التالى من الاقتصاديين المصريين (٤٥–١٩٧٠) فى الأساس إلى فترة الحكم الناصرى. وهو جيل، على الرغم من أنه كان بدوره يحمل عبثه الخاص به، جدير بأن يعتبر، من نواحى كثيرة، جيلا حسن الحظ، إذ لم تكن هذه الفترة فقط واحدة من أفضل الفترات خلال هذا القرن من حيث أداء مصر الاقتصادى، بل كانت من أفضلها أيضا من حيث معدل التقدم الذى حققه الإنتاج الفكرى للاقتصاديين المصريين، والذى حققته مهنة الاقتصاد بوجه عام.

هناك أولا : النمو السريع فى عدد الخريجين المتلقين تعليما اقتصاديا. فإلى جانب خريجى كليتى الحقوق والتجارة من الجامعة المصرية العتيدة (التى تغير اسمها إلى جامعة فؤاد الأول ثم إلى جامعة القاهرة) الذين بلغوا فى تلك الفترة عدة مئات كل عام، أضيف خريجو جامعة الإسكندرية (التى أنشئت فى ١٩٤٢) ثم عين شمس (١٩٥٠) ثم أسيوط (١٩٥٨) ثم خريجو جامعة الأزهر التى تم تحديثها فى أوائل الستينات على نحو يسمح بتدريس المواد العصرية ومنها الاقتصاد. وفى ١٩٦٠ تم افتتاح أول كلية متخصصة فى الاقتصاد وهى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

ثانيا : حدث فى تلك الفترة التوسع الهائل فى البعثات الحكومية لخريجى الجامعات لمتابعة دراستهم العليا بالخارج. ذلك أن تبنى الحكومة، فى أعقاب ثورة ١٩٥٢، لهدف التنمية الاقتصادية السريعة والتصنيع وسياسة التخطيط المركزى، واتباعها لسياسة عدم الانحياز فيما بين منتصف الخمسينات ومنتصف الستينات، حفز الحكومة إلى إرسال أعداد كبيرة من الخريجين، بما فى ذلك دارسى الاقتصاد، إلى جامعات الغرب والشرق، اعتقاداً منها بأن من شأن ذلك أن يحقق توازنا صحيًا

بين أيديولوجيتى المعسكرين. كانت مدة البعثة للكثيرين من هؤلاء الطلاب طويلة نسبيا، قد تمتد إلى خمس سنوات أو أكثر، وكان موضوع الدراسة لأغلبهم قد حدد تحديدا دقيقا من جانب الهيئة الحكومية التى أوفدتهم أملا فى أن يلبى ذلك حاجات محددة للدولة، وهى سياسة تذكر ببعثات محمد على قبل ذلك بأكثر من قرن من الزمان.

ثالثا: بدأ تطبيق سياسة طموح أيضا وحازمة فيما يتعلق بجمع الإحصاءات والمعلومات، فأنشئت هيئة جديدة وقوية وواسعة الاختصاص لجمع وتحليل البيانات الإحصائية سميت الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، وعهدت إدارتها إلى مديرين مستنيرين وبالغى الحيوية والطموح من ضباط الجيش استطاع الجهاز فى عهدهم تقديم خدمات جليلة فى ميدان الإحصاء والبحث الاقتصادى.

هكذا تم التغلب إلى حد كبير على العقبتين اللتين قيدا البحث الاقتصادى فى الفترة السابقة (٢٠-١٩٤٥)، إذ لم تعد هناك ندرة فى الاقتصاديين المتدربين تدريبا جيدا، ولا نفس الدرجة من الندرة فى البيانات الإحصائية.

كذلك لم يعد الطلب شحيحا على خدمات الاقتصاديين أو على الإحصاءات. فإلى جانب وزارتى المالية والتجارة القديمتين والجامعات الآخذة فى التوسع، أنشئت وزارة مستقلة للاقتصاد، وأخرى للصناعة، ولجنة حديثة باسم لجنة التخطيط القومى تحولت فيما بعد إلى وزارة التخطيط. وفى أوائل الستينات أنشىء المعهد القومى للتخطيط، الذى أنشأه وأصبح أول مدير له أستاذ نابغ فى الفلك، تصادف أنه كان أيضا هاويا للاقتصاد والتخطيط، ويشارك قادة ثورة ١٩٥٢ فى طموحاتهم فى التنمية والتقدم (د. إبراهيم حلمى عبد الرحمن).

فإذا تأمل المرء الآن النتائج التى أثمرتها تلك الجهود، فإنه لايسعه، حتى ولو كان من أشد أنصار مبدأ عدم تدخل الدولة فى الاقتصاد، إلا أن يشعر بالتقدير العميق لما أداه الدور الواسع للدولة فى تلك الفترة فى ميدان البحث الاقتصادى وتوفير المعلومات الاقتصادية. لقد أصبحت فى متناول اليد ثروة من الإحصاءات عن مختلف جوانب الاقتصاد والمجتمع المصرى، بفضل جهاز التعبئة والإحصاء فى الأساس، كما أعدت ونشرت لجنة التخطيط القومى والمعهد القومى للتخطيط

محاضرات ومذكرات وبحوثا عن مختلف قضايا التنمية وأساليب التخطيط الفنية، ودعى عدد من كبار الاقتصاديين ذوى المكانة العالية، للمجيء إلى مصر لإلقاء المحاضرات أو إعداد الدراسات عن مختلف مشكلات الاقتصاد المصرى أو المشكلات النظرية العامة لقضايا التنمية الاقتصادية. هكذا جاء إلى مصر «جوتفريد هابرلر» و«راجنار نيركسه» بدعوة من البنك الأهلى المصرى فى السنوات الأولى التالية لثورة ١٩٥٢ لإلقاء محاضرات عامة عن مشكلات التنمية الاقتصادية، أصبحت فيما بعد أساسا لبعض من أشهر أعمالهما. كما نشطت حركة للترجمة فى مختلف فروع المعرفة بما فيها الاقتصاد والتخطيط تشجعها وتنفق عليها الدولة.

بل حتى خلال الفترة التى اتخذت فيها أكثر الإجراءات ثورية، وبدأ فيها تطبيق ماسمى وقتها بالاشتراكية العربية، لم تجد السلطة غضاضة فى دعوة بعض الاقتصاديين الأجانب من غير الاشتراكيين، ولكن من ذوى السمعة العالية فى فرع تخصصهم، للقدوم بل والإقامة فى مصر لفترات متفاوتة. هكذا جاء إلى مصر الاقتصادى السويدى الشهير «بنت هانسن» فى مطلع الستينات وخصص له مكتب فى معهد التخطيط القومى حيث كان يلتقى بالاقتصاديين المصريين ويلقى المحاضرات ويعقد ندوات البحث، مما أسفر فى النهاية عن ظهور كتابه القيم عن الاقتصاد المصرى (بالتعاون مع جرجس مرزوق) فى ١٩٦٥. خلال نفس الفترة جاء إلى مصر الاقتصادى البريطانى باتريك أوبراين الذى أصبح فيما بعد ولايزال أحد أبرز أساتذة التاريخ الاقتصادى فى جامعة أكسفورد، ليكتب كتابه القيم أيضا عن تحول النظام الاقتصادى المصرى إلى الاشتراكية، وهو كتاب لايزال يعتبر حتى الآن من أفضل ماكتب فى موضوعه. كما كان هذا التحول فى النظام الاقتصادى المصرى هو ماأدى بالدكتور حسين خلاف إلى كتابة مؤلف قيم آخر فى التاريخ الاقتصادى المصرى الحديث.

بالإضافه إلى الزيادة الملحوظة فى حجم الكتابات المتعلقة بالمشكلات التطبيقية الخاصة بالاقتصاد المصرى وارتفاع مستواها، خلال عقدى الخمسينات والستينات، يمكن أن يعتبر هذان العقدان أيضا العصر الذهبى لتأليف الكتب الجامعية، فى مختلف فروع علم الاقتصاد. لقد شهدت هذه الفترة ظهور كتب سعيد النجار فى نظرية الثمن، وزكى شافعى فى النقود والبنوك، وزكريا نصر فى النظرية الاقتصادية

الكلية والتاريخ الاقتصادى العام، ولبيب شقير فى التجارة الدولية والتكامل الاقتصادى العربى، وحسين خلاف فى المالية العامة . . إلخ.

لقد قدمت كل هذه الكتب وغيرها عروضا بالغة التميز للمبادىء المستقرة فى النظرية الاقتصادية والمالية العامة، كتبت بدقة وتأن وصبر وبلغة عربية صحيحة وبأسلوب جميل خال من أى لغو. كان الجيل السابق من الاقتصاديين (جيل فترة مابين الحربين) قد قام بصنع اللبنات اللازمة للبناء، فإذا بهذا الجيل التالى يستخدمها فى إقامة أبنية ثابتة وخلابة. كان هذا الجيل الذى كتب فى الخمسينات والستينات قد نشأ وتعلم فى ظروف أكثر استقرارا بكثير من الجيل الذى تلاه (جيل السبعينات والثمانينات) وقضى فى الدراسة بالخارج فترات أطول بكثير، فلما عاد أفراده إلى مصر بعد حصولهم على درجة الدكتوراه، أعطوا مرتبات بالجامعة تسمح لهم بمعيشة محترمة ولائقة لايضطرون معها للتنقل من مكان لآخر لكسب الرزق، كما ظلوا يتمتعون بمركز أدبى رفيع، كأساتذة بالجامعة، يحفزهم على بذل ماكانوا يبذلونه من جهد، وهى كلها أمور فقد منها الكثير بعد ذلك الوقت. لم يكونوا فى عجلة من أمرهم وهم يكتبون وينشرون نتاج عملهم، وماكانوا يتعرضون لنفس الإغراء الذى خضع له خلفاؤهم من الاقتصاديين لكسب المزيد من المال وتكوين الثروات. لم يكن ذلك الجيل، جيل الخمسينات والستينات بالضرورة مصنوعا من معدن أنفس من الجيل التالى عليه، إنه فقط لم يتلق ضربات بنفس القسوة التى ضرب بها من تلاهم.

إن هذه المزايا التى تمتع بها ذلك الجيل من الاقتصاديين تمتع بها أيضا نفس الجيل من الروائيين والمسرحيين والشعراء والفنانين من مختلف الأنواع. ففى خلال الخمسة عشر عاما التى أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية، شهدت مصر ازدهارا ملحوظا فى الحياة الثقافية والفنية يقارب، إن لم يفق، ماشهدته من ازدهار فى العقد التالى للحرب العالمية الأولى.

وتفسير ذلك فى رأيى اجتماع عدة ظروف فى نفس الوقت: حركة وطنية قوية خلقت شعورا بالتفاؤل بالمستقبل، ودرجة عالية من الاستقرار السياسى ومن التفاعل الصحى مع الثقافات الأجنبية مع توفر مستوى عال من التعليم والثقافة لهذا الجيل

من الاقتصاديين والكتاب والفنانين بوجه عام. إن كثيرا من هذه الظروف قد جرى فقدها تدريجيا، وبدرجات متفاوتة، خلال السبعينات، ولكن حتى قبل قدوم السبعينات كانت السحب قد بدأت تتجمع منذرة بمناخ مختلف تماما، حتى أن بوادر هذا التغيير قد بدأت تصبح شديدة الوضوح فى السنوات التالية لهزيمة ١٩٦٧.

كانت هذه النذر تدور فى الأساس حول زيادة ثقل يد الدولة فى الحياة الاجتماعية والثقافية. كانت البوادر الأولى قد بدأت فى الظهور فى وقت مبكر، حينما بدأ الخلاف بين جمال عبد الناصر ومحمد نجيب يظهر للعيان فى ١٩٥٤، ولكن الأمر لم يصبح ثقيل الوطأة إلا مع انتصاف الستينات حينما اقترن تزايد الصعوبات الاقتصادية مع تزايد الضغوط الخارجية، ثم مع هجوم ١٩٦٧ المشئوم، وكلها ظروف أدت إلى تزايد ضغط الدولة على نفوس الناس بما فى ذلك بل وعلى الأخص المثقفون.

انعكس هذا بالطبع على الاقتصاديين المصريين فى صور مختلفة. فمع ازدياد تدخل الدولة فى الاقتصاد بعد منتصف الخمسينات زاد إلحاح الدولة على المثقفين بما فى ذلك أساتذة الجامعات، بأن يقوموا بالتعبير والترويج للأيديولوجية التى تتبناها الحكومة. ولكن من حيث أن الحكومة فى البداية لم تكن هى نفسها تعرف بوضوح نوع هذه الأيديولوجية، فإن التوجيهات الصادرة من الحكومة كثيرا ما كانت تتعرض للتغير المفاجىء وكثيرا ما كانت تصدر متضاربة. وقد سمح بعض الاقتصاديين لأنفسهم للأسف، بمن فيهم بعض الأكاديميين، بأن يستدرجوا إلى هذا المنحدر، وبأن يولوا وجوههم إلى أية وجهة تحددها لهم السلطات. هكذا بدأ الترويج للنظام التعاونى فى منتصف الخمسينات، تلاه الترويج لأسلوب التخطيط الاقتصادى فى أواخر الخمسينات، ثم للاشتراكية العربية ابتداء من ١٩٦١، ممزوجة ببعض ملامح الماركسية فى أعقاب ١٩٦٤.

كان لإصرار الحكومة فى ذلك الوقت على أن تكون أيديولوجيتها هى المسيطرة على التعليم الجامعى، أثر سيىء على البحث الاقتصادى والكتابات الاقتصادية من أكثر من ناحية. فبينما أسرع بعض الاقتصاديين الأكثر استعدادا للخضوع لرغبة السلطات إلى كتابة ماتريد السلطة أن تقرأه، بدأ الإحباط يخيم على من كان منهم

أكثر استقلالا فى الرأى، خاصة وهم يرون قلة حظ من اختار التفرغ للبحث غير المنحاز. وقد فضل بعض هذا الفريق الأخير أن يترك الجامعة برمتها ويبحث عن عمل خارج البلاد. هناك بالطبع من الاقتصاديين الأكفاء من كان يشارك الحكومة التزامها بالاشتراكية وإيمانها بالتخطيط المركزى، ولكن حتى فى داخل هذا الفريق الأخير وجد من رأى أن الخطابة السياسية أو تقوية العلاقات بأصحاب النفوذ هى طريق أسرع للصعود السياسى أو المادى من البحث الأكاديمى المتأنى، ومن ثم خضع بعضهم لإغراء ترك العمل العلمى والاشتغال بالسياسة.

ومن المؤسف أيضا وبوجه خاص، أن الحكومة منذ أواخر الخمسينات، بدأت تصر على تقييد التعبير عن أى مذهب من المذاهب الاشتراكية غير المذهب الذى اختارته، وكان سبب ذلك فى رأيى ليس ضيق الأفق بقدر ماكانت الحكومة تعتبره من متطلبات لعبة السياسة الدولية والرغبة فى إرضاء أو تحييد إحدى القوتين العظميين. لكن أيا كان سبب هذه الظاهرة فإن أثرها فى البحث الاقتصادى كان سيئا، فقد أدى خوف الحكومة من أن يتحول الاقتصاديون الماركسيون فى مصر إلى الترويج لأهداف السياسة السوفيتية، أو ربما مجرد رغبة الحكومة فى أن تظهر نفسها أمام الولايات المتحدة بمظهر من يقاوم النفوذ السوفيتى ويضع حدا لانتشاره، إلى أن وضعت الحكومة فى السجن كل الماركسيين المصريين الذين لهم أى أثر على الإطلاق فى الرأى العام، وذلك لعدة سنوات (٥٩ ـ ١٩٦٤)، وقد شمل ذلك بعضا من أكثر الاقتصاديين المصريين نبوغا وحيوية وعلمًا. كان على رأس هؤلاء إسماعيل صبرى عبد الله، وفؤاد مرسى، وفوزى منصور الذين كانوا وقت اعتقالهم فى ١٩٥٩ أساتذة فى الجامعة ولكن لم يسمح لهم بعد خروجهم أن يعودوا إليها خوفا من أن يؤثروا فى الطلبة تأثيرا غير مرغوب فيه ومن عاد منهم إلى الجامعة بعد لأى، وبسبب ظروف استثنائية، كفوزى منصور، سرعان ماوجد المناخ العلمى والسياسى فى الجامعة محبطا لدرجة أدت به إلى الهجرة لبضع سنوات خارج البلاد.

ومع ذلك فثمة خدمة جليلة أداها النظام الناصرى للفكر الماركسى دون قصد منه، إذ إنه عندما بدأ اعتقال الماركسيين فى عام ١٩٥٩، استطاع أحد الاقتصاديين المصريين النابغين الهرب بمعجزة إلى فرنسا، ومنها إلى غرب إفريقيا، حيث استطاع أن ينتج إنتاجا مثمرا للغاية وأن يحدث تطويرا متميزا للفكر الاقتصادى الماركسى.

إنى أقصد بالطبع سمير أمين الذى كان ولايزال غزيز الإنتاج بالفرنسية وكانت أعماله تترجم فى الحال إلى الإنجليزية منذ أواخر الستينات، ولكن قراء العربية لم تكن تصلهم إلا ترجمات سيئة لأعماله، ومع ذلك ظلت تهرب وتباع سرا فى مصر باعتبارها من الممنوعات حتى قرب نهاية السبعينات. عندما أراد سمير أمين أن يكتب نقدا لسياسة عبد الناصر الاقتصادية فى الستينات اضطر إلى استخدام اسم مستعار هو «حسن رياض»، ولكنه حتى بعد وفاة عبد الناصر لم يستطع العودة إلى مصر، فقد احتاج ذلك إلى وفاة السادات أيضا، ومن ثم ظل تأثير سمير أمين فى الكتابات الاقتصادية المصرية محدودا بحدود دائرة ضيقة للغاية.

[٣]

كان العامل الذى أثر فى الكتابات الاقتصادية المصرية خلال الفترة التالية (٧٠ـ ١٩٩٥) تأثيرا مباشرا أو غير مباشر، أكثر من أى عامل آخر، هو فى رأيى هزيمة ١٩٦٧. فجيل الاقتصاديين المصريين الذى أتكلم عنه الآن هو جيل ماسمى بالنكسة، وحرب أكتوبر وسياسات الانفتاح الاقتصادى، وتدفق أموال النفط والتضخم، وتراكم الديون الخارجية، واتفاقيات فض الاشتباك و«السلام»، ومايسمى بالتصحيح الهيكلى، وأخيرا جيل الدعوة إلى مايسمى «بالشرق أوسطية». إن معظم هذه الأحداث ما كان ليحدث على الأرجح لو لم تحدث حرب ١٩٦٧، وعلى الأخص لولا هزيمتنا فيها.

لقد أدت هزيمة ١٩٦٧ إلى إضعاف الدولة المصرية إلى درجة جعلتها تفقد جزءا كبيرا من قدرتها على القيام بأى مهام جديدة أو اتخاذ إجراءات «ثورية» من أى نوع، واضطرتها إلى التخفيف من قبضتها على عقول الناس ومن تقييدها لحرية التعبير. كما أدى الضعف الشديد الذى لحق بثقة الناس فى السلطة، وانتشار الشعور بخيبة الأمل فى قدرتها على تحقيق ماقدمته من وعود، إلى ضعضعة الأيديولوجية التى كانت تتبناها الدولة، إذ بدا للناس فجأة أن هناك أشياء أخطر بكثير من الاشتراكية والتخطيط وإعادة توزيع الدخل، وبدا وكأن هذه الأشياء قد فقدت فجأة كثيرا مما كان يعلق عليها من أهمية.

انشغل الاقتصاديون المصريون لفترة من الوقت، فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧، بتقدير الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الحرب، أو بمشاكل تعبئة الموارد اللازمة لدعم المجهود الحربى وحرب الاستنزاف، ولكن سرعان ما تحول الاهتمام إلى السياسة الاقتصادية الجديدة التى دشنها السادات فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ مباشرة. إن جزءا كبيرا من طاقة وجهد الاقتصاديين المصريين خلال العقدين التاليين وجّه إما إلى الدفاع عن سياسات الانفتاح الاقتصادى أو إلى انتقادها، وقد استمر ذلك حتى بعد بدء سياسة «التصحيح الهيكلى» فى منتصف الثمانينات، وإن كان التركيز منذ ذلك الوقت قد أصبح على موضوعات مثل إلغاء أو تخفيض الدعم أو الإبقاء عليه، وبيع القطاع العام ونقده أو الدفاع عنه.

أدى اندلاع هذه المناقشات إلى اشتراك الاقتصاديين المصريين فى النقاش المعروض على الرأى العام بدرجة أكبر بكثير مما كان عليه الحال قبل ذلك، إذ لم يحدث شىء من نفس النوع قبل تدشين سياسة الانفتاح. فخلال فترة ما بين الحربين العالميتين فى العشرينات والثلاثينات، وكذلك فى الأربعينات، لم يكن هذا النقاش العام بين الاقتصاديين واسعًا بسبب ندرة الاقتصاديين من ناحية والاستقرار الكبير الذى تمتعت به السياسة الاقتصادية فى ذلك الوقت من ناحية أخرى. وأما خلال الحقبة «الاشتراكية» فى الخمسينات والستينات فإن السياسة الاقتصادية لم تكن تعرض على الناس لمناقشتها بل كان يجرى إملاؤها عليهم. أما الآن، أى ابتداء من أوائل السبعينات، فعلى الرغم من أن المناقشات العامة لم يكن لها أى تأثير يذكر على القرارات التى تتخذها الحكومة (تماما كما كان الحال قبل ذلك) فإن زيارة درجة حرية التعبير بعد ١٩٧٠، والتحول المفاجىء فى السياسة الاقتصادية بعد ١٩٧٣، جعلا فتح باب النقاش بين مؤيدى ومعارضى هذه السياسة أمرا شبه حتمى.

كان من بين الآثار الناتجة عن ذلك، هو ظهور هذا التقليد الجميل، ابتداء من ١٩٧٥، والذى يرجع الفضل الأول فى إنشائه للدكتور إسماعيل صبرى عبد الله، لعقد مؤتمر سنوى للاقتصاديين المصريين، وهو ما أخذت تنظمه كل عام الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، ومازال مستمرا حتى الآن، وإن كان قد أصابه ضعف شديد، بالمقارنة بما كان عليه فى السنوات الأولى لأسباب

لاتختلف كثيرا عن أسباب الضعف الذى لحق بمختلف منابر وقنوات التعبير عن الرأى العام فى السنوات العشر الأخيرة. ولكن هذا المؤتمر كان طوال السنوات العشر الأولى على الأقل، مجالا مهما لإعداد ومناقشة تحليلات جيدة ومدعمة تدعيما قويا بالإحصاءات والبيانات الحديثة، لمختلف جوانب الاقتصاد المصرى.

وهنا يجب أن نلاحظ فارقا مهما بين الإنتاج الفكرى الاقتصادى لهذه المرحلة وبينه فى المرحلتين السابقتين اللتين تناولتهما فيما تقدم. فلأول مرة منذ بدأت الكتابات الاقتصادية فى مصر، أصبح الاقتصاديون المصريون هم المصدر الرئيسى للتحليل الاقتصادى لمشاكل بلدهم. فمنذ أوائل السبعينات بدأت تظهر مؤلفات مهمة بالعربية وغير العربية، كتبها اقتصاديون مصريون، عن الاقتصاد المصرى، وأصبحت الإشارة إلى كتابات الاقتصاديين المصريين، التى ترد فى مؤلفات بعضها لغير المصريين، أمرا متكررا ومألوفا، بينما أصبح من المألوف أيضا ظهور مؤلفات عن الاقتصاد المصرى بجهد مشترك بين اقتصاديين أجانب ومصريين. كذلك انتشرت دعوة الاقتصاديين المصريين للمساهمة فى المؤتمرات الدولية ومنشورات الأمم المتحدة، وزاد عدد الاقتصاديين المصريين الذين يشغلون مناصب مرموقة فى مختلف منظمات الأمم المتحدة.

فى هذه الحقبة إذن (٧٠ ـ ١٩٩٥) لم تعد العلاقة فى اتجاه واحد: يكتب الاقتصاديون الأجانب عن الاقتصاد المصرى أو غيره فيتلقى منهم الاقتصاديون المصريون مايكتبونه أو يلخصونه أو يعلقون عليه، بل أصبح للاقتصاديين المصريين إنتاجهم المبتكر، بل أصبحوا هم المصدر الأساسى لهذا التحليل.

يؤيد ذلك أنه لايكاد المرء يجد عملا واحدا كتبه اقتصادى مصرى عن الاقتصاد المصرى ونشر فى أوروبا أو أمريكا خلال الحقبة الأولى (٢٠ ـ ١٩٤٥)، والكتابات الاقتصادية القليلة التى كتبها مصريون بلغة أجنبية فى تلك الحقبة، تم نشرها كأعداد خاصة من مجلة «مصر المعاصرة» التى تصدرها الجمعية المصرية للاقتصاد (مثال ذلك بحث د. محمد أنيس عن الدخل القومى المصرى). وفى الفترة التالية (٤٥ ـ ١٩٧٠) ظل عدد الكتب المنشورة بالخارج لاقتصاديين مصريين قليلا وكانت أساسا تتضمن رسائل هؤلاء للدكتوراه المقدمة لجامعات أوروبية أو أمريكية. أما فى الفترة

الحالية (٧٠ ـ ١٩٩٥) فلم يعد الأمر كذلك، بل أصبحت مؤلفات الاقتصاديين المصريين عن مشاكل بلدهم تطلب ابتداء من ناشرين أجانب ويرحب هؤلاء بنشرها، سواء بالتعاون مع مؤلفين غير مصريين أو باستقلال.

ولكن بينما أفاد الاقتصاديون المصريون من زيادة حرية التعبير فى أعقاب ١٩٧٠، وأفادت مهنة الاقتصاد من زيادة عدد المتلقين تعليما اقتصاديا فى الجامعات المصرية، بسبب مابذل من جهود فى السنوات السابقة على ١٩٧٠ وبعدها، عانى هذا الجيل من الاقتصاديين آثار تطورات أخرى يكاد يكون لها جميعا علاقة بهزيمة ١٩٦٧ .

كان هناك أولا التدهور العام فى الروح المعنوية بسبب الهزيمة، وفقدان ذلك الحماس الذى كان سائداً قبل ١٩٦٧ وكان وراء جزء لايستهان به من الكتابات الاقتصادية فى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات. ومن ناحية أخرى، أدي تراجع دور الدولة فى الاقتصاد إلى أن عانى الاقتصاديون العاملون فى الهيئات الحكومية المختلفة تراجع الطلب على خدماتهم وانخفاض أهميتهم وتأثيرهم. وعلى سبيل المثال، وجد عشرات الاقتصاديين المشتغلين فى وزارة التخطيط ومعهد التخطيط القومى، والمؤهلين تأهيلا جيدا، وجدوا أنفسهم فجاة وكأن لاأحد فى حاجة إليهم بسبب انخفاض أهمية عملية التخطيط برمتها. ذلك أن وضع الخطط الخمسية كان قد تم هجرانه منذ منتصف الستينات وحل محله التخطيط سنة بسنة. وحتى عندما عاد الإعلان عن وضع خطط خمسية من جديد فإن عملية التخطيط كانت قد أصبحت عملا أقل جدية بكثير مما كانت فى الستينات بسبب سحب الدولة ليدها تدريجيا من التدخل فى الاقتصاد.

أما أساتذة الجامعات فقد تعرضوا لنوع آخر من الإحباط نتج عن شعور عام باللامبالاة من جانب الطلبة، إما بسبب الهزيمة العسكرية نفسها وماتعرض له الوطن من محن نتيجة لها، أو بسبب تدهور الأحوال الاقتصادية بوجه عام، وازدياد صعوبات الحياة، بما فى ذلك صعوبة الحصول على وظائف مجزية بعد التخرج وهى كلها أمور غير منبتة الصلة بالهزيمة العسكرية. يضاف إلى ذلك أن الحكومة وجدت نفسها مضطرة للعودة إلى سياسة قبول الأعداد الكبيرة فى الجامعات كجزء من محاولاتها لإرضاء الرأى العام الذى سيطر عليه السخط

والتبرم فى أعقاب ١٩٦٧ . ثم جاء بعد ذلك بقليل عصر التضخم الجامح فى أعقاب زيادة أسعار النفط فى ٧٣/ ١٩٧٤ فإذا بأساتذة الجامعات يجدون أنفسهم، مثل غيرهم، مضطرين للبحث عن طرق لزيادة دخولهم ولو على حساب واجباتهم العادية فى الجامعة. هكذا نجد أنه، بينما ظهر بعض الإنتاج العلمى الجيد فى تلك الفترة بل وبكمية أكبر مما كان عليه الحال فى الستينات والخمسينات، فإن الصورة الإجمالية كانت صورة تدهور عام فى مستوى البحث والكتابة الاقتصادية.

كثيرا مايقال إن كل هذا إنما يرجع إلى تدهور عام فى الأخلاقيات، ارتبط بارتفاع معدل التضخم واتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى، والظهور المفاجىء لفرص جديدة لزيادة الثروات بصرف النظر عن حجم الجهد المبذول، وارتفاع معدل الحراك الاجتماعى المرتبط بهذا كله. وعلى الرغم من أن هذا التفسير يتضمن بلاشك جزءا من الحقيقة، فإن جزءا آخر من التفسير الحقيقى لهذا التدهور العام فى مستوى البحث العلمى والكتابة الاقتصادية يرجع إلى «رخاوة» الدولة، وهى ظاهرة كان لها من الآثار السيئة على العمل العلمى والأكاديمى مالايقل عن أثر اليد الثقيلة للدولة، الذى ساد فى الستينات، ذلك أن كل هذه التغيرات السلبية التى طرأت على الجامعات المصرية فى السبعينات، والتى أشرت إليها حالا، كانت تجرى تحت سمع الدولة وبصرها، وكأن لاأحد يملك القدرة أو لديه الرغبة فى أن يضع حدا لها، بينما أخذت الدولة منذ السبعينات تمنح أعلى جوائزها العلمية شأنا وأكثرها حظا من اهتمام الناس لاقتصاديين (وغيرهم من الكتاب) ممن يعرف زملاؤهم وتلاميذهم أنهم لم يساهموا مساهمة تذكر فى تقدم المعرفة، ولكنهم من ذوى الحظوة السياسية، أو تصادف أن كانوا يحتلون، وقت منح الجائزة، أو قبلها بوقت قصير، مناصب وزارية أو سياسية مهمة. فكأن الدولة وهى تمنح الجائزة العلمية لاقتصادى لايستحقها تسحب الجائزة فى نفس الوقت من اقتصاديين آخرين كانوا قد حصلوا عليها باستحقاق منذ بضع سنوات.

ومع مرور الزمن على تدشين سياسة الانفتاح الاقتصادى وازديادها رسوخا، زادت رخاوة الدولة وضعفها ليس فقط فيما يتعلق بالسياسات الداخلية، بل وأيضا فى مواجهة المؤثرات الخارجية، وكان لذلك بدوره آثاره المهمة على الاقتصاد بوجه عام وكذلك على الكتابات الاقتصادية. كان نظام البعثات الحكومية قد أصابه

الضعف الشديد منذ حرب ١٩٦٧، وتحول تمويل البعثات الدراسية فى الخارج، شيئا فشيئا، من الحكومة المصرية إلى الحكومات أو المؤسسات الأجنبية. ظهرت أيضا فرص جديدة ومجزية لتمويل البحوث الاقتصادية التى يقوم بها اقتصاديون مصريون، بدأت تقدمها مؤسسات أجنبية ومكاتب الاستشارات الأجنبية داخل مصر. كان من الآثار المهمة لهذه التطورات ذلك الاثر الحتمى لطبيعة الهيئة المانحة للتمويل على نوع واتجاه البحوث الممولة. فالباحثون المصريون الذين بدأوا يحصلون على تمويل لبحوثهم من مؤسسات أجنبية او دولية أصبحوا يبحثون فى موضوعات لم يختاروها هم ولااختارتها لها دولتهم، بل اختارتها لهم تلك المؤسسات الأجنبية صاحبة المال، وكان لابد أن يترتب على ذلك فقدان الباحث لاستقلاله، ليس فقط فى تحديد الموضوع الذى يقوم ببحثه وفى تحديد الاتجاه العام الذى يسلكه بل وفى النتائج التى يصل إليها، إذ إنه ليس من الصعب عادة أن يخمن المرء أى نوع من النتائج تحب الهيئة الأجنبية أو الدولية الممولة أن يصل إليه الباحث فى النهاية. وهكذا فإن تحرر الباحث من تدخل الدولة وسيطرتها لم يكن يعنى فى الحقيقة استرداد الباحث لحريته واستقلاله، بل كان يعنى فى كثير من الأحوال خضوعه لنوع آخر من السيطرة، ليس بالضرورة أقل ضررا، وهو سيطرة المؤسسة الأجنبية أو الدولية، وإذا بالحياد المزعوم للبحث الاقتصادى لايزيد على أن يكون حيادا ظاهريا وموهوما.

* * *

عندما حل عصر الهجرة على نطاق واسع ابتداء من منتصف السبعينات، سافر عدد كبير من الاقتصاديين الأكاديميين المصريين إلى بلاد الخليج، ليس هربا من النظام السياسى، كما كان الحال فى كثير من حالات الهجرة فى الستينات، بل هربا من التدهور الاقتصادى الذى بدا وكأنه قدر محتوم لو بقى المرء فى مصر فى مواجهة التضخم الجامح. وقد كان أثر هذه الموجة التالية من الهجرة على الكتابات الاقتصادية المصرية أسوأ من أثر الموجة السابقة (موجة الهجرة فى الستينات) ليس فقط لأنها شملت عدداً أكبر من الاقتصاديين المصريين، ولكن بسبب طبيعة الأعمال التى كان معظم هؤلاء المهاجرين يؤدونها فى بلاد الخليج. فالمهاجرون الأوائل من الاقتصاديين والفنيين المصريين كان معظمهم يترك مصر ليعمل فى

منظمات الأمم المتحدة أو فى دول لايظهر فيها هذا الانفصام الواضح بين مايحصل عليه المهاجرون من مرتبات ومايقومون به من جهد. ولم يكن الحال كذلك فى معظم دول الخليج، حيث كانت المرتبات أعلى بكثير من القيمة الحقيقية للجهد المبذول، الأمر الذى كان يعنى أن المهاجر المصرى لدى عودته إلى بلاده كان لابد أن يعانى الآثار السلبية لقضاء فترة فى الخارج حصل فيها على أجر أعلى بكثير مما بذله من جهد، عاد بعدها لبلاده ليواجه الظاهرة العكسية بالضبط، حيث يحصل على دخل أقل بكثير من قيمة الجهد الذى يبذله.

* * *

لاأريد أن أختم هذا الاستعراض لتطور الكتابة الاقتصادية فى مصر خلال القرن الحالى بهذه النغمة المتشائمة، فالحقيقة أن الدرس الذى يستخلصه المرء من هذا الاستعراض لايدعو إلى كل هذا التشاؤم. نعم، لقد حمل كل جيل من الأجيال المتعاقبة من الاقتصاديين المصريين عبئا ثقيلا، وليس هناك دليل على أن العبء كان يقل ثقله مع مرور الزمن. لقد تحمل جيل مابين الحربين (١٩٢٠ـ١٩٤٥) عبء الدراسة والكتابة فى ظل الاحتلال، على الرغم من حصول مصر اسميا على استقلالها فى مطلع تلك الفترة. وكان على الجيل التالى من الاقتصاديين (٤٥ ـ١٩٧٠) أن يدفع ثمنا فرضه نفس الأشخاص الذين قاموا بتحرير الوطن من الاحتلال والنفوذ الأجنبى، وهو الثمن المتمثل فى اليد الثقيلة للدولة على المجتمع والفكر، على الرغم من المزايا التى حققها الاقتصاد القومى والمجتمع من هذا التدخل الصارم من جانب الدولة. فلما قل هذا العبء وقل تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية منذ أوائل السبعينات دفع الجيل التالى من الاقتصاديين (٧٠-١٩٩٥) تكاليف هذا التراجع نفسه من جانب الدولة، أو مايمكن أن يسمى بتكاليف «الدولة الرخوة».

كل هذا صحيح ولكن كل هذا لايعنى أن الكتابات الاقتصادية والفكر الاقتصادى المصرى لم يحققا أى تقدم خلال هذه الفترة الطويلة التى شغلت ثلاثة أرباع القرن، أو أن التقدم الذى أحرزاه كان هينا. فمصر اليوم لديها عدد كبير من الاقتصاديين الأكفاء، أكبر بكثير مما كان لديها فى ١٩٢٠، وعدد أكبر بكثير من

الخريجين الذين تلقوا دراسات اقتصادية، وتنتج كمية أكبر بكثير من الإحصاءات الجيدة والتى يمكن التعويل عليها، ومن الكتب والدراسات والدوريات الاقتصادية من مختلف الأنواع. لكل هذا علينا أن نشعر بالامتنان لكل هذه الأجيال الثلاثة المتعاقبة من الاقتصاديين المصريين رغم كل ماشاب عملهم من أوجه القصور، وسواء منهم من كتب مؤلفات في التاريخ الاقتصادى أو كتبا دراسية فى النظرية الاقتصادية، وسواء كانوا من المؤمنين بنظام الحرية الاقتصادية أو النظام التعاونى أو النظام الاشتراكى. إن معظم هؤلاء أدى خدمة جليلة لمهنة الاقتصاد وللفكر الاقتصادى والكتابة الاقتصادية فى مصر، وكانت النتيجة الحتمية لكل هذا بالطبع نمو حجم المعرفة الاقتصادية. ولكننا لسنا واثقين بنفس الدرجة بما إذا كان هذا النمو في حجم المعرفة الاقتصادية قد صاحبته زيادة حظ هذه الكتابات الاقتصادية من الموضوعية، وأنها أصبحت أكثر «علمية» وحيادا وأقل تحيزا. فكما أن كل عبء يزول كان يحل محله عبء جديد، فإن كل «تحيز» قديم كان يحل محله «تحيز» جديد.

إن التحيز «الوطنى» الذى كان يطبع كتابات الجيل الأول، جيل مابين الحربين، حل محله التحيز «الاشتراكى» في الستينات، ثم حل محل ذلك، التحيز لنظام السوق والحرية الاقتصادية منذ السبعينات. لعلنا قد أصبحنا أكثر مهارة مع مرور الزمن في إخفاء تحيزاتنا وأهوائنا، أو لعلنا قد أصبحنا أقل قدرة على إدراك هذه التحيزات أصلا، ولكننا مازلنا على الأرجح، متحيزين كما كنا دائما، وربما بنفس الدرجة. ربما كان هذا هو المصير المحتوم لكل المشتغلين بالعلوم الاجتماعية، فى مصر كما فى غيرها، ومن ثم فقد لايشكل هذا سببا للقلق. إنما قد يكون السبب المشروع للقلق، للاقتصاديين المصريين على الأقل، هو أن هذه التحيزات والأهواء تميل مع الزمن إلى أن تفقد طابعها الوطنى، فما كان تحيزا مصريا خالصا قد حلت محله شيئا فشيئا تحيزات وأهواء خارجية تفرضها مؤثرات ومصالح أجنبية عنا.

(١٨)

مصر وحضارة السوق

منذ نحو خمسين عاما كتب الأستاذ كارل بولانى (Karl Polanyi) المؤرخ الاقتصادى وأستاذ علمى الإنسان والاجتماع الشهير، كتابا مهما ذاع صيته، ومازالت الإشارة إليه تتكرر بكثير فى الكتابات المتصلة بموضوعه، وعنوانه، الانقلاب الكبير، (The Great Transformation) وكان يقصد بهذا الانقلاب الكبير تحولاً معينا حدث فى أوروبا منذ نحو ثلاثة قرون. لم يكن هذا التحول أو الانقلاب فى رأى بولانى هو ظهور الرأسمالية، ولاهو النمو المتسارع فى الصناعة، ولاالتقدم الكبير فى العلوم والتكنولوجيا، ولابزوغ عصر «التنوير»، بل هو ظهور «نظام السوق». لم يكن بولانى يقصد بالطبع نظام السوق بالمعنى البدائى المعروف. حيث يجتمع عدد من الناس فى مكان معين فى موعد منتظم. لتبادل بعض السلع الضرورية، كالذى نراه فى السوق الأسبوعى فى القرى والمدن الإقليمية الصغيرة، إذ إن هذا نظام قديم قدم نظام التبادل. ولكنه كان يقصد ظاهرة أخطر وأعمق، وهى بداية شمول عملية البيع والشراء لأشياء لم تكن من قبل تخضع إلا لماما للبيع والشراء، بما فى ذلك الأرض والعمل الإنسانى. وذهب بولانى إلى أن الخصيصة الأساسية للنظام الاقتصادى الذى نعيشه اليوم، والتى تميزه عن النظم الاقتصادية التى سادت قبل القرن السابع عشر فى أوروبا، وبعد ذلك فى كثير من مناطق العالم قبل خضوعها للاستعمار الأوروبى، هى بالضبط هذه الخصيصة : انه يقوم على نظام السوق : جميع الأشياء تصبح شيئا فشيئا قابلة للتسعير وقابلة للبيع فى مقابل كمية من النقود،

وأن هذه الخصيصة أهم بكثير من الفرق بين الرأسمالية والاشتراكية، فكلاهما في الحقيقة يشتركان في هذه الخصيصة الأهم وهي خضوعهما لنظام السوق.

الفكرة في رأيي - كما في رأى كثيرين - مهمة جداً ومثمرة للغاية، إذ إنها تسلط الضوء على ظواهر وتحولات مهمة في حياتنا ليس من الممكن فهمها بدون تسليط فكرة «السوق» عليها.

فإذا تأمل المرء ماحدث للعالم في الخمسين سنة التي انقضت منذ نشر بولاني كتابه، لوجد أن ظاهرة نظام السوق يتسارع معدل انتشارها حتى ليكاد يشبه انتشار النار في الهشيم. ففي كل يوم يبتلع نظام السوق منتجا أو خدمة جديدة لم تكن من قبل تخضع للبيع والشراء، أو تزيد نسبة المباع والمشترى منها بالمقارنة بما كان عليه الحال من قبل. كل ماكان مجانيا أصبح الآن يعرض بمقابل، وكل ماكان يستعصي على البيع والشراء تحول إلى سلعة أو خدمة ذات ثمن معلوم. وحتى الأشياء التي كان لها ثمن في الماضي ولكنك متى دفعت الثمن استطعت الحصول منها على أي كمية تشاء، قد أصبح لها «عداد» بحيث تزيد تكلفتها كلما ازداد استهلاكك منها. كانت خدمة الاتصال التليفوني مثلا يكفي فيها أن تدفع مبلغا معينا لتحصل على حق الكلام إلى ما لانهاية، فإذا بها تصبح محددة المدة فلا تلبث بعد أن تحيى صاحبك أن تسمع إشارة تنبهك إلى أن عليك دفع مبلغ جديد إذا أردت الاستمرار في الكلام. ومع تقدم الكمبيوتر وانتشار استخدامه أصبح من السهل إخضاع الاستهلاك لعدد متزايد من السلع والخدمات لحدود صارمة، بحيث لايمكنك أن تستهلك أكثر إلا إذا دفعت أكثر.

كانت هناك دائما مشكلة تواجه المستفيدين من توسيع نظام السوق، وهم المنتجون والبائعون، وهي أن هناك بعض الإشياء التي تتسم بدرجة عالية من الوفرة، مما يجعل من السهل إشباع الحاجة إليها مجانا، أو بثمن زهيد لايسمح بتحقيق ربح عال منها، كمياه الشرب مثلا أو الأنواع البسيطة من الثياب. في مثل هذه الحالات كان الحل العبقري الذي تفتق عنه ذهن المنتجين والبائعين الباحثين عن أقصى ربح، هو اكتشاف طريقة لكي تحل محل هذه الحاجة الطبيعية لدى الإنسان التي يمكن إشباعها مجانا أو بتكلفة زهيدة، حاجة جديدة أخرى لاتتمتع وسائل

إشباعها بنفس الدرجة من الوفرة. أحد الأمثلة الصارخة لذلك ماحدث من تحويل الحاجة لمياه الشرب إلى حاجة إلى المشروبات الغازية، بحيث كاد يستقر فى الذهن أن هذه المشروبات الغازية هى طريقة رى الظمأ، فيتذكرها المرء بمجرد الشعور بالعطش بدلا من أن يتذكر الماء الطبيعى، وهى بالطبع أقل ندرة من الماء الطبيعى ومن ثم أكثر ربحا. وقل مثل هذا على ذلك الاختراع العبقرى الآخر، بنطلونات البلوجينز، حيث كاد يصبح البلوجينز هو المطلب الوحيد الجائز إذا أراد الفتى أو الفتاة تغطية الساقين. ولكن مثل هذه الاختراعات العبقرية قليل، والأكثر حدوثا هو أن يصيب الناس السأم من السلعة الجديدة بعد فترة تطول أو تقصر، ومن ثم يتعين على المنتجين أن يبحثوا عن طريقة أخرى لاصطياد المستهلك وإجباره على الشراء. فاخترع نظام «الموضة» حيث يتم عن طريقها إقناع المستهلك بأن سلعة معينة ذات مواصفات معينة هى الوسيلة الوحيدة المعتمدة لإشباع حاجة من حاجاته فى هذا الموسم بالذات. وتتغير الموضة فى الموسم التالى ويجرى إقناع المستهلك بأن الموضة الجديدة هى الآن الوسيلة الوحيدة المعتمدة لإشباع هذه الحاجة، وأن مااشتراه فى الموسم السابق لم يعد صالحا للقيام بهذه المهمة.

* * *

كان من بين نعم الله على منتجى السلع وموزعيها، المناسبات والمواسم المختلفة كالأعياد القومية أو أعياد الميلاد، أو حلول عام جديد، أو المناسبات الدينية أو مواسم العطلة أو دخول المدارس. . إلخ. ففى كل مناسبة من هذه المناسبات تتاح أمام المنتجين والبائعين فرصة جديدة لتسويق سلعة أو خدمة قديمة ولكن فى إطار جديد، فإذا بالمنتجين والبائعين يلحون على الناس بالقول بأن الاحتفال بهذه المناسبة أو تلك لايمكن أن يتم إلا بالحصول على تلك السلعة أو الخدمة المعدة خصيصا لهذه المناسبة. فلأعياد الميلاد تورتات وشموع. والأعياد الدينية وأعياد الكريسماس لاتتم إلا بإرسال كروت المعايدة التى طبعت عليها عبارات التحية بالنيابة عن مرسليها. بل يجتهد المنتجون فى اختراع مناسبات جديدة لم تكن لتخطر لأحد على بال. فاخترع المنتجون والموزعون عيد الأم، وكأن الأم يمكن أن يتذكرها المرء فى يوم معين وينساها بقية أيام السنة. واخترعوا يوما للحب سموه يوم (فالنتاين) وأقنعوا الناس بضرورة تبادل الهدايا مع أحبائهم فى ذلك اليوم بالذات،

وتبادل الكروت المرسوم عليها قلوب حمراء. وهكذا تضاف مع الزمن مناسبات وأعياد جديدة لمزيد من البيع والشراء، والراجح أن هذا الأمر لن ينتهى حتى تتحول أيامنا كلها إلى أعياد.

إن الكريسماس الذى بدأ كمناسبة دينية وعائلية محضة، قد تحول إلى مهرجان كبير للشراء والبيع، وتبادل الهدايا وتسويق السلع والخدمات على نطاق مدهش حقا. وهو يزيد طولا عاما بعد عام، فأصبحت المحلات فى أوروبا وأمريكا تبدأ فى الإعلان عنه قبل موعده بشهرين أو أكثر، وتبدأ فى التزين له مبكرا حتى تتمكن من تصريف أكبر قدر ممكن من سلعها بإقناع المستهلكين بأن التبكير فى مثل هذه الأمور من قبيل الحكمة. ثم يمتد موسم البيع والشراء إلى مابعد الكريسماس حيث تعلن المحلات عن تخفيضات هائلة فى الأسعار بمجرد انتهائه، للتخلص مما لم تستطع التخلص منه خلال الأعياد.

ترتب على هذا الانتشار السرطانى لنظام السوق، أن أصبح فن «التسويق» من أكثر الأنشطة الاقتصادية رواجا وإدرارا للربح. بل وأصبح علما يدرس، له أساتذته وكلياته، واستقطب استقطابا مدهشا عددا من الفنون وكمية لايستهان بها من المواهب. فأصبح الرسام أو الموسيقى أو المغنى أو الممثل لايجد عملا أكثر ربحية من عمله فى خدمة التسويق. وهو أمر لابد أن يثير دهشة عظيمة لدى أى شخص قد يكون قادما من كوكب آخر أو حضارة مختلفة: أن يكون التفنن فى البيع، وقيام شخص بإقناع شخص آخر بشراء شىء لم يكن يشعر أصلا بأى حاجة إليه، أن يكون هذا موضوع علم من العلوم الجديرة بالدراسة.

* * *

مع أخذ مصر بمذهب الانفتاح فى مطلع السبعينات، كان لابد أن يصيبنا ما أصاب غيرنا من حمى التسويق، فإذا بمصر تتحول شيئا فشيئا إلى سوق كبير يتسع بالتدريج حتى ليكاد يشمل كل شىء. كنت قد لاحظت منذ ربع قرن كيف كانت بيروت بمثابة سوق تجارى كبير، فبين كل محلين تجاريين محل تجارى ثالث، وقدر البعض وقتها أن نحو ثلثى الأدوار الأرضية فى بيروت قد تحول إلى مكان لبيع شىء أو آخر. وقد لاحظت فى السنوات الأخيرة، مع الأسف، كيف أن شيئا مماثلا

يحدث للقاهرة، فكل من استطاع أن يضع يده على دور أرضى أو جزء منه شرع فى تحويله إلى «استثمار تجارى» من أى نوع، وكل شاب يحوز أى كمية من رأس المال يحاول التفكير فى «مشروع»، والمقصود بالمشروع فى أغلب الأحوال فكرة تنطوى على بيع وشراء، أى على «تسويق» شىء أو آخر.

لقد كان معدل انتشار نظام السوق فى مصر (بالمعنى الذى حددته فى بداية هذا الفصل) بطيئا للغاية فى الخمسينات والستينات، وكان السببان الرئيسيان لذلك قيام الحكومة بتوفير كثير من السلع والخدمات الضرورية بأسعار فى متناول الجميع، وانخفاض معدل التضخم. كلا العاملين أديا إلى أن خفت حدة الضغوط التى تدفع الناس دفعا إلى البحث عن المال، فعندما تتوافر السلع والخدمات الضرورية للجميع بأسعار معقولة، وفى نفس الوقت يطمئن الجميع إلى أن الأسعار لن ترتفع بشدة فى المستقبل المنظور، تضعف حمى البيع والشراء، ويضعف الحافز إلى تحقيق ثروة كبيرة فى أقصر وقت ممكن. ولكن لم تكد تمضى سنوات قليلة من السبعينيات حتى انقلب الأمر رأسا على عقب، فمع الارتفاع المفاجىء فى الأسعار فى أعقاب ثورة النفط فى ٧٣/ ١٩٧٤، ومع سحب الدولة يدها بالتدريج من التدخل لحماية ذوى الدخل المحدود، مع تدفق كميات غير معهودة من الأموال على مصر بسبب الهجرة إلى بلاد النفط، ارتفعت حرارة نظام السوق، واشتدت قوة الدافع إلى تحقيق الثراء من أى وجه من الوجوه، وإذا بما لم يكن معروضا للبيع أو الإيجار قد أصبح كذلك، بما فى ذلك بعض الذمم، وإذا بكثير من الممتلكات العامة يتحول إلى ممتلكات خاصة، ومن ثم تجرى عليها عمليات البيع والشراء، وماكان يتمتع به الجميع بلا مقابل، كالحدائق العامة أو شواطىء البحر أو النيل، يتحول كثير منه إلى أراضى للبناء، إما بغرض الربح، أو لقصر الانتفاع بهذه الأراضى أو الشواطىء على فئة محدودة من الناس دون غيرها. ومع اطراد الارتفاع فى معدل التضخم راح الجميع، اضطرارا أو استجابة لنهم لايشبع، يبحثون عن مشروع تجارى يتكسبون منه. فمن كانت لديه شقة يمكن تأجيرها لسائح عربى أو أجنبى فعل. ومن استطاع تحويل سيارته إلى تاكسى أو الاشتغال بعد الفراغ من وظيفته الحكومية بقيادة تاكسى، فعل هذا أو ذاك، ومن استطاع أن يعطى دروسا خصوصية بعد انتهاء مواعيد الدراسة (أو حتى فى أثنائها) لم يتردد فى ذلك، ومن كان موظفا

حكوميا موكولا إليه تقديم خدمة عامة بلا مقابل، حولها إلى خدمة خاصة تباع للقادرين فقط، بما فى ذلك بعض الوظائف المتعلقة بالوظائف الحساسة فى الدولة التى لم يكن يتصور من قبل أن يجرى عليها ماجرى على غيرها من خضوعها «لنظام السوق». وأقبلت النوادى الرياضية على التنازل عن جزء بعد آخر من أراضيها ومبانيها التى كانت متاحة لاستخدام الأعضاء بلامقابل للترفيه أو التريض، لتتحول إلى مشروعات تجارية لاتستهدف إلا الربح. ناهيك بالطبع عن جهاز التليفزيون، إذ إن فرص الربح هنا لاحدود لها، فإذا بهذا الجهاز الإعلامى بالدرجة الأولى، قد تحول إلى جهاز إعلانى من الطراز الاول، تتحكم الإعلانات ليس فقط، فى توقيت إذاعة البرامج، بل وفى مضمون هذه البرامج نفسها.

ومع ازدياد فرص الربح الكبير والسريع، بسبب ارتفاع معدل التضخم نفسه، ومع شدة اللهفة على اقتناص تلك الفرص، نشأت عداوات وخصومات بل وجرائم لم يكن لنا بها عهد من قبل، لهفة على أرض يمكن أن يضع عليها يده شخص آخر غيرى، أو على شقة يمكن أن يفرشها ويؤجرها للسائحين شخص غيرى، أو على درس خصوصى يمكن أن يقوم به مدرس آخر، أو على كتاب جامعى يمكن أن يؤلفه أستاذ قد يكون أقدر على تأليفه حقّا، ولكنه شخص غيرى، أو على صفقة رائعة يمكن أن تذهب عمولتها إلى وسيط غيرى.. إلخ.

عندما كان يحل بنا شهر رمضان فى السنوات الأخيرة لاحظت أن هذا الشهر قد جرى عليه حكم نظام السوق كما جرى على غيره. إذ ما كل هذا «التسويق» لرمضان أيضا، وما كل هذا الذى بذل لتحويل رمضان إلى مناسبة للبيع والشراء؟ نعم كانت فوانيس رمضان فى طفولتى تباع وتشترى، ولكنها لم تكن إلا هدايا بسيطة للأطفال، زهيدة الثمن بدائية الصنع، وكانت ترتبط بتجمع للأطفال فى الطريق العام، وغنائهم لرمضان وهم يحملون الفوانيس، ولم تكن الفوانيس تتفاوت كثيرا فى درجة الفخامة أو الإتقان، فكلها تقريبا كانت مصنوعة من الصفيح وبنفس الحجم. أصبحت هناك الآن محلات بأكملها لاتبيع إلا الفوانيس بأحجام صغيرة وأحجام عملاقة للأطفال، أو لتزيين مداخل العمارات أو الفنادق وشرفاتها، وتضاء بالكهرباء. وكاد فانوس رمضان أن يحتل مركزا مماثلا للمركز الذى تحتله شجرة الكريسماس الآن فى الغرب التى تحولت إلى رمز وشعار لايمكن

أن يكتمل الاحتفال بالكريسماس بدونه . هكذا يتحول فانوس رمضان الآن شيئا فشيئا إلى أن يصبح رمزا وشعارا لشهر رمضان، وقريبا يصبح الفانوس ركنا من الأركان التى لايقبل الصوم بدونها، مثلما حدث بالتدريج لفوازير رمضان التى أصبحت بدورها سمة ثابتة من سمات هذا الشهر .

هكذا ترى أن زحف نظام السوق قد أخذ يطبع حياتنا الدينية بطابع وثنى . إن نفس الجريمة التى ارتكبها هذا النظام ضد المسيحية يرتكبها الآن ضد الإسلام .

قد يرد هذا كله إلى «الانفتاح الاقتصادى»، أو إلى «حلول الرأسمالية محل الاشتراكية»، وقد يوصف بأنه خطوة أخرى نحو المزيد من التغريب . وكل هذه التشخيصات صحيحة، ولكن الأمر للأسف قد يكون أخطر من هذا وذاك . ذلك أنى أميل إلى الاعتقاد بأن «كارل بولانى» كان على صواب عندما علق الأهمية القصوى على فكرة «نظام السوق» . فإذا كان الأمر كما قال، فنحن بصدد زحف شىء أخطر من مجرد الانفتاح أو الرأسمالية أو التغريب، وهو تحويل كل شىء، خطوة بخطوة، ليصبح محلا للبيع والشراء، حتى روح الإنسان نفسه .

كتب صدرت للمؤلف

باللغة العربية:

١ ـ مقدمة إلى الاشتراكية، مع دراسة لتطبيقها في الجمهورية العربية المتحدة، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة ١٩٦٦ .

٢ ـ مبادئ التحليل الاقتصادى، مكتبة سيد وهبه، القاهرة، ١٩٦٧ .

٣ ـ الاقتصاد القومى، مقدمة لدراسة النظرية النقدية، مكتبة سيد وهبه، القاهرة، ١٩٦٨، ١٩٧٢ .

٤ ـ الماركسية، عرض وتحليل ونقد لمبادئ الماركسية الأساسية في الفلسفة والتاريخ والاقتصاد، مكتبة سيد وهبه، القاهرة، ١٩٧٠ .

٥ ـ المشرق العربى والغرب، بحث فى دور المؤثرات الخارجية فى تطور النظام الاقتصادى العربى والعلاقات الاقتصادية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٣ .

٦ ـ محنة الاقتصادى والثقافة فى مصر، المركز العربى للبحث والنشر، القاهرة ١٩٨٢ .

٧ ـ تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية ؟ خرافات شائعة عن التخلف والتنمية، وعن الرخاء والرفاهية، مطبوعات القاهرة، ١٩٨٣، والهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥ .

٨ ـ الاقتصاد والسياسة والمجتمع فى عصر الانفتاح، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٤ .

٩ ـ هجرة العمالة المصرية (بالاشتراك مع إليزابيث تايلور عونى) مركز البحوث للتنمية الدولية (أوتوا)، ١٩٨٦ .

١٠ ـ قصة ديون مصر الخارجية من عصر محمد على إلى اليوم، دار على مختار للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٨٧ .

١١ ـ نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع فى مصر، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٨٩ .

١٢ ـ مصر فى مفترق الطرق، دار المستقبل العربى، القاهرة ١٩٩٠ .

١٣ ـ العرب ونكبة الكويت، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩١ .

١٤ ـ السكان والتنمية، بحث فى الآثار الإيجابية والسلبية لنمو السكان مع تطبيقها على مصر، المؤسسة الثقافية العمالية، معهد الثقافة السكانية، القاهرة ١٩٩١ .

١٥ ـ الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العمالة المصرية، المؤسسة الثقافية العمالية، معهد الثقافة السكانية، القاهرة ١٩٩١ .

١٦ ـ الدولة الرخوة فى مصر، دار سينا للنشر، القاهرة ١٩٩٣ .

١٧ ـ معضلة الاقتصاد المصرى، دار مصر العربية للنشر، القاهرة ١٩٩٤ .

١٨ ـ شخصيات لها تاريخ، دار رياض الريس للكتب والنشر، بيروت ١٩٩٧ .

١٩ ـ المثقفون العرب وإسرائيل ـ دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٨ . الطبعة الثانية، ٢٠٠٥ .

٢٠ ـ العولمة ـ سلسلة (اقرأ)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٩، الطبعة الثانية ٢٠٠٠، الطبعة الثالثة ٢٠٠٢ .

٢١ ـ التنوير الزائف ـ سلسلة (اقرأ)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٩ . الطبعة الثانية، دار عين للنشر، القاهرة ٢٠٠٥ .

٢٢ ـ العولمة والتنمية العربية ـ مركز دراسات الودة العربية، بيروت، ١٩٩٩، الطبعة الثانية، ٢٠٠١.

٢٣ ـ وصف مصر فى نهاية القرن العشرين ـ دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٠، الطبعة الثانية ٢٠٠٥.

٢٤ ـ عولمة القهر: الولايات المتحدة والعرب والمسلمون قبل وبعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٢.

٢٥ ـ كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية، كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة، فبراير ٢٠٠٢.

٢٦ ـ عصر الجماهير الغفيرة (١٩٥٢ ـ ٢٠٠٢) دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٣.

٢٧ ـ شخصيات مصرية فذة، سلسلة اقرأ، دار المعارف، القاهرة، يناير ٢٠٠٣.

٢٨ ـ كتب لها تاريخ، كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة، ٢٠٠٣.

٢٩ ـ عصر التشهير بالعرب والمسلمين، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٤، ومكتبة الأسرة ٢٠٠٤.

٣٠ ـ خرافة التقدم والتأخر (تحت الطبع)، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٥.

باللغة الإنجليزية

1 - Food Suply and Economic Development, with Special Reference to Egypt, F. Cass, London, 1966.

2 - Urbanization and Economic Development in the Arab world, Arab University in Beirut, 1972.

3 - The Modernization of Poverty: A Study in The Political Economy of Growth in Nine Arab Countries, 1945-1970, Brill, Leiden, 1974,1980.

(ترجم إلى اليابانية فى ١٩٧٦ وحاز جائزة الدولة التشجيعية فى ١٩٧٦).

4 - Progect Appraisal and Income Distribution in Developing Countries, Coëdited with G. MacArthur, (a special issue of World Developmant, Oxford, February, 1978) .

5 - International Migration of Egyptian Labour, (with Elizabeth Taylor Awny), International Development Research Centre, Ottowa, 1985.

6 - Egypt's Ecocomic Predicament, Brill, Leiden, 1995.

7 - Whatever Haened to The Egyptians? American University in Cario ress, Cairo, 2001 8 th printing, 2005.

8 - Whatever Else Happened to the Egyptians Amrican University in Cairo Press, Cairo, 2004 (2d Printing. 2005).

كتب مترجمــة

١ ـ التخطيط المركزى: تأليف جان تنبرجن، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى، القاهرة ١٩٦٦ .

٢ ـ مقالات مختارة فى التنمية والتخطيط الاقتصادى (بالاشتراك)، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى، القاهرة ١٩٦٨ .

٣ ـ أنماط من التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية، تأليف راجنار نيركسه، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى، القاهرة ١٩٦٩ .

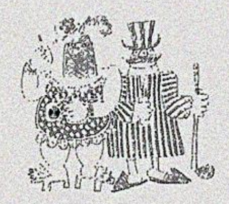
٤ ـ الشمال ـ الجنوب: برنامج من أجل البقاء، تقرير اللجنة المستقلة المشكلة لبحث قضايا التنمية الدولية برئاسة ويلى برانت (بالاشتراك)، الصندوق الكويتى للتنمية، الكويت، ١٩٨١ .

المحتويات

رقم الإيداع ١٨٨٦٦/ ٢٠٠٥
الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 09 - 1401 - 0

مطابع الشروق

القاهرة: ٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت: ٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت: ص.ب: ٨٠٦٤ ـ هاتف: ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣ ـ فاكس: ٨١٧٧٦٥(٠١)



مر المجتمع المصرى خلال الخمسين عاما الماضية بتغيرات عميقة، قلبت أشياء كثيرة رأسا على عقب، وربما جاز اعتبارها - فى قوتها ومداها - غير مسبوقة فى التاريخ المصرى الحديث على الأقل. فى هذه الفترة أيضا شهدت مصر معدلا غير مسبوق بدوره فى تاريخها الحديث، للحراك الاجتماعى أى تغير التكوين الطبقى للمجتمع، وصعود شرائح اجتماعية كانت فى أسفل السلم الاجتماعى وهبوط شرائح كانت فى أعلى السلم.

ويهدف هذا الكتاب إلى بيان أمرين:

الأول: وصف هذه التغيرات العنيفة التى طرأت على جوانب عديدة من الحياة الاجتماعية فى مصر: من التغير الذى طرأ على مركز المرأة، إلى اللغة والموسيقى والغناء والسينما، إلى التعصب الدينى والتغريب، إلى طريقة المصريين فى الاحتفال بالزواج أو التصييف، إلى موقف المصرى من الهجرة ومن الوظيفة الحكومية ومن السيارة الخاصة، إلى التطور الذى لحق الفكر الاقتصادى فى مصر، إلى خضوع مصر أكثر فأكثر إلى مقتضيات حضارة السوق.. إلخ.

والثانى: الربط بين كثير من هذه التغيرات وبين ظاهرة الحراك الاجتماعى السريع، حيث يذهب المؤلف إلى أن هذه الظاهرة قد تفسر أكثر بل وأهم هذه التغيرات التى طرأت على المجتمع المصرى.

يفعل المؤلف هذا بأسلوب سلس ومركز، ويمزج فى وصفه بين ما اكتسبه من دراسته ا
للاقتصاد والمجتمع، وبين خبرته الخاصة وتطور حياته الشخصية والعائلية، على نحو ي
الكتاب لأن يحتل مكانة متميزة بين الكتب التى تتناول التاريخ الاجتماعى المصرى.



دار الشروق
www.shorouk.com